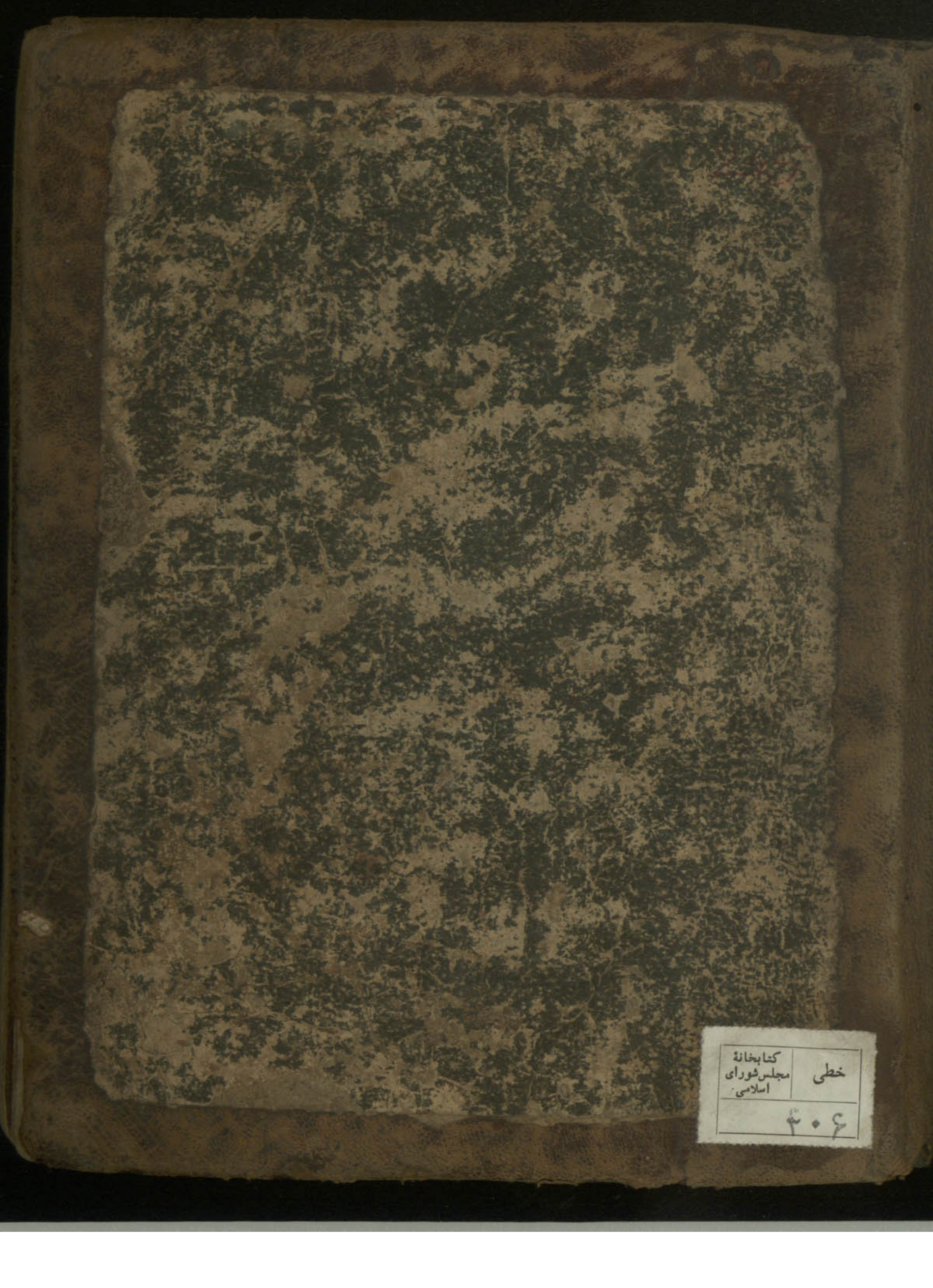
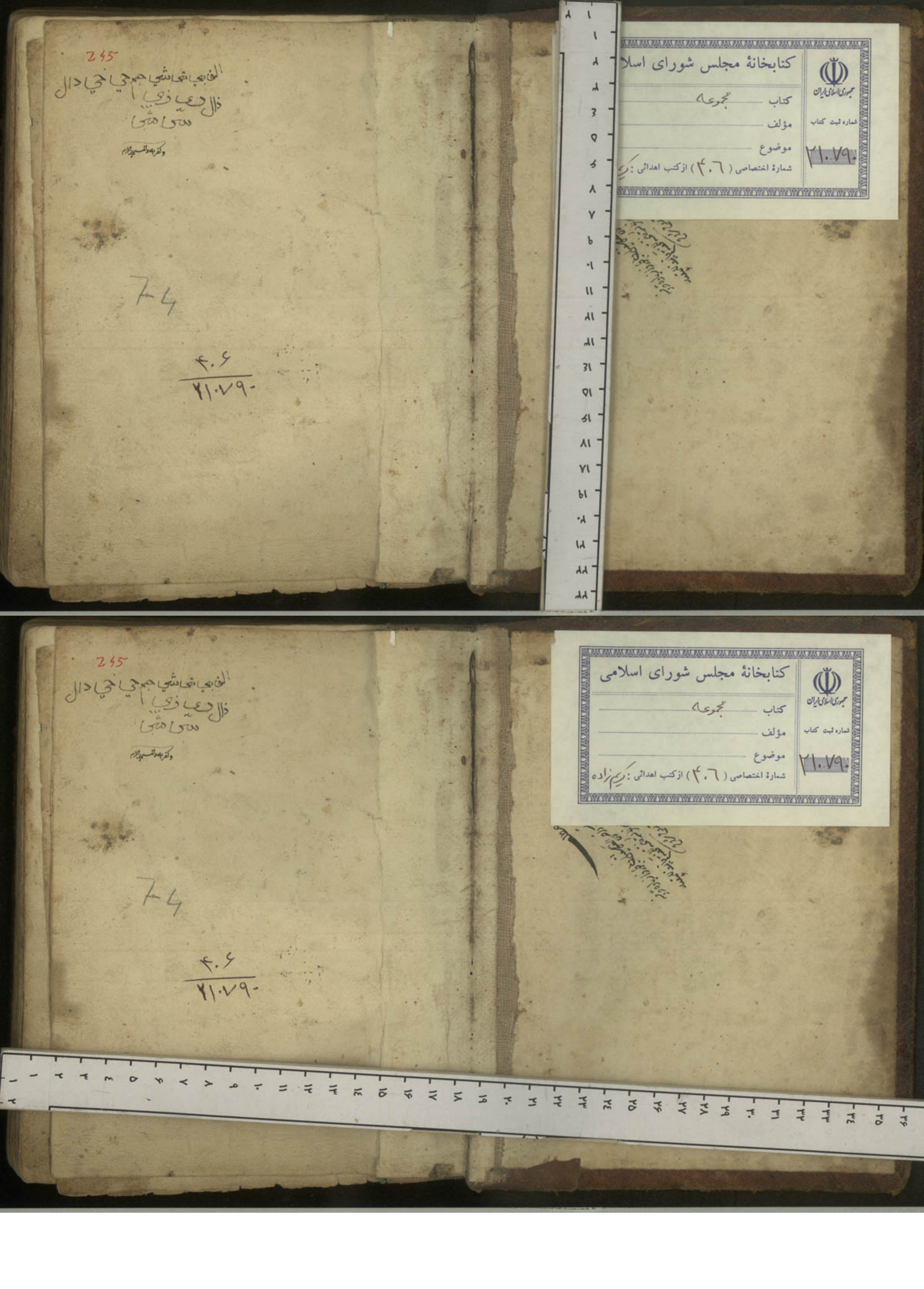

خطی
کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
۴۰۶



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب مجموعه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۴۰۶) ازکتب اهدائی : کریم زاده
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۱۰۷۹۰



النحو في اللغة القصد والجانب والمقدار والمثل والنوع والقرف

اللهم ارزقني فهم النبيين وحفظ المرسلين والملائكه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين

وبعد فان العوامل على ما الفه الشيخ الامام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمة الله عليه مائة عامل وهي تنقسم الى قسمين لفظية ومعنوية فاللفظية منها على ضربين سماعية وقياسية فالسماعية منها احد وتسعون عاملا والقياسية منها سبعة والمعنوية منها عدد اثنان وتتنوع ثلاثة عشر نوعا

النوع الاول حروف تجر الاسم فقط وهي سبعة عشر حرفا احدها الباء ولها معان الاول للالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد والثاني للاستعانة نحو كتبت بالقلم اي استعنت بالقلم والثالث للتعدية نحو ذهبت بزيد اي اذهبته والرابع للمصاحبة نحو خرجت بعشيرته اي مع عشيرته والخامس للمقابلة نحو بعت هذا بهذا اي قابلت هذا بهذا والسادس للظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد والسابع زائدة نحو بحسبك زيد اي حسبك زيد وكقوله تعالى وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا والثامن للتفدية نحو بابي وامي اي فداك ابي وامي

والثاني من ولها معان ايضا الاول لابتداء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة اي ابتداء السير من البصرة الى الكوفة ويعرف بصحة وضع الابتداء في موضعه والثاني لتبيين الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الوثن ويعرف بصحة وضع الذي مكانه والثالث للتبعيض نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم ويعرف بصحة وضع بعض مكانه والرابع زائدة



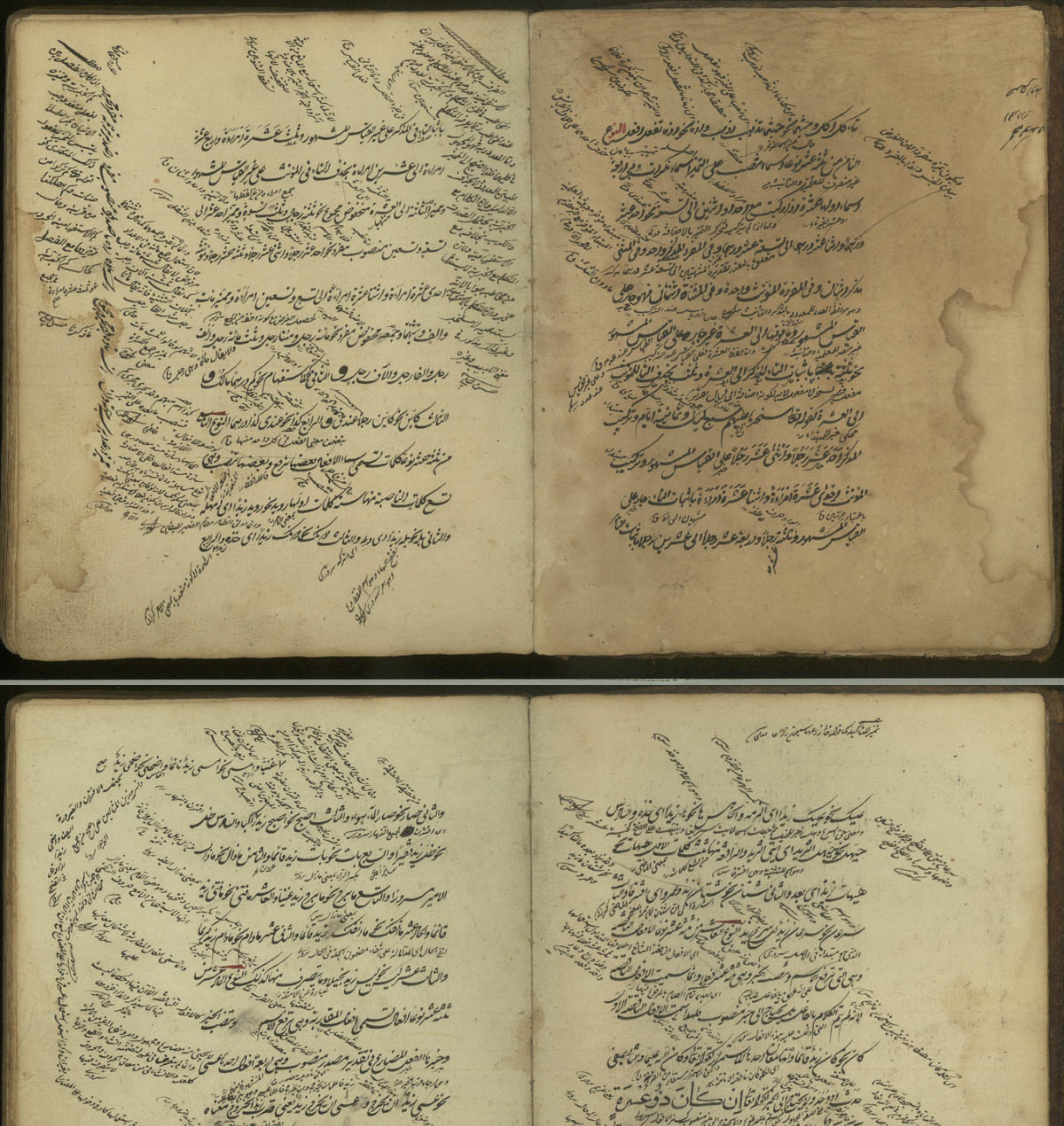


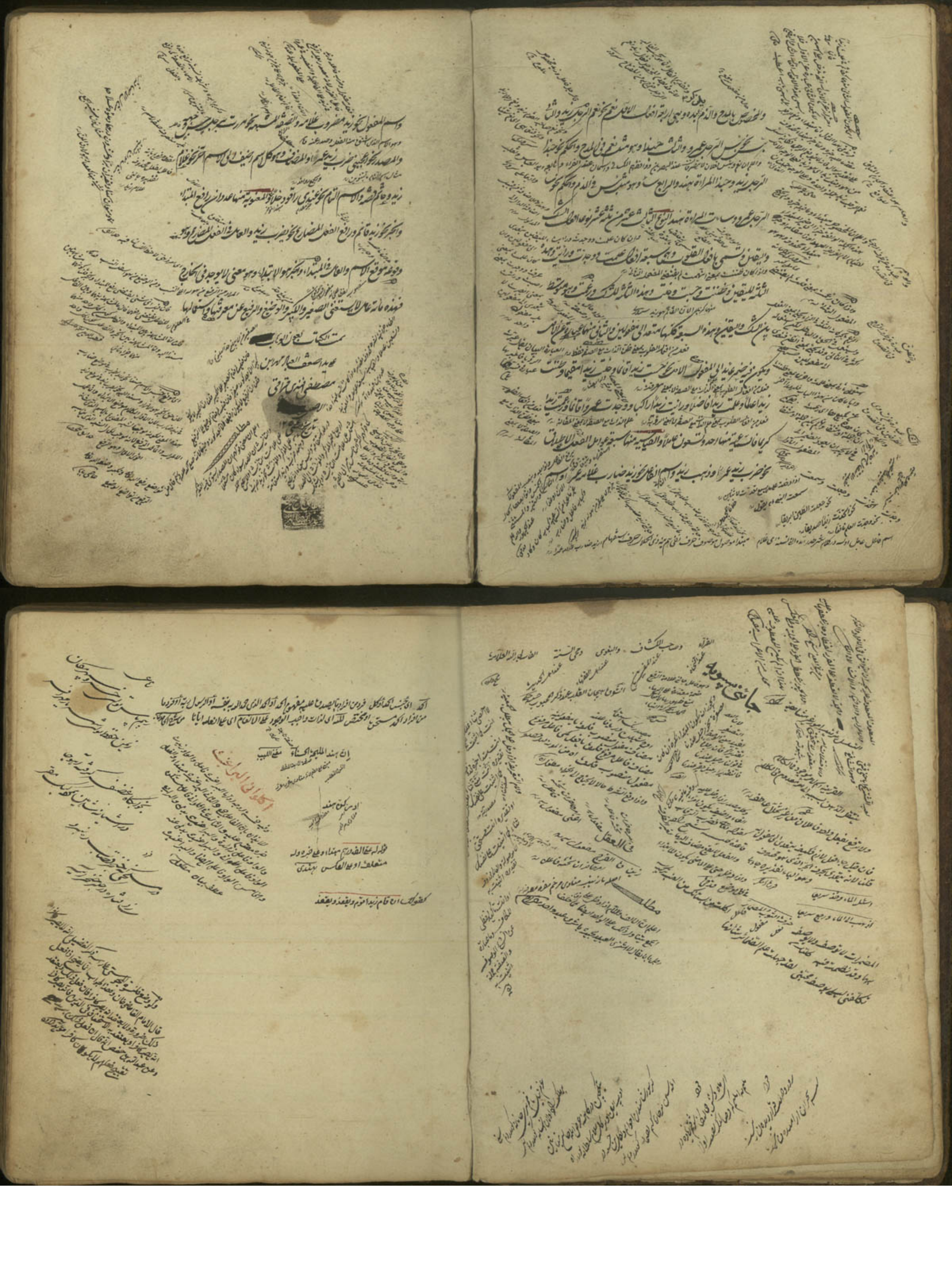
الغاية نحو اكلت السمكة حتى راسها اي انتهى اكلي الى راسها
الثاني بمعنى مع وهو كثير نحو جاءني الحاج حتى المشاة اي مع المشاة والثالث
عشر واو القسم نحو والله لافعلن كذا و الرابع عشر تاء القسم نحو تالله لافعلن كذا و باؤه نحو بالله لافعلن كذا
و الخامس عشر حاشا والسادس عشر خلا والسابع عشر عدا وهي للاستثناء
معنى الاستثناء
وهو اخراج الشيء عما دخل فيه الاول نحو جاءني القوم حاشا زيد وخلا زيد وعدا زيد
النوع الثاني من ثلثة عشر نوعا حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وهي
ستة احرف ان وان وهما للتحقيق نحو ان زيدا قائم وبلغني ان زيدا قائم
وكان وهو للتشبيه نحو كان زيدا اسد تشبيها مجازيا بالشجاعة ولكن للاستدراك
نحو جاءني عمرو لكن زيدا حاضر الاستدراك سواء يتوسط بين الكلامين
المتغايرين بالنفي والاثبات وليت للتمني نحو ليت زيدا منطلق ومعنى التمني
طلب حصول الشيء سواء كان ممكنا او ممتنعا فالممكن نحو ليت زيدا قائم والممتنع

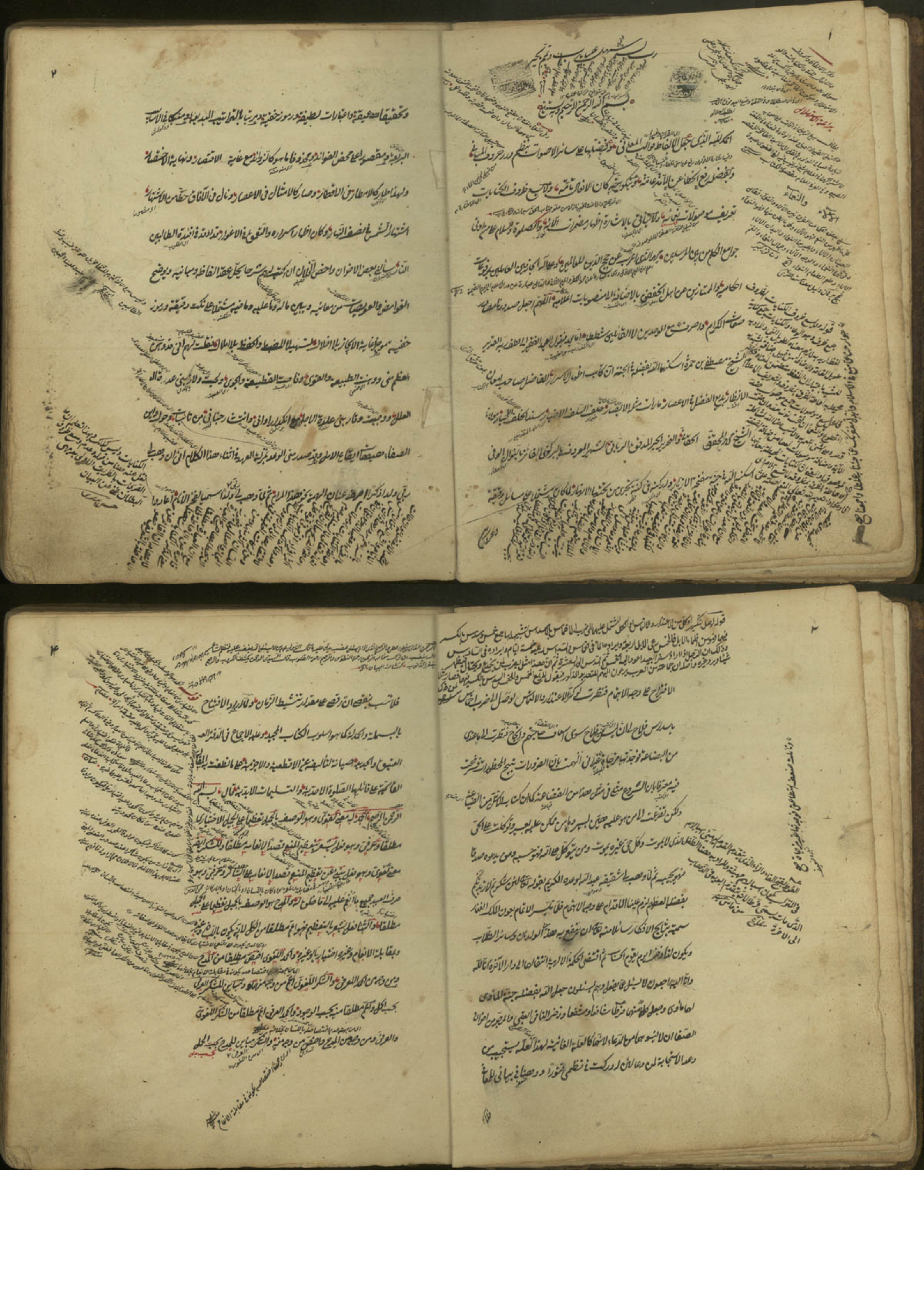
والممتنع نحو ليت الطائر ولعل للترجي نحو لعل زيدا قائم الترجي يستعمل في الممكن نحو
قوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وقوله تعالى لعل
الساعة قريب وانما سميت هذه الحروف الحروف المشبهة بالفعل
لكونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها كفتح اخر الفعل ووجود معنى
الفعل في كل واحد منها كان الفعل يرفع وينصب فكذلك هي ترفع وتنصب
لمشابهتها الفعل من هذه الوجوه النوع الثالث من ثلثة عشر نوعا حرفان يرفعان
الاسم وينصبان الخبر وهما ما ولا نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وتسمى ما ولا المشبهتين
بليس من حيث ان ما ولا للنفي وما لنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات
وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبرها نحو ما زيد بقائم كما ان ليس كذلك
النوع الرابع من ثلثة عشر نوعا حروف تنصب الاسم المفرد فقط وهي سبعة احرف
احدها الواو بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة المفعول معه هو المذكور بعد الواو

الكائنة بمعنى مع لمصاحبة معمول فعل والا للاستثناء نحو جاءني القوم الا زيدا
الاستثناء اخراج الشيء عما دخل في غيره فقد اخرجت زيدا من المجيء و يا نحو
يا رجلا و ايا نحو ايا رجلا و هيا نحو هيا رجلا و اي نحو اي رجلا و الهمزة نحو ا رجلا
و هذه الخمسة للنداء ومعنى المنادى هو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا نحو يا زيد او تقديرا نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
و يا اخص بان ينادى بها القريب والمتوسط والبعيد لكونها ام الباب
وايا وهيا وضعتا للمنادى البعيد واي والهمزة للمنادى القريب لكن الهمزة
للاقرب واي للمنادى المتوسط النوع الخامس من ثلثة عشر نوعا حروف
تنصب الفعل المضارع وهي اربعة احرف ان ولن وكي واذن مثال ان
نحو احب ان تقوم زيد ولن لتاكيد النفي نحو لن اضرب زيدا وقوله تعالى لن ابرح
الارض حتى ياذن لي ابي ولن حرفان للنفي نحو لا ولن ولكن لن ابلغ لتاكيد النفي

كقوله تعالى لن تراني يا موسى
النفي في المستقبل وقال بعضهم لن لنفي الابد تابدا وهم المعتزلة وكي للتعليل نحو
جئتك كي تقوم ومعناه ما كان ما قبلها سببا لما بعده نحو اسلمت كي ادخل
الجنة فيكون الاسلام سببا لدخول الجنة واذن للجواب والجزاء كقولك لمن قال
لك انا اتيك اذن اكرمك النوع السادس من ثلثة عشر نوعا حروف
تجزم الفعل المضارع وهي خمسة احرف ان للشرط والجزاء نحو ان تكرمني اكرمك
فلم نحو لم يضرب ولم تقلب معنى المضارع ماضيا وتنفيه ولما كذلك
نحو لما يضرب ولام الامر نحو ليضرب الامر هو طلب الفعل ولا النهي نحو لا تضرب والنهي
طلب ترك الفعل النوع السابع من ثلثة عشر نوعا اسماء تجزم الافعال بمعنى
ان بمعنى الشرط والجزاء وهي تسعة اسماء يقولون اسماء منع صحة ادخالها من
نحو من يكرمني اكرمه واي نحو ايهم يكرمني اكرمه وما نحو ما تصنع اصنع ومتى نحو متى
تخرج اخرج ومهما نحو مهما تخرج اخرج واين لظرف المكان نحو اين تكن اكن وانى نحو انى







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل الألفاظ قوالب المعاني وفضلها على سائر الأصوات بنظم درر حروف المباني

وبفضل رفع الخطأ عن الآمد عامة وبسكون بنيه كان الأفعال تامة وألبس ظروف الكنايات

تعريف موصولات نعمائه ولا انتهاء بالإشارة إظهار مضمرات آلائه والصلاة والسلام على من أوتي

جوامع الكلم من بين المرسلين وجرد التعاضب عن حجج الدين للعالمين وعلى آله المجازين العاملين بمعرفات

أحكامه والممتازين عن أهل الخفض بالإضافة إلى منصوبات أعلامه اللهم اجعل صدورنا مواطن

صفات الكرام واصرف عنا الموصدين لا القائلين شططا أما بعد فيقول العبد الفقير إلى لطف ربه العزيز

مصطفى بن حمزة أسكنها الله بفضله الجنة إن كتاب إظهار الأسرار للفاضل صاحب إمعان

الأنظار بديع الفضلاء الأعصار عمارات منثر الأبصار خلف السلف الأخيار سند الخلف الأخيار مولانا

الشيخ محمد المحقق الحاذق والنحرير المدقق الرباني الشهير المعروف بالبركوي الفائز بنوال الوفي

... الأزهار ... الأنوار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة

وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة ورموز خفية مرتبا بالتراتيب البديعة ومنسكا في الأساليب

البارعة ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار

ولهذا طار كالأمطار في الأقطار وصار كالأمثال في الأعصار ونال في الآفاق حظا من الاشتهار

اشتهار الشمس في نصف النهار وكان إظهار أسراره والتعمق في الأغوار متداولة في أفئدة الطالبين

الآن سألني بعض الإخوان وأخص الخلان أن أكتب لهم شرحا يحل عقد ألفاظه ومبانيه ويوضح

الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ما له وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ورموز

خفية موجزا غاية الإيجاز بلا إخلال لتسهيل الضبط والحفظ بلا إملال فقلت لهم أني قد وهن

العظم مني وورثت الطبيعة والقوى وناحت القطيعة والجوى ولحقت ولا رسني عدة الآلام

العلل ووجبت وتاربني علاوة الأجل مع الكبر والتواني وانتشت رجائي من تابات وحوالي

الصفا حيثها إيقاع الأمل وقد صدر من الوعد ترك العهد في أثناء هذا الكلام إلى أن وهب لي

ربي ولدا أذكر أمره عثمان الوهبي ثم هذا المرام ثم إن وهب لي ولدا سميا الفخر الأنام أعادوا

قوله أوصل تكرير أو كل من الاعتذار والالتماس أو الكل المشتمل عليهما إلى ضرب الأخماس بالأسداس تشبيها بجمع خمس وسدس بالكسر فيهما وهو من أظماء الإبل فالخمس شرب الإبل اربعة ... في خماس ... وذلك أن الرجل إذا أراد سفرا البعيد ...

الافتراح على وجه الإبهام فنظرت لكثرة الاعتذار والالتماس لو وصل إلى ضرب أخماس

بأسداس فلاح لي أن أسعى في نجاح مساعيهم وإنجاح مقاصدهم فنظرت لما عندي

من البضاعة فوجدتها مزجاة فتحيرت في أمري بأن الضرورات تبيح المحظورات فشرعت

فيه معترفا بأن الشروع منى في مثل هذا من الفضاعة كما أن كتابا لا أكمل من الفضائح

ولكن تفرغت إلا من هو عليه هين يسير وما هو ممكن عليه بعسير وتوكلت على الحي

الذي لا يموت وكل حي غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن يدعوه صدقا

فهو يجيبه ثم لما وهب لي شقيقه عبد الرحمن لوعده الكريم بقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم

بفضله العظيم لزم علينا الإقدام على وجه الإتمام فلما تيسر الإتمام بعون الملك الغفار

سميته بتاج الأذكار رسالة متعالى أن ينفع به هذا الولدين وسائر الطلاب

ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقتضى الحكمة الإلهية انتقالهما إلى دار الآخرة إنا لله

وإنا إليه راجعون لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون جعل الله بفضله جنة المأوى

لهما مأوى وجعل كلا منهما فرطا شافعا ومشفعا وذخرا نافعا في العقبى والمرجو من إخوان

الصفا أن لا ينسوهما من الدعاء لأنهما كالعلة الغائية لهذا العمل يستجيب من

وعد الاستجابة لمن دعاه إن أدركت في نظمي قصورا ودرهما في بياني للمعاني

فلا تسب ... أن ... على مقدار تنشيط الزمان وما أراد الافتتاح

بالبسملة والحمدلة كما هو أسلوب الكتاب المجيد وعليه الإجماع في الدهر العتيق

والجديد صيانة لتأليفه عن الأقطعية والأجزمية على ما نطقت به الأحاديث

الناطقة على قائلها الصلوة الأحدية والتسليمات الأبدية قال بسم الله

الرحمن الرحيم الحمد لله معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري

مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لإنعامه مطلقا والشكر له

معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لإنعامه على الشاكر وعرفي وهو

صرف العبد جميع ما أنعم عليه إلى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل

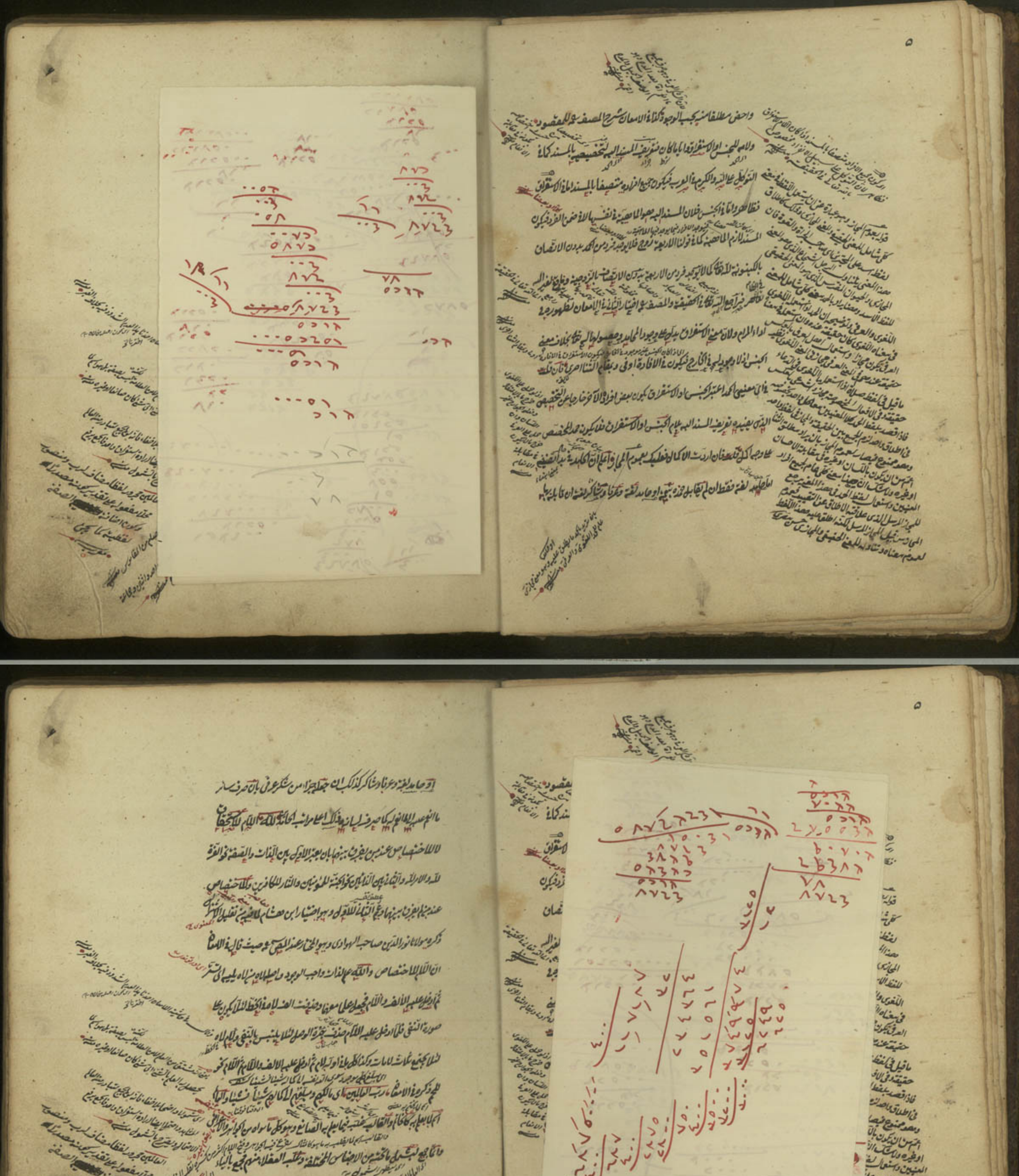
مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو أعم مطلقا من الكل لأنه يكون بالذم وغيره

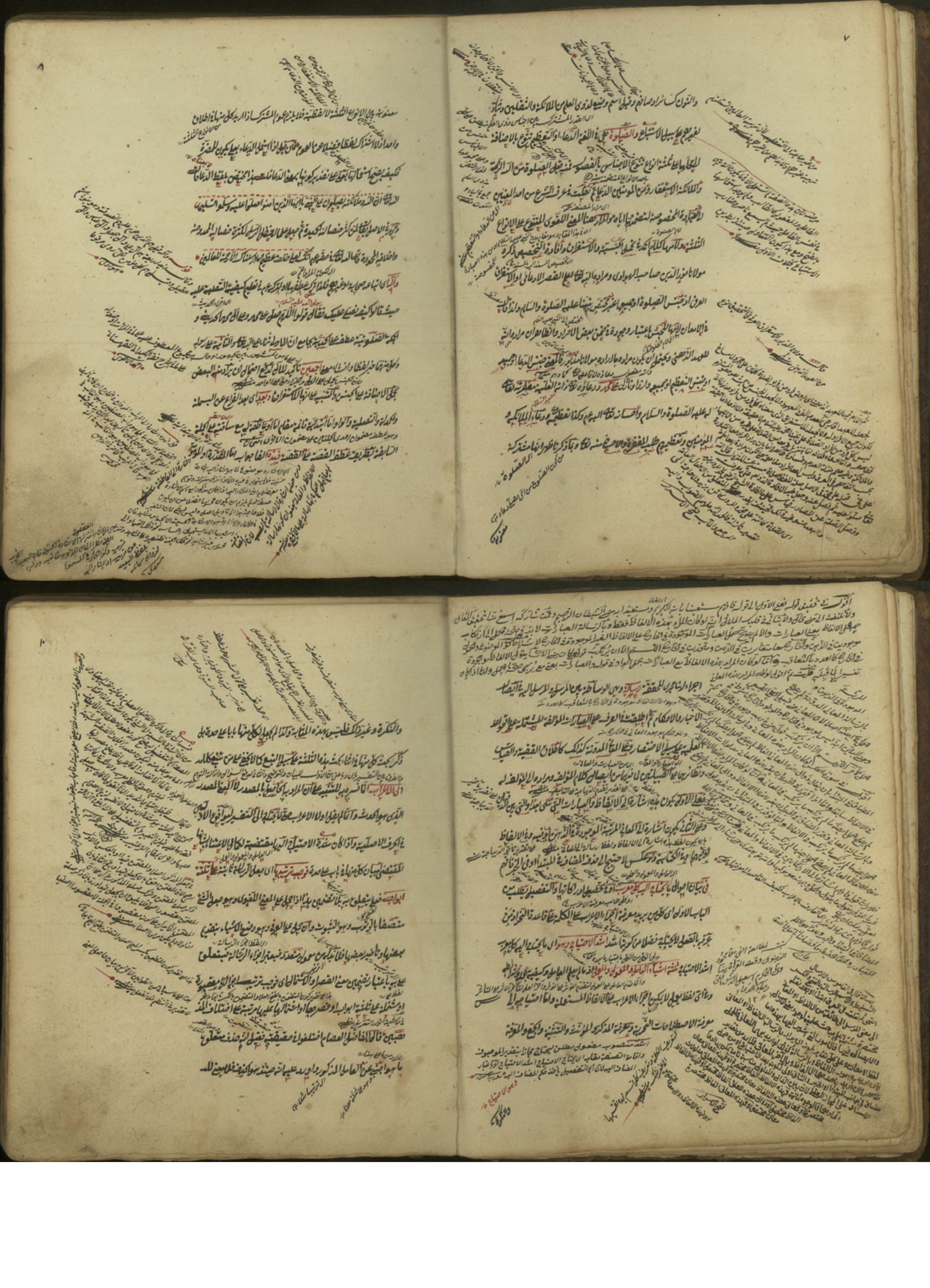
وبمقابلة الإنعام وغيره اختياريا أو غيره والحمد اللغوي أخص مطلقا من المدح

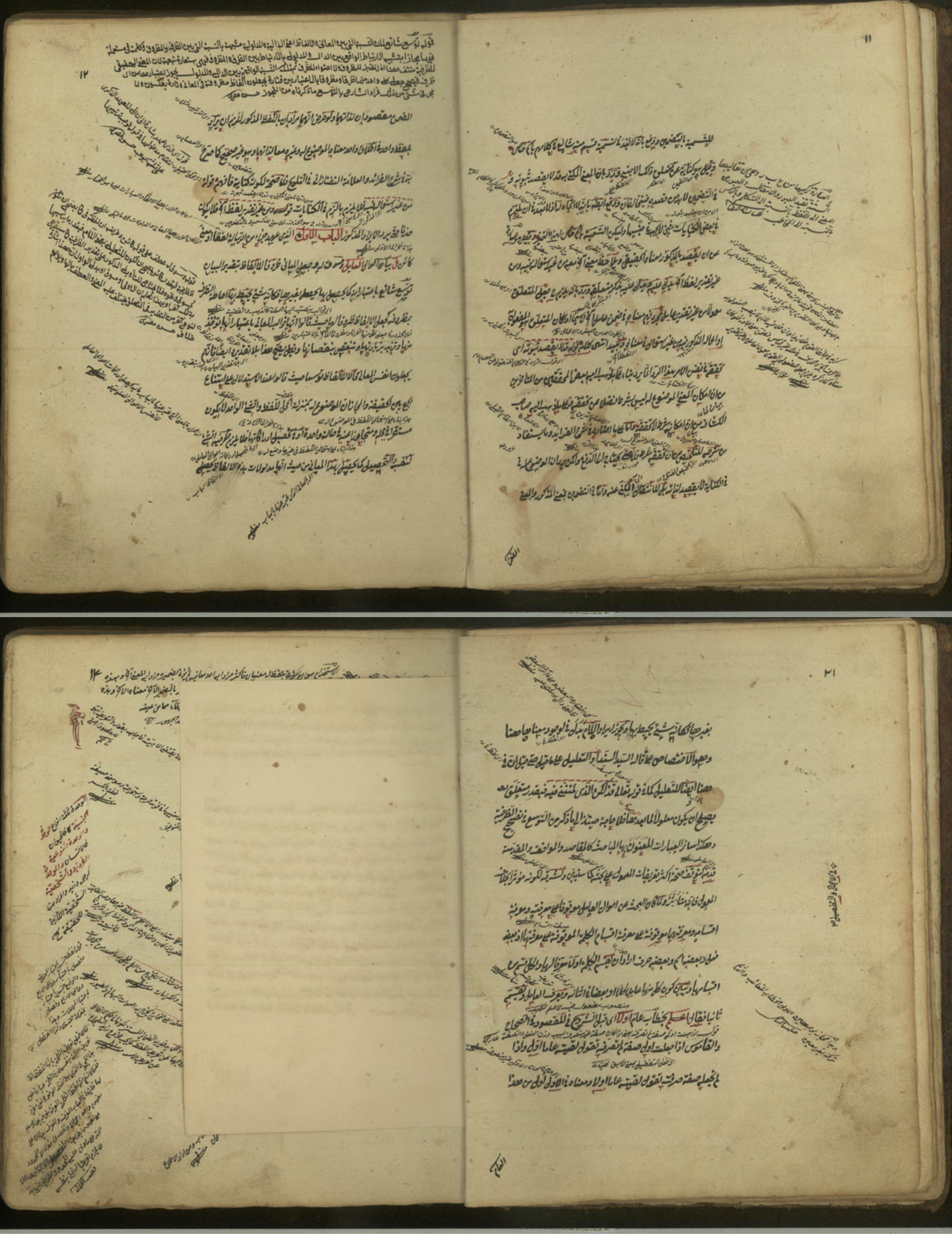
ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي أعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي

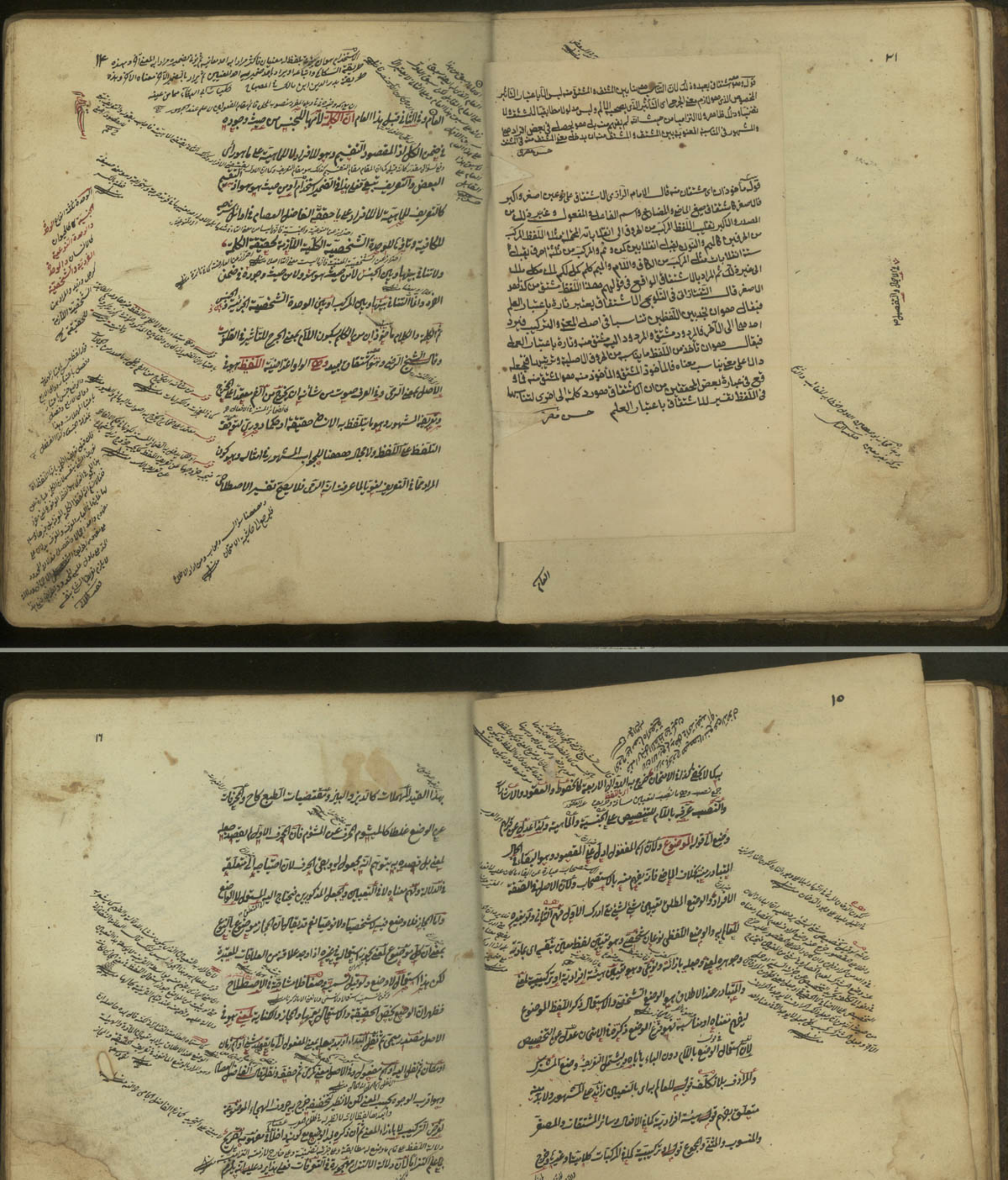
بحسب الكل وأعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي أعم مطلقا من الشكر اللغوي

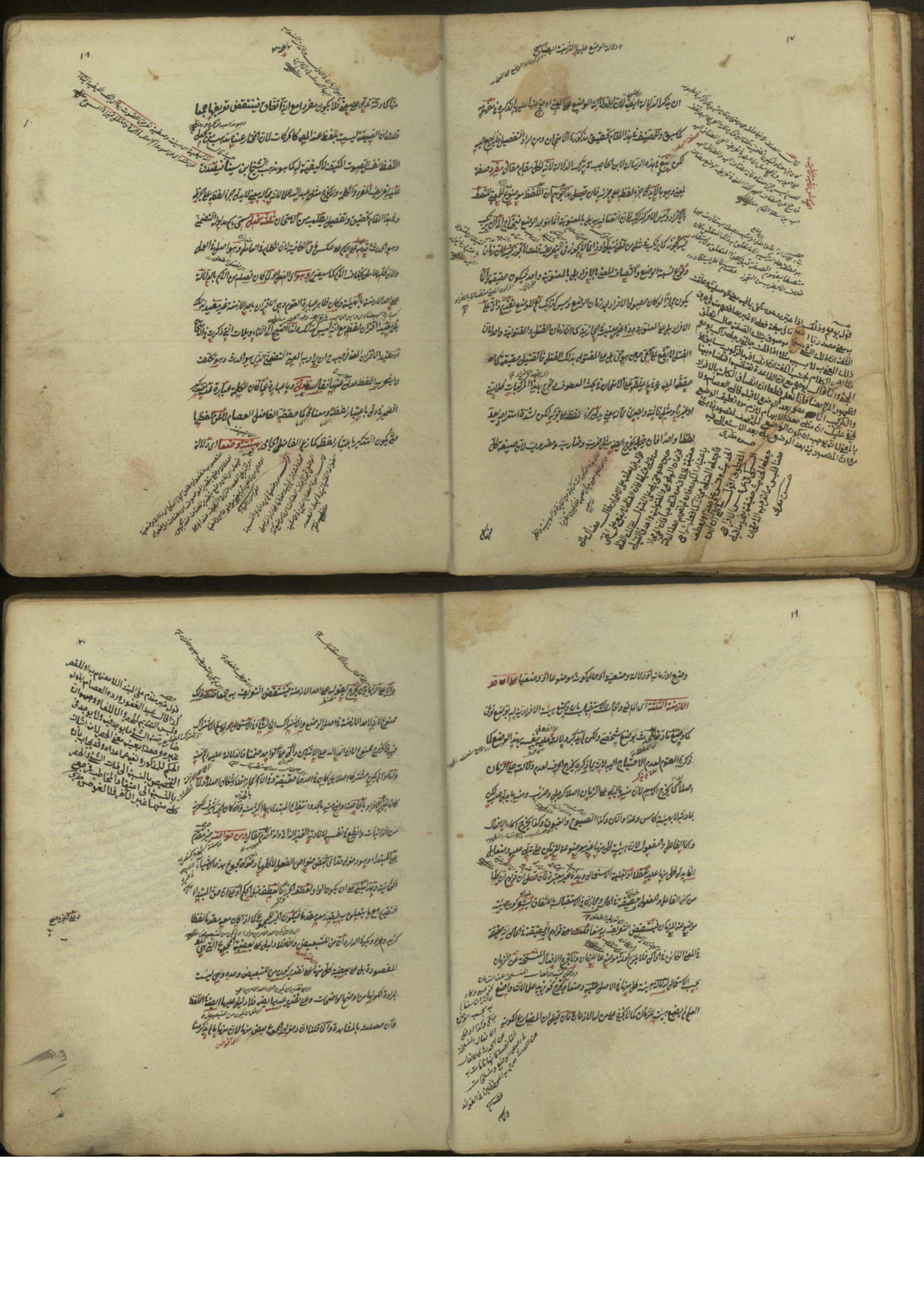
والعرفي ومن وجه من المدح وأخص من وجه والشكر مباين للمدح بحسب الحمل

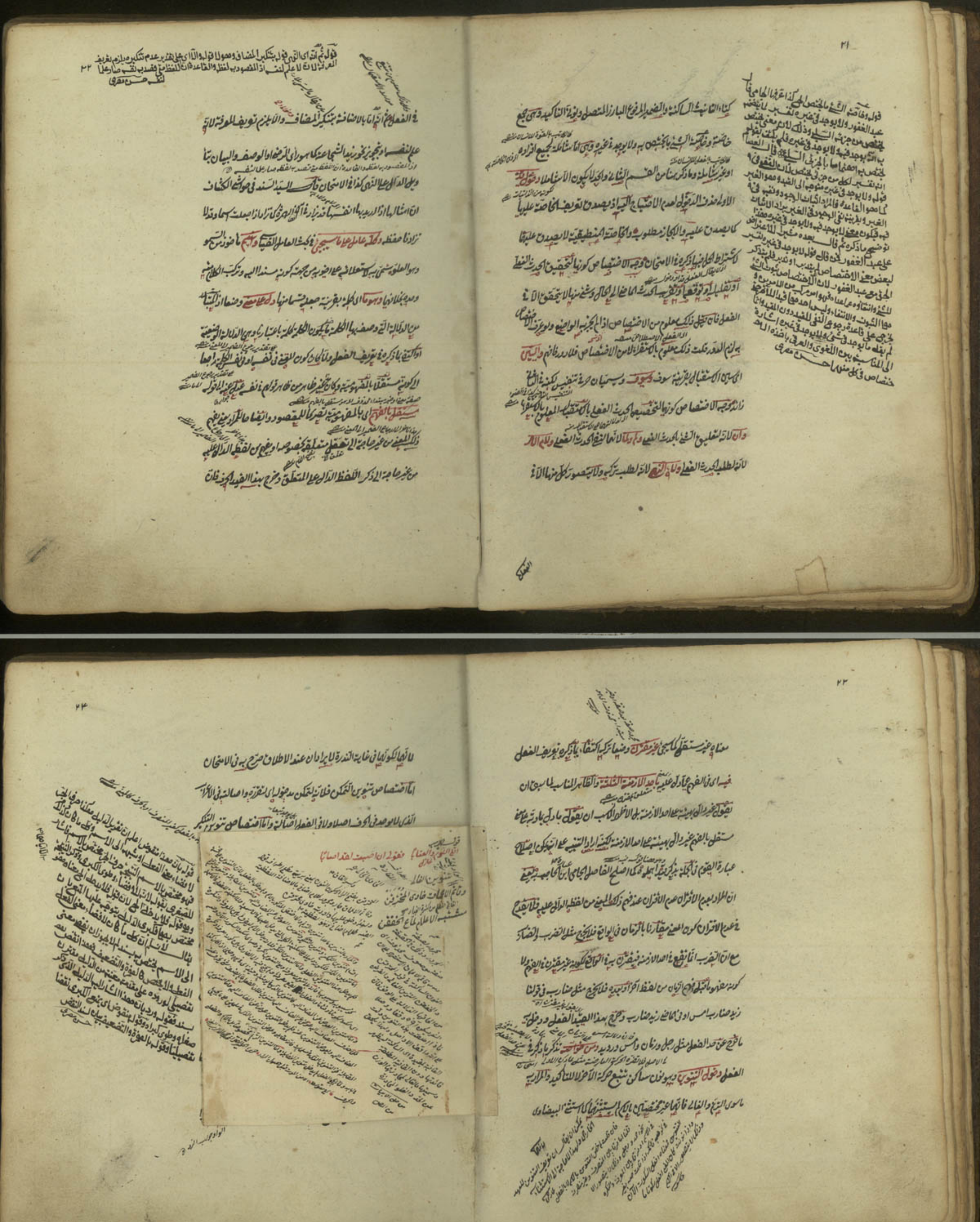










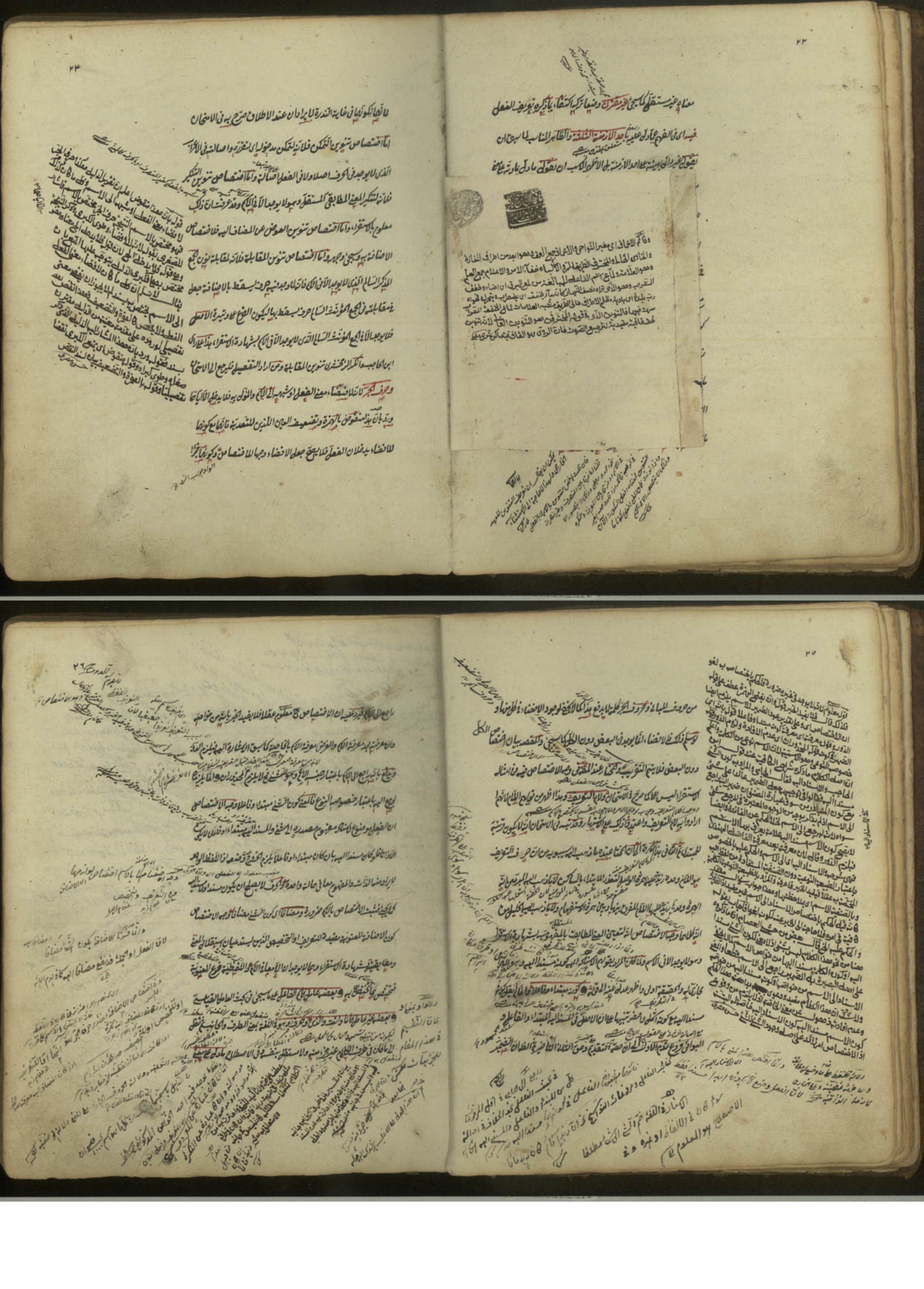


كثنا والثانية الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونونة التاكيد وهي جمع
خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده
او غير شاملة وما ذكرنا من القسم الثاني واحد لا يكون الا شاملا دخول قد
الاول حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها
كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا يصدق عليها
لاشتراط الحمل فيما ذكره في الامتحان وجه الاختصاص كونها للتحقيق الحدث الفعلي
او تقليله او توقعه او تقريبه الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في
الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذا لم يجز به الواضع ولو عرف الاختصاص
به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم والسين
الى سوف الاستقبال بقرينة سوف وسوف وسيان حرف تنفيس لكنه في الثاني
زائد موجب الاختصاص كونها للتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء
وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم ولما لانها للنفي الحدث الفعلي ولام الامر
لانه لطلب الحدث الفعلي ولا في النهي لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في

في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف والا لزم تعريف المعرفة لانه
علم للنفس او بتجويز نحو زيد الشجاعة كما هو راي الرضي او الوصف والبيان بناء
وبل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد السند في حواشي الكشاف
ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يراد بها الالفاظ فيكون اسماء اذا جعلت اسماء وقد لا
يراد فا حفظه ولكنه عامل على ما سيجيء في بحث العامل القياسي والاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسندا اليه وتركب الكلام منه
وحده بخلافهما وهو ما اي كلمة بقرينة صحة تقسيمها دل على معنى ومعناه التبادر
من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما يكون الكلمة بحكمه باعتبارها وهي الدلالة الوضعية
او اكتفى بما ذكره في تعريف الفعل ولما كان كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا
الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان التعبير ظاهرا من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله
مستقل بالفهم اي بالمفهومية تصريحا للمقصود وايضاحا للمراد ومعنى فهم
ذلك المعنى من غير حاجة الى انضمام متعلقه خصوصا او عموما من لفظ دال عليه
من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان

معناه غير مستقل كما سيجيء غير مقترن وضعا ترك الاكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل
فيه اي في الفهم بما دل عليه باحد الازمنة الثلاثة والظاهر المناسب لما سبق ان
يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاولى الاكمل ان يقول بمادة على معنى
مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح
عبارة القوم في الجملة بذكر ما يدل على ما اصلح الفاضل الجامي ابن الحاجب بقوله
ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح
في عدم الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب
مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا
كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ اخر او بعيده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا
زيد ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل وقوله
ما خرج عن حد الفعل مثل رجل ورمان وامس ورويد ودس فواحمه تذكر ما ذكر في
الفعل دخول التنوين وهو نون ساكن تتبع حركة الاخر لا للتاكيد والمراد به
ما سوى الترنم والغالي فانهما غير مختصين بالاسم السينا كما استثنى البيضاوي

لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يراد ان عند الاطلاق صرح به في الامتحان
اما اختصاص تنوين التمكن فلانه للتمكن مدخوله اي لتقرره واصالته في الاعراب
الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير



معناه غير مستقل كما سيجي غير مقترن وضعا تركيه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل
فيه اى في الفهم عما دل عليه باحد الازمنة الثلثة والظاهر المناسب لما سبق ان
يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الاصوب ان يقول ما دل بمادته على معنى

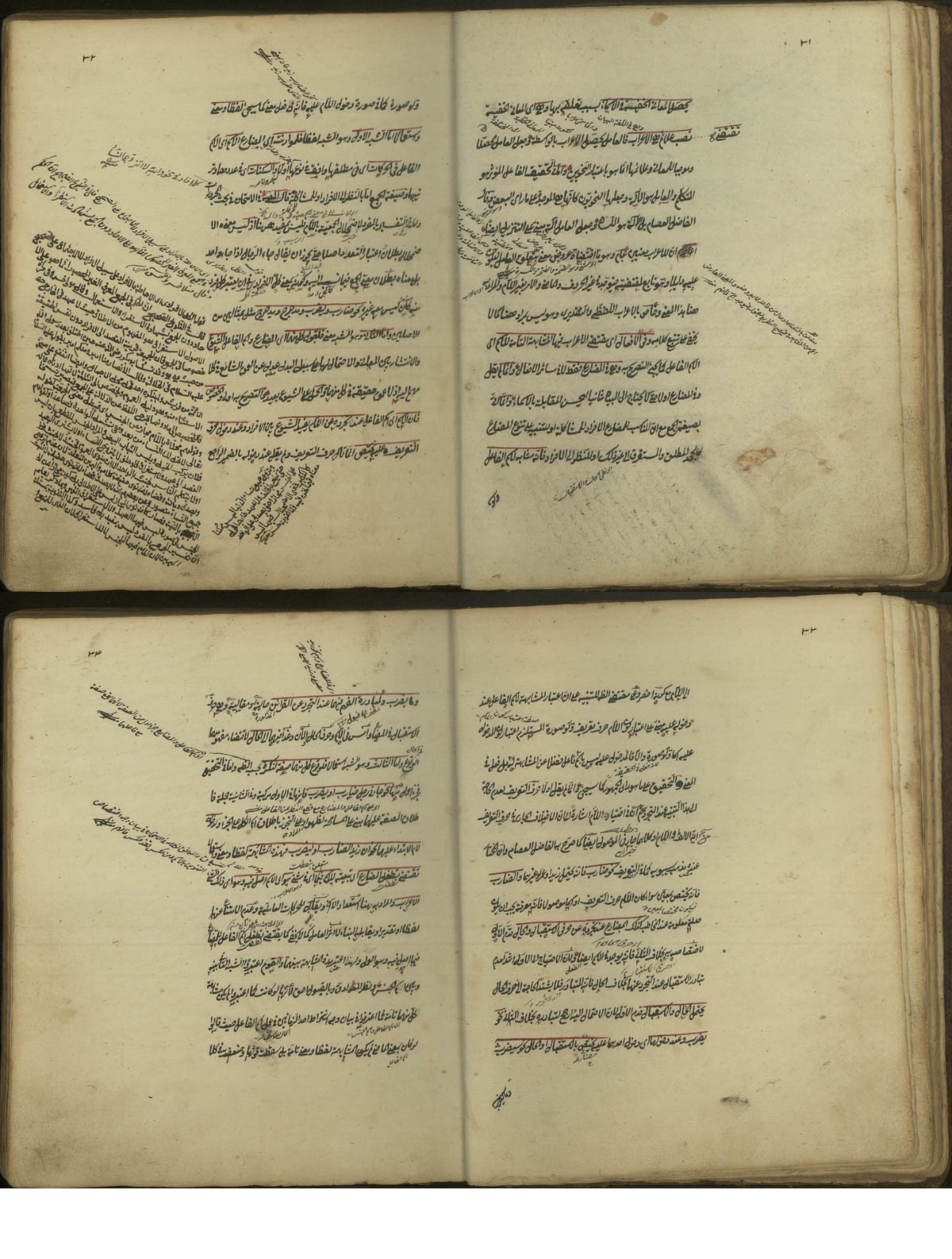
وفاكم للاتحاف اى معبر النواحي والاعماق جمع العمق وهو ابعد من اطراف المفازة
والهادى الحائر والمخترق في الطريقة لمن والاشباه خفا الاسر والاعلام جمع العلم
الغراب وهو الذى تراه نصف النهار كانه ماء ... اى يضطرب ويتحرك
رب بلغ اى بادية مظلم الاطراف ... العلامات
سهت فيها فالتنوين الذى ... هو التنوين الغالى لانه تنوين
لحقافية مقيدة لترجيع الصوت فادة الروى ...

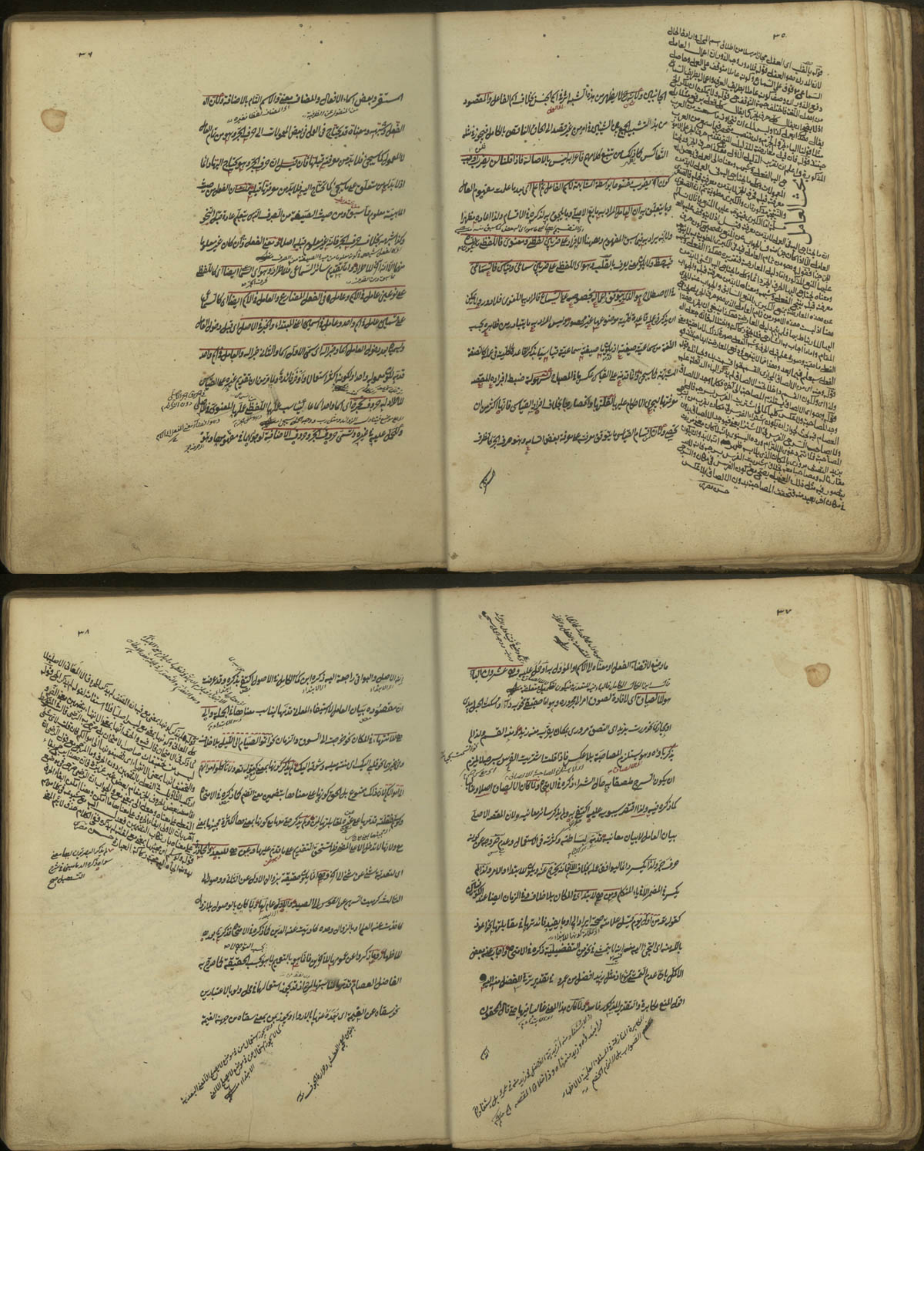
لا انها لكونها في غاية الندرة لا يراد ان عند الاطلاق صرح به في الامتحان
اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتقرره واصالته في الاعراب
الذى لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير
فلانه لتنكير المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك
معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص
الاضافة به كما سيجي وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع
المذكر السالم الذى لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل
في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل
فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذى لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على راى
ابن الحاجب وانكر الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان
وحرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم والمقول به فلا يدخل الا اسما
ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما
للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزءا

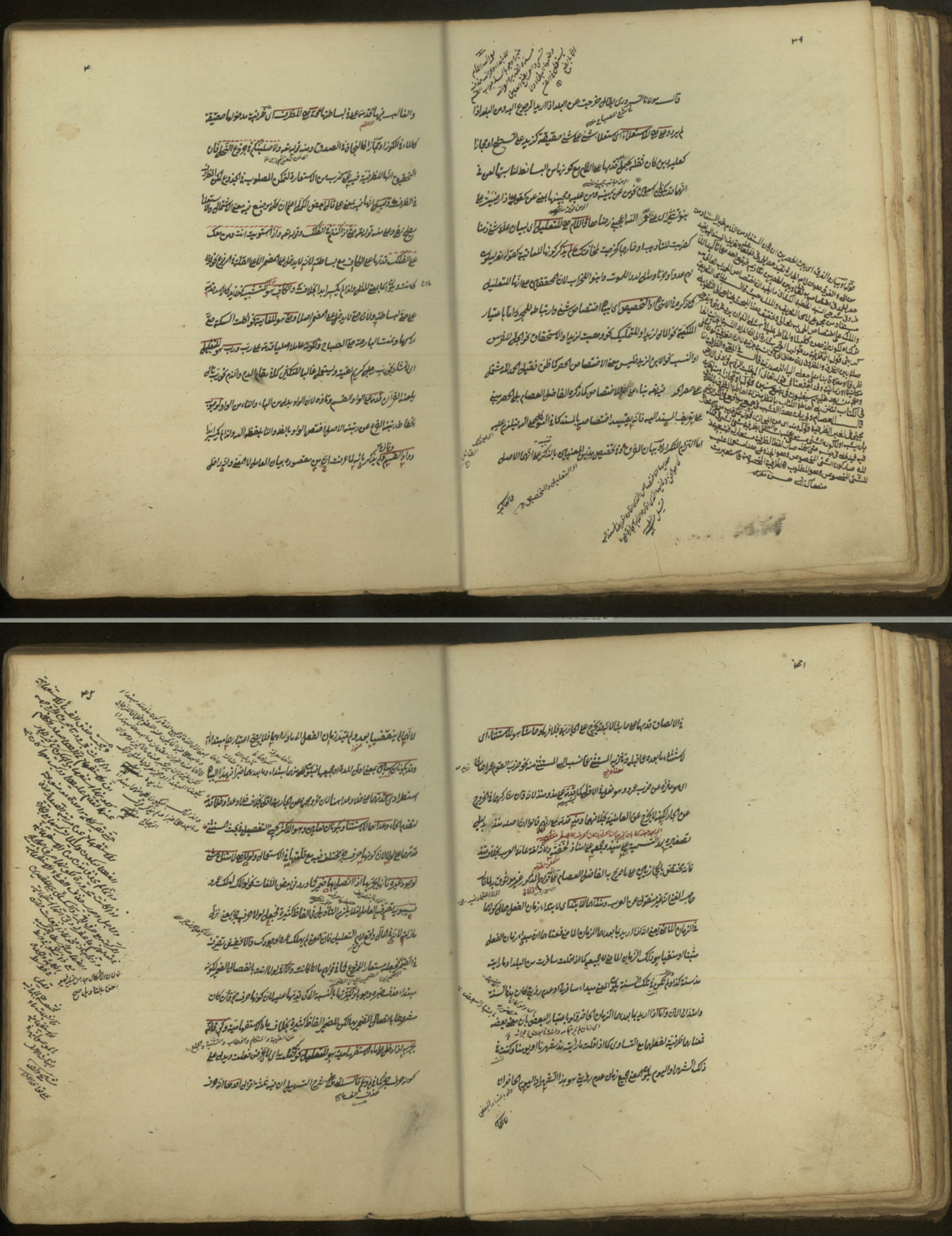
من حروف المباني وحروف الجر كلمة لا يدفع هذا الا كما لا يخفى لوجود الافضاء في الكل منهما او
لو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما سيجي والمقصود بيان اختصاص الكل
دون البعض فلا ينتج التقريب والمختار عند المحقق وجه الاختصاص فيه وفي امثاله
الاستقراء ليس الا كما صرح في الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر من قوايح اللام لانهم
ارادوا به لام التعريف واعتقدوا ذلك على الاشتهار وقد نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة
للمبتدا ثم الثاني في هذا الكثرة الا ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف
هو اللام وحده زيدت عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه
الهمزة وحدها زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من
انه ال واما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق بالمفهومية بشهادة الاستقراء
وهو لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا اليه وهو القابل
مجازي له والحقيقة اول واظهر عدل عنه المؤلف وكونه مبتدا او فاعلا او قال ايجاد كونه
مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدا والفاعل و
البواقي فروع وقدم الاول لانه اصح التقديم دون الثلثة الاخير في الظاهر الغير

راجع الى الاسم قيد عليه ان الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه
فان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم الدور
ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشيء فح لا يلزم المحذوران وانما يلزم ما
لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعي فالمعنى كون الشيء مبتدا او فاعلا وجه الاختصاص
ان الفعل موضوع لاسناد مفهوم مصدره الى الشيء والمسند اليه مبتدا او فاعلا لا يكون
الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدا او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذا اللفظ الواحد
لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه
كما يجي فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة ومضافا اى كون الشيء مضافا وجه الاختصاص
كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص الذين يستدعيان استقلال المعنى
ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية
فتختص بما تختص به وبعضه عامل لا ما لا عامل على ما سيجي في بحث العامل العاملية
وبعضه غير عامل كانا وانت والذى ومعرفة وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب فحمله
الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه في الاصطلاح ما دل على معنى









قال مولانا السيد وابن الهمام خرجت عن البلد إذا اريد الرجوع اليه ومن البلد إذا

لم يرد وعلى هي للاستعلاء أي استعلاء شيء على شيء حقيقة كزيد على السطح أو مجازا

كعليه دين كان فعله يجمل قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لمعنى في

أنهما تدلان على السبق نحو من عن يمينه ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله إذا رضيت علي

بنو قشير أي عني لعمر الله أعجبني رضاها وأما اللام فهي للتعليل أي لبيان علة شيء زمنا

كضربت للتأديب أو خارجا كخرجت لمخافتك ولم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون

لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب لأن المحققين على أنها للتعليل

كما ذكره في الاتقان أو التخصيص أي لبيان اختصاص شيء وارتباطه بالمجرور إما باعتبار

الملكية نحو المال لزيد أو للتمليك نحو وهبت لزيد أو الاستحقاق نحو الجل للفرس

أو النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل

على حصرين فيه بناء على أن اللام للاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني

على تعريف المسند اليه فإنه يفيد اختصاصه بالمسند كما في التلويح الذي نبه عليه

أما التزام التكرار أو بيان الفرق في تخصيص هذين المعنيين بالذكر على أنهما الأصل

والغالب فيها ... لبساطتها ... للظرف أي ظرفية مدخولها حقيقة

كالماء في الكوز أو مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل فإن

التحقيق أنها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف

في الظرف وقيل إنها فيه بمعنى على قال بعض الكملاء اعلم أن كلمة من وضع في معنى الاشتمال والاستعلاء

يصلح لهما وعلى هذا منه قوله تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فإذا استويت أنت ومن معك

على الفلك قدمها على الكاف مع بساطته لأنه لا يدخل على المضمر إلا في القلة في الشعر كقوله

كما هي ... بمعنى المثل ولذا لم يكسر أبدا بخلاف الكاف وهو للتشبيه نحو زيد كالأسد قدمها

على حتى لبساطته ولأن حتى لا يدخل على المضمر أصلا وحتى هو للغاية نحو أكلت السمكة حتى

رأسها ونمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا أصليا قدمه على رب ورب هو للتقليل

إلى التكثير نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو ربما

يلهمه القرآن قدمه على الواو القسم وتائه لأن الواو بدل من الباء والتاء من الواو ...

... عن رتبة الأصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظ الله ولذا لم يكسر أبدا

وواو القسم وتاؤه ولم يذكر باؤه لما عرفت أنه من معظم بيان العامل لا المعنى وأنه داخل

في الالصاق قدمها على ما شاء لأنه قد يخرج على الجارية بخلاف ما شاء وهو للاستثناء أي

لاستثناء ما بعده عما قبله وتنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم حاشا زيد

المعنى أنه منزه عن ضرب عمرو وهو في الافعال كما قيل على مذ ومنذ لأنه وإن شاركهما في الخروج

عن الجار لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومنذ قدمه على منذ لأنه فالوا إن أصله منذ بدليل

تصغيره مذ التسمية على منيذ وجمعه على أمناذ لخفته ولأنه لغة عامة العرب بخلاف منذ

فإنه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ما قرره الدكور غير موثوق بها لأن

صاحب المغني أنه غير منقول عن العرب ومذ ومنذ هما للابتداء أي لابتداء زمان الفعل حال كونهما

في الزمان الماضي يعني أنه إذا أريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما أن مبدأ زمان الفعل

مثبتا أو منفيا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه كما إذا قلت سافرت من البلد أو ما رأيته

مذ سنة كذا ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ المسافرة أو عدم رؤيتي كان هذه السنة

والمعتد الى الآن وأما إذا أريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بأن مضى بعضه

فمعناهما ظرفية الفعل جميع التساوي كما إذا قلت ما رأيته مذ شهرنا أو يومنا وكنت في

ذلك الشهر أو اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر أو اليوم الحاضر إن

لأنها لم ينقضيا بعد ولم يتعد زمان الفعل إلى ما وراءهما فلا يصح اعتبار ما بعدهما

وقد يكون أن بمعنى أول المدة أو جميعها فيكون ما بعدهما مبتدأ وما بعدهما خبرا فهذا البيان

استطرادي قدمهما على خلا وعدا لأن نحو حالهما من الجارية أقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه

لتقدم الخاء وعدا أيضا للاستثناء ويكونان فعلين وهو الأكثر كما في التفصيل في بحث المستثنى

قدمهما على لولا لأن كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي للامتناع شيء

لوجود غيره فإنها يجر بها إذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو

سيبويه يعرف العامل لئلا يلزم التأويل في ألفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر بمعنى ...

... لأنه في المال وقع لأجل التعليل فإن المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والأخفش يعرف

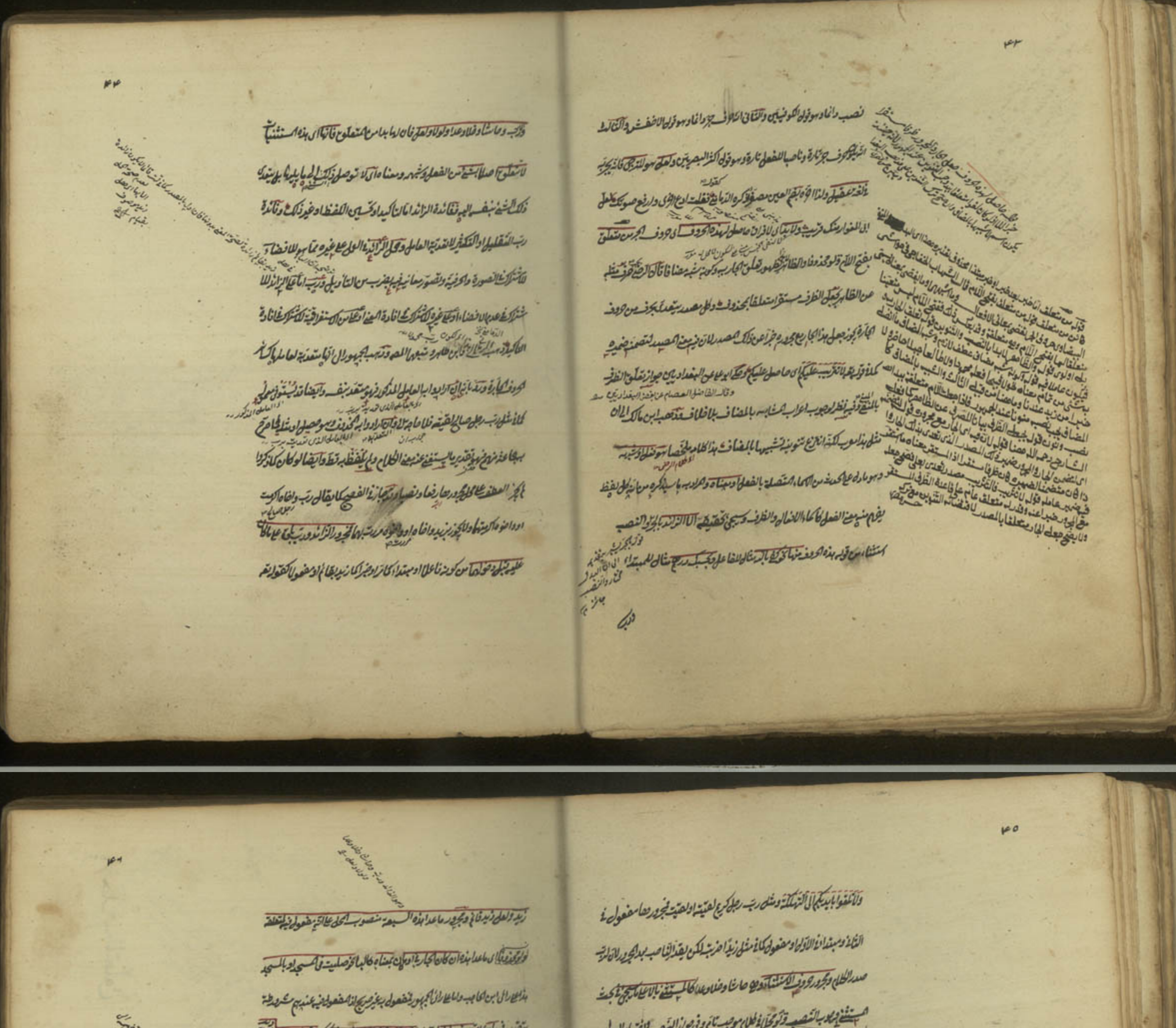
في الضمير فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما أنا كأنت والأصل لولا أنت بانفصال الضمير لكونه

مبتدأ أحذف خبره وجوبا والكثير بها بالنسبة إلى كي قدمها عليه لأن كونها حرف جر وإن كان

مشروطا باتصال الضمير بها لكن الضمير ألفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي فإنها

يجر بها إذا دخل على ما الاستفهامية وهو للتعليل نحو كيمه أي لأي غرض فعلت ويدل على

كونه حرف جر كما يلم وقال ... في شرح التسهيل إن فيه ثلاثة أقوال أحدها أنه حرف



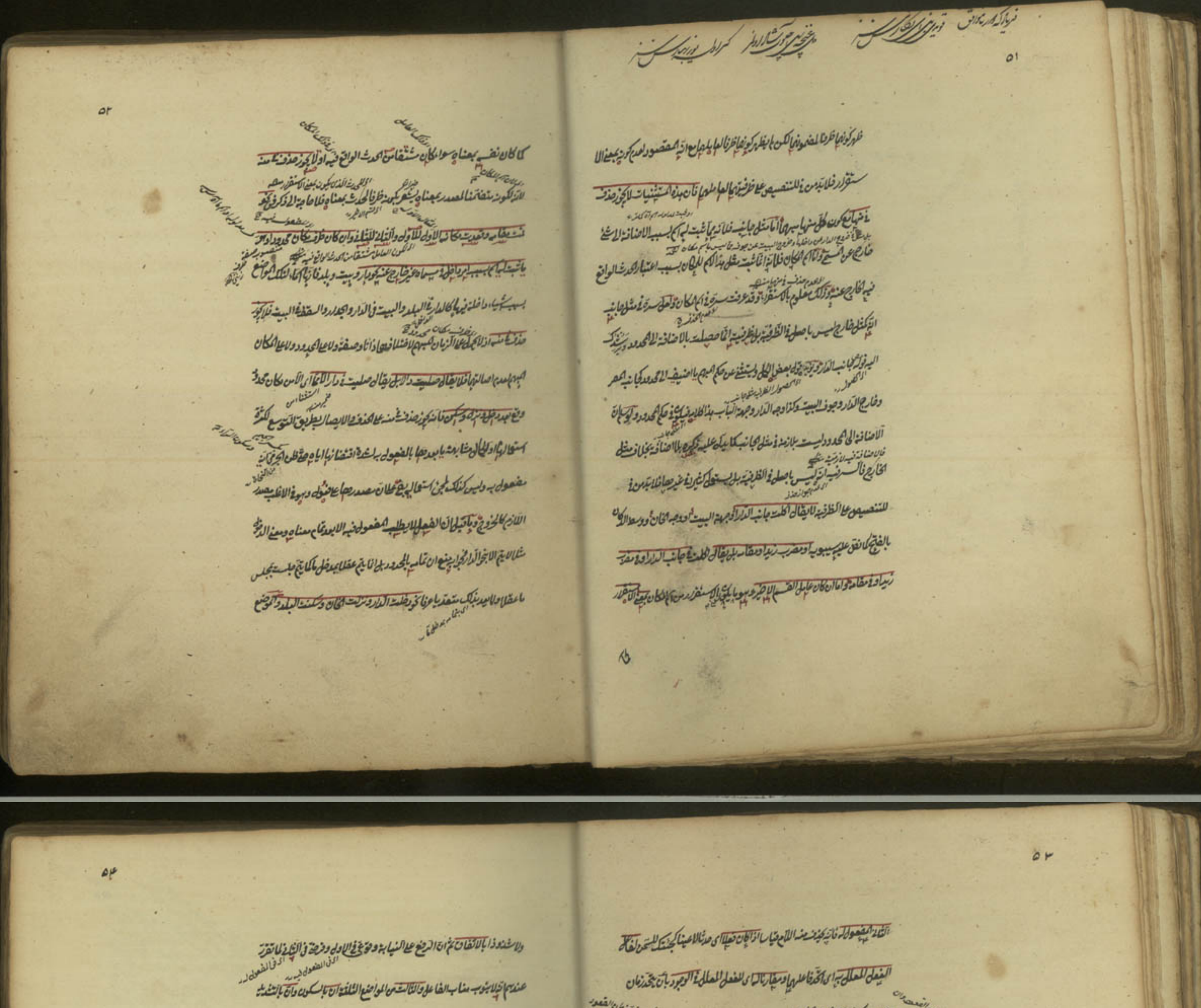
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل كريم لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في
الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربت لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب
صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما يجيء في بحث
المستثنى محله بالنصب ان كان في كلام موجب تام وفي جواز النصب واختيار البدل
ان كان في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة
الى انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المحقق ونصره ابن هشام وقال انها لا توصل معناه
الا الاسم بل تزيله كالا فخالفت على الزائد في العمل لا في الاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني لو
معنى التعدية ما ذكره لم يكن معناها جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى
للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وههنا يفيد انتفاؤه عنه
اقول المنع مكابرة والا ينقض تعريف حروف الجر منعا بادوات الاستثناء بوجود التعدية
والافضاء على هذا المعنى فيها ولو ذهب بعضهم الى انها متعلقة بشيء كسائر حروف الجر ومجرور
لولا ولعل مبتدا مرفوع المحل وما بعده الخبر كما في الثاني او المقدر كما في الاول وخبره فيهما
غير متعلق بشيء ومحلوان في العمل اما على الزائد او على غيره لما سبق ولولاك موجود لهلك

زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه
لو كان ظرفا اي ما عدا هذه ان كان الجار في او ما كان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد
هذا على رأي ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط
بتقدير في او على انه مفعول له لمتعلقه ان كان الجار اللام او ما بمعناه كجئتك وضربت زيدا للتأديب
وكيم عصيت وهذا المفعول له فيه في الخلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما
نحو مررت بزيد وقد يسند الى الجار والمجرور اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار في العبارة
مسامحة اذ الجار آلة وواسطة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي هو
العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي من قبيل المعمول كما حقق في الامتحان فيكون اي المجموع
الجار والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا يكون قوله مرفوع المحل مسامحة او تجوزا حسبه
الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فلا تسامح ولا تجوز فيه على انه نائب
الفاعل نحو مر بزيد ويكون بتقديم ما عداهما اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه
نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل انما وجد لانه من قبيل الظرف
وهو كالجبل لا يتقدم على عامله الا بضعف الاجانب نائب الفاعل كما يجيء



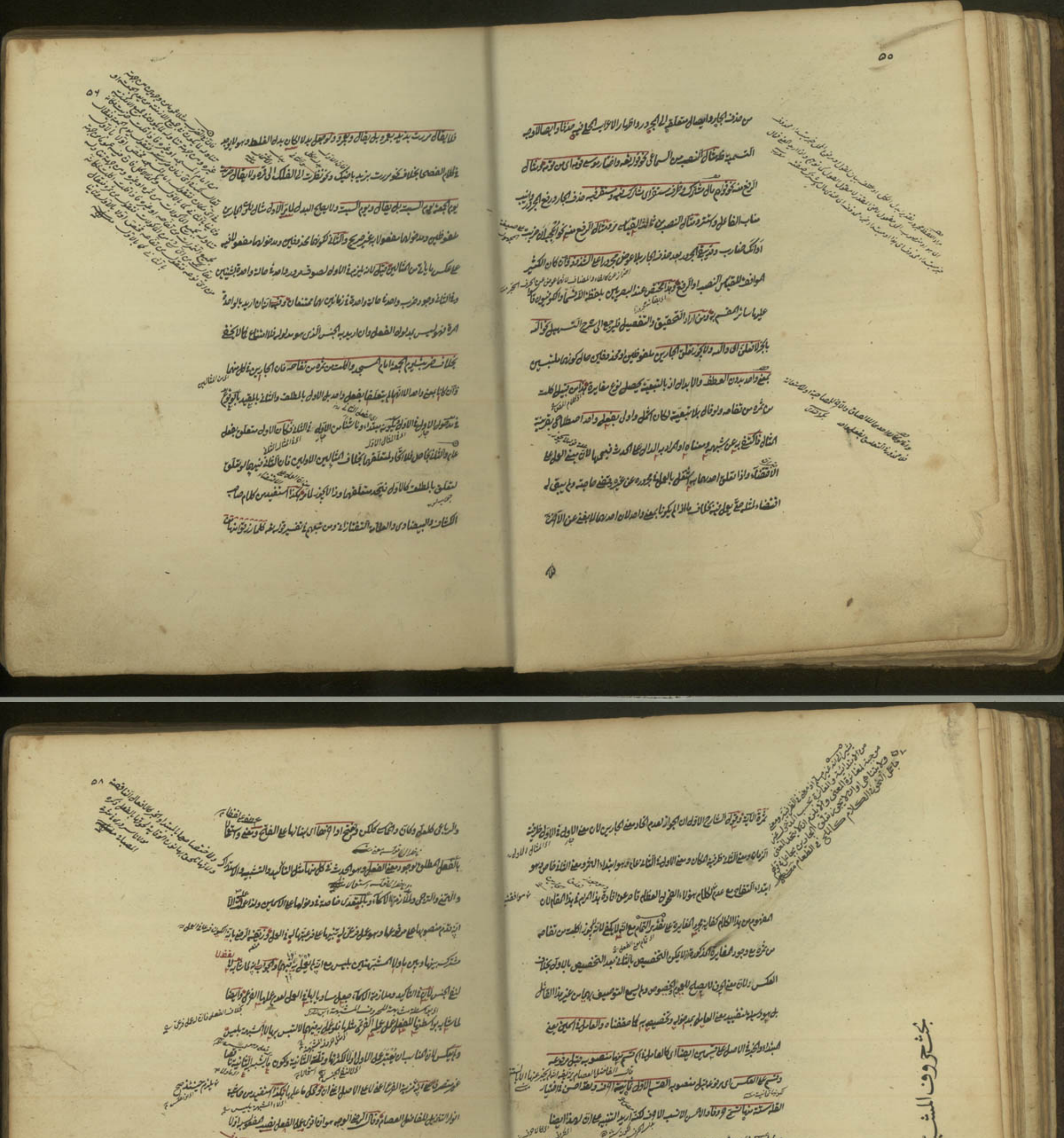
الست مثل خلفه وشمالها عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما لا يعتبر فيه الجهات ويخرج منه
المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه في ... ان يستثنى منه مثل جانب ولذا سلك المحقق
مسلكهم واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في استثناء
ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضي كالجهات الست وهي امام وقدام
وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوجه
ان اوجه انسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل في
ذلك المكان وكذا عليه غيره وكعند نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند لوقوعه
حول المخاطب او ما في حمايته كداره وملكه اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم
العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ح كونه من الجهات الست وليس كذلك ولدى
بمعنى عند الا انه يختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط بسكون السين بمعنى بين قال
في مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما
تقول بين القوم ويمين وازاء وحذاء وتلقاء والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل
ظ وكالمقادير الممسوحة اي المعلومة بالمساحة عطف على الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حقيقة

على البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او معدودا نحو فرسخ فانه من المسافة
يعرف بالمساحة باثنا عشر الف خطوة ونحو غير ذلك فيه وميل فانه ايضا مقدار من المسافة
يعرف بالمساحة باربعة آلاف خطوة فهو ثلث فرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من المسافة
انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا الا انها بمعنى كيف في قياس الكل
المبهم الا انها وجهه وجها قلما بمعنى وسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير الثلاثة
لانها لمعاني ما بين طرفي الشيء و
مبهم على تفسير المحقق لكنه يخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت ونحوها مما
هو في الوقت ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله لا يخفى ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا
من حدث بمعنى الاستقرار والكون بل كان مع القرار كنحو الجلسة نحو المقتل والمضرب فان
كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا يطرد
كونهما ظرفا للمشمول بانفصالها عن كونهما عاملا فيها او معنى الظرفية كون الشيء مستقرا في الآخر فلا
بد من ان التنصيص على الظرفية وكذا اي كما يستثنى كلاهما نحو ما لم يكن بمعنى الاستقرار
يستثنى ان كان بمعناه اي الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانه وان



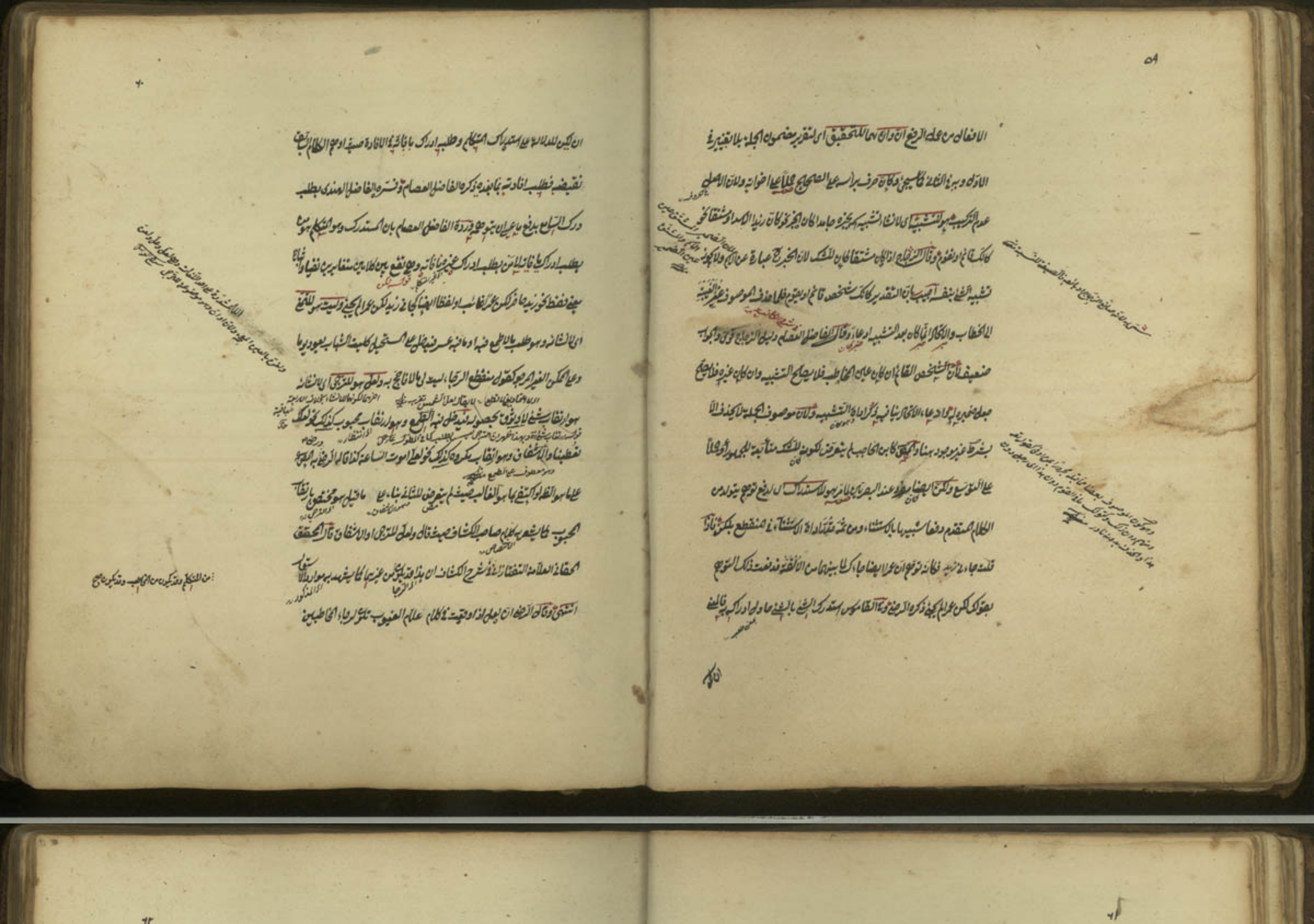
الثانی المفعول له فانه یجوز حذف اللام قیاسا اذا کان فعلا ای حدثا لا عینا کجئتک للسمن والفاعل
الفعل المعلل به ای اتحد فاعلهما ومقارنا له ای للفعل المعلل فی الوجود بان یتحد زمان
وجودهما کما فی مثال المتن او یکون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر کقعدت
عن الحرب جبنا فان المراد بالوجود اعم من ما فی الواقع او فی قصد الفاعل فلا یرد ان مثل ضربته
الحرب ایقاعا للمصلحة صحیح وان لم یوجد الشاهد فالمقارنة لیست حیالا بد فیه لوجودها
فی قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها فیتعلق العامل به بلا واسطة
تعلق المصدر نحو ضربت زیدا تادیبا له ای ایقاعا للادب علیه فان زمان وجود الضرب
والتادیب واحد لکن التادیب یحصل بالضرب ویترتب علیه فانا نقیل التادیب علی
الضرب فکیف یحصل به اجاب عنه الفاضل العصام بان هذا تم بل هو احداث الادب
وتلبیح بالشخص والضرب سبب ووسیلة له کالشتم والنصیحة وغیر ذلک کلان
اکرمتک للاکرامک تعدم الاتحاد فی الفاعل وجئتک الیوم لوعدی بذلک الامس لعدم المقارنة
فی الوجود وفی هذین الموضعین ای المفعول فیه والمفعول له المذکورین اذا حذف الجار
ینتصب المجرور ان لم یکون نائب الفاعل ویرفع ان کان نائبه یعنی لا یبقی مجرورا فانه ما

ولا یشذ ذا بالاتفاق ثم ان الرفع علی النیابة وهو نفی فی الاولی وفرضه فی الثانیة لما تقرر
عندهم انه لا ینوب مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان بالسکون وان بالتشدید
وبفتح الهمزة فیهما فانه یجوز حذفه منهما قیاسا للتخفیف الثقل الحاصل بالطول لکونهما مع
الجملة التی بعدهما فی تقدیر الکلام نحو قوله تعالی عبس وتولی ان جاءه الاعمی ای لان جاءه الاعمی و
قوله تعالی ان المساجد لله فلا تدعوا ای لان المساجد لله والسماعی فیما عدا هذه الثلثة
ما سمع من العرب یجب حفظه ولا یقاس علیه ثم ای بعد بیان مواضع حذف الجار القیاسی بعد
الحذف قیاسیا کان او سماعیا فی غیر الاولین من السماعی والثالث من القیاسی ای فی الاولین
لا یبقی مجرورا اصلا بالاتفاق لما ان توصل متعلقه الی المجرور فان تظهر الاعراب المحلی فیه
لزوال کونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور وان لم یظهر فی الثالث لمانع آخر
مثل ان کون القیاس فیه ذلک ما ذهب الیه سیبویه لان الغالب فی حذف الجار ینبغی ان یحمل
علیه والمبهم حاله ومذهب الخلیل والکسائی الی ان القیاس هو الابقاء علی ما کان من الجر لان المبهم
حاله ینبغی ان یبقی علی ما کان بالاستصحاب فان کان الابقاء فیما ظهر فیه شاذا قلیلا وقیس علیه
ما لم یظهر فیه لمانع آخر من بعض النحاة وهو النصب علی المفعولیة او الرفع علی النائبیة فیجی ای ما ذکر



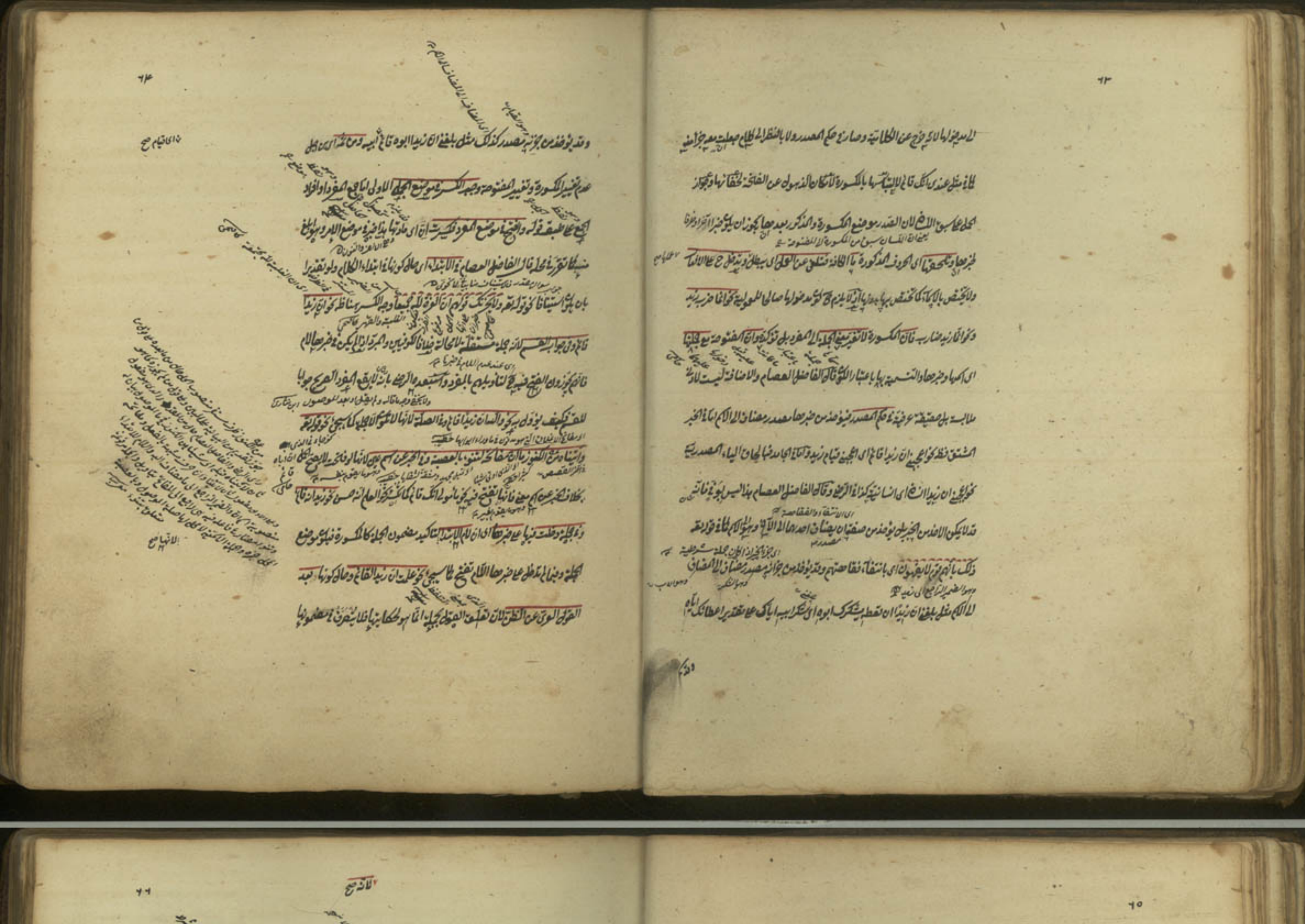
٥٥

بحث حروف المشبهة



عند سيبويه وهو الحق لان الاصل في الحكاية ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب
الكشاف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني
المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع
اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون جاريا على كلام العظماء او لبعث العباد على ان
لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان مرد في الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله
يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتوقع احد الامرين ويحتمل
انه خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول
وما قبلها ما يناسب لعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها بزعم ابن الانباري
وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي
سواء كان الاطماع مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون ورده المحقق الشيخ
صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق
ولان عدم صلاحها المجرد معنى العلية والغرضية مما وقع عليه الاتفاق الآن الكن تقول
دخلت على المريض كي اعوده وافتقدت المال كي اشتري ولا يصلح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل

قطرب واليه مال ورد بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه
للتعليل واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك
داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك
فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام كو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها اي هذه
الحروف عليها لئلا يبطل الصدارة في غير ان واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية و
معمولها صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها
في العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملائم لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم ولانها
صدر الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصودة الذات كان زيدا قائم او لا كقاله
زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام تاكيد ام تشبيه
ام غيرهما واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في الحال فاعل له
لفظونها لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم
على الفعل فمنظور فيه غير ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر
لها الذي هو المقصد افاده بقوله فلا يقع في الصدر اي صدر الكلام اصلا الا بالنظر



مع انها مفعول لان مفعوليتها انما هي باعتبار لفظها في بالقياس المعنى حالية

على حالها ولذا لا يفتح قوله مقولة لان مفعوليتها انما هي باعتبار معناها وانما قال اولى

من الظن اذ لو لم يعتبر لكان في حكم افعال القلوب فينفتح بعده كقولك ان انه واحد وبعد حتى

الابتدائية اي التي يبتدأ بها الكلام فيبدا بها لان التي عاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة

انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فينفتح بعدهما نحو تقول ذلك حتى ان زيدا لمقبول وبالكسر

ههنا ظاهر وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى وغيرهما نحو ان زيدا قائم لمن قال ازيد قائم او زيد

قائم وبعد حروف الافتتاح اي حروف يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد يقلب همزتها هاء وعينا

وقد يحذف الالف في الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيلتقي الجمع بملاحظة فروعها والالفاظ

حرف الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم وبعد واو الحال كقولك جاءني زيد وانه فرحان

لان ما بعدها في حكم الجملة وفتحه اي حال كون زيدا قائما على معنى

في حكم الالفاظ على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام انه مفعوليته نظرا الى اصلها نحو

بلغني انك قائم ومفعوله معها نحو علمت ان زيدا قائم اي قيامه ومبتدأه نحو عندي انك قائم ومضاف

اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس

لانه صح

جملة لفظا لكنه مفرد فاذا وقع فيها ان تفتح لا محالة وقال بعد لو لقربها البساطة اي ما بعدها فاعل

لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان

كذا كذا ذكره الجامي والصواب انه بالخطاب لوجوب ان يكون خبرها فعلا مشتقا ليكون كالعوض

عن المحذوف واما لو جاء ما قبله لا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط

والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد

عليه ان وضع الفعل موضوعه ليس بمتعذر حتى اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف

لحصول الفائدة بها كما في الخبر اي لو ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتحضيضية

لا التي يليها جملة لانه اي ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعم الكسائي والفراء اي لولا وجود ذهابك

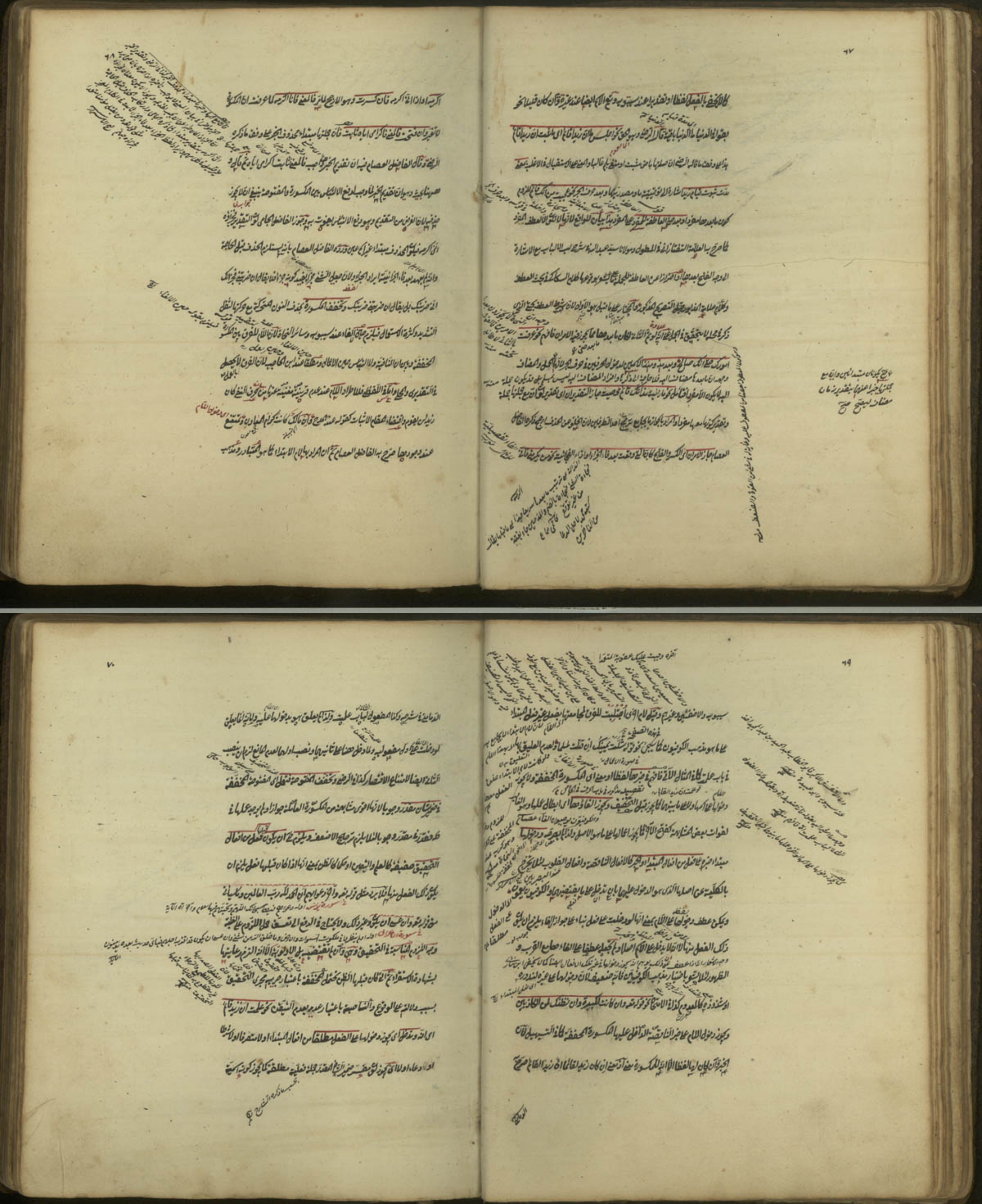
فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك

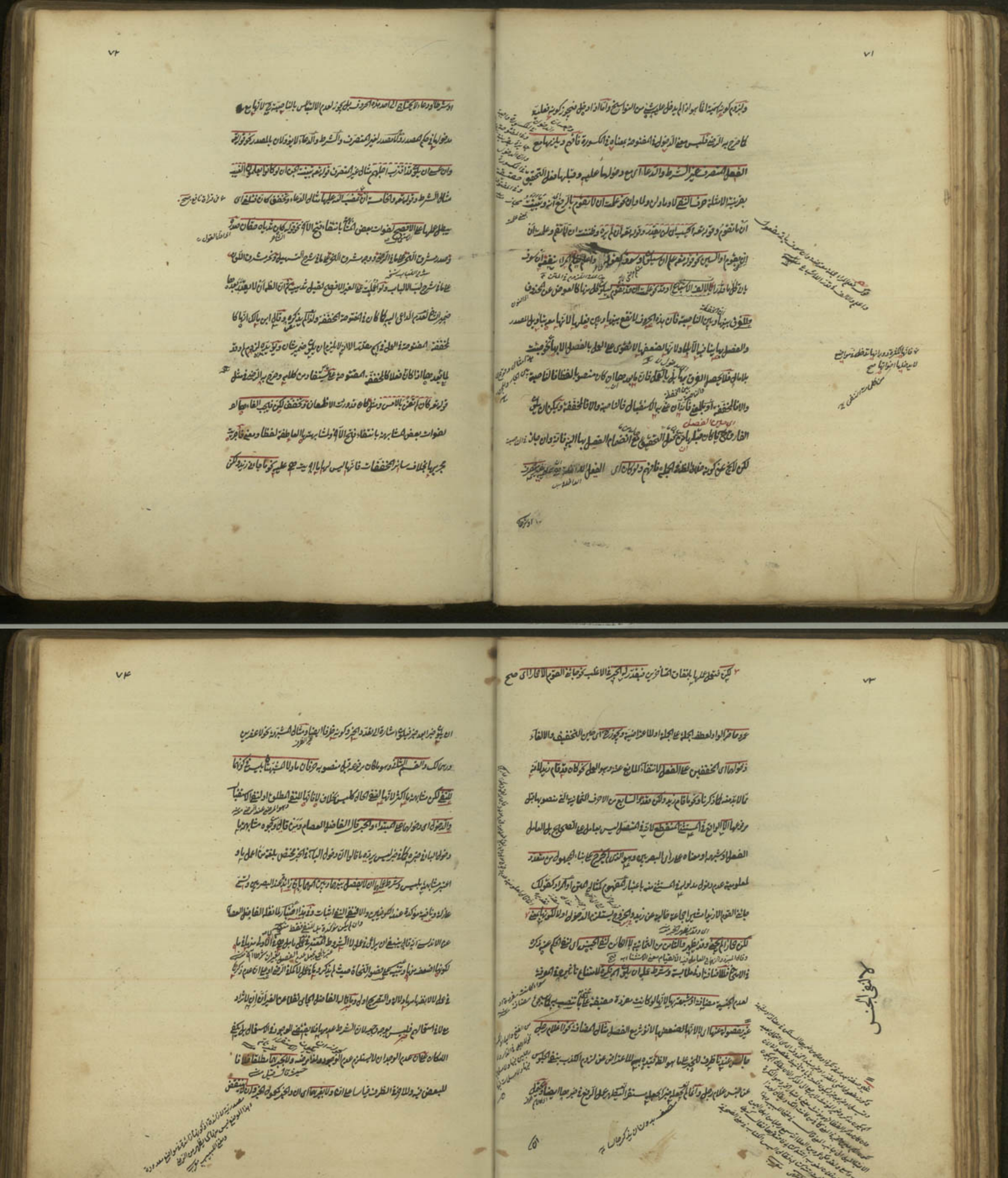
موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اي المنسوبة الى التوقيت بدلالتها على التوقيت و

اختصاصها بالنيابة عن حرف الظرف ورضيه الفاضل العصام فيكون تقديرا ولذا يحتاج الى

كلام مستقل يليها فيها لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية التوقيتية بالافعال ولذا

الظهور والتاكيد بها اذ لا ثالث لو ما رد بها التوقيتية لم يحتج الا ايرادها لحصول المصدرية بها





النفي اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء اذ انتقاضه لا يضر عملها لوجود قبله
وامكان التبعية للمحل بالا فيه بالاتفاق لو انتقض بغير بمعناها لا يبطل عملها بل يعملان فيه
نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام ولعل وجهه ان العمل لم
يكن بعيد الانتقاض بحسب اللفظ ... انه منقوض بليس بمعناها فانها مثلها في ابطال العمل
واقول تركيبه لندوره وشرطه في اعمالها رابع الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لانها لكونها
اضعف عملا من ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة
ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها تحمل لا بمعنى ليس في عدم العمل
الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها بالعموم فان لا لنفي الجنس نص فيه لا تحتمل غيره ولا بد وهو
ظاهرة فيه فتحمل عليه عند عدم القرينة الصارفة وانما عندها فلا رجل بل رجلان فلكونها موضوعة
بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشروط المذكورة لم تعمل اي ما ولا لضعفهما
في العمل لا مع الفصل بان نحو ما ان قائم زيد ولا لخبر بما نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولغيرها نحو ما زيد
... ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر
ولا مع انتقاض نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد ولا يتقدم معمولها

عليها لا الخبر والعاملة في الفعل المضارع من السماعي عشرة نواصب ناصبه وجازمه اذ لا جارة في الفعل
والرافع معنوي لما يجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لكنها بانها في المادة لا سيما عند
التخفيف وتخفيف الجملة معها في تاويل المصدر وهي اصل في هذا النوع واخواتها محمولة عليها
لن وهي لاستقبال للمصدرية احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لنا ان لا
... السماوي لا عذابهم ... المغفرة كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه ...
المخففة ولن اصلها لا عند الفراء ... اللام ... وكان عند الخليل ...
فاي شيء وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه للرد الى الاصل ... فالظاهر ما خطر بالبال
انه اصل لا ان الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا قال الفاضل العصام للنفي المؤكد
في الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لان حتى للانتهاء
وهو ينافي التابيد قال الفاضل العصام ولا يأتي الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير
لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ... ما قبلها لما بعدها
بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن او سببية لكل منهما للآخر باعتبارين
نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد يجتمع مع اللام فان تقدمت عليها فهي ... رتبة ما ...

فاللام بدل وان تأخرت لكان قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم فكي بدل وقيل تاكيد في الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كيما ان تغر وتخدع فقيل هي زائدة وقيل بدل منها ويبطل هذا عملها كي ...
المضارع مصدرا او تدخل عليه ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية
وكجارة والبعض المضمرة ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائي
علامة الرفع واذن عند سيبويه وروى عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها بالنون مطلقا
بناء على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وهو المختار عند المصنف
وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف
اذ العمل يميزها عنها فبني على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون التي عوض عن كم
على عكس ما في الكافية لكونها جزئيا والاشتراط عليها بشروط بخلاف كم مع الشرط والجزاء في الغالب
مثل اذن اكرمك لمن قال لك انا اتيك فهو جزاء فعله كما انه جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او جوازا
مراد بالامكان العام ان يكون فعل المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى
الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يلي الا على ما هو
اغلب واقوى فقيدنا بالغالب لانه قد تجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين

وقد يكون ثانيا في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال لكونها جوابا وجزاء
وهو الامكان الاول الاستقبال غير معتمد اصلا او كاملا على ما قبلها اي فعله غير متعلق بما قبلها لسلامتها عن
المعارض وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل على الضعف
واما بعد نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا الكثرة دورها ولا يقطع هذا في اخواته وان ارتفع
به الحال او اعتمد فعله على ما قبله اعتمادا كاملا بان يقع خبرا عنه او جوابا القسم او الشرط قبلها فانهم
صدروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه الثلاثة او فصل بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلعدم
كونه على حال الاغلب وقد تقرر انه لا يعمل الا في الاغلب واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته لو توسط بين
المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما
فعلم منه عدم عمله في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكر
ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجوب
الالغاء نحو اذن اظنك بالرفع كاذبا لمن قال قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن
اكرمك بالرفع لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله اذا اكرمك بالرفع ونحو ان تاتني اذن اكرمك
بالجزم ونحو اذن زيدا اضرب بالرفع قال الفاضل العصام وقد يلغى ما يحمل ما بعد اذن

جزاء له في كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه [illegible]

بل انه بالامر اما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما وقع بعد الفاء او الواو نحو ان تاتنى اكرمك فاذن او واذن

اكرمك فيجوز الغاؤها بناء على ضعف الاعتماد لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها حابا

على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد التام يمنع وجوب العمل لا

جوازه ويجوز اضمار ان قد فصل فاسد او حاله كونها مخصوصا من بين النواصب بجواز الاضمار

لم لانها اصل في هذا الباب فينتصب المضارع به بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان

العدول عن الرفع الى النصب لم يرشد من اول الامر انه قصد تحويلها من العطف الى السببية لان

تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان لم يكن قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء

لكن لي الانقطاع وفى المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو اما امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك

زيارة فاكرام منى رعاية لكون الفاء عاطفة فى الاصل بناء على ما هو المشهور وقال الرضى التقدير

زرنى فاكرامى ثابت بحذف الخبر لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون

لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلته وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم

فيه حذف ان الفاء السببية ثبت لا الابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء وحق الظهور فلو ابرز الخبر لكان

كانه خبر عن الفعل واما نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ منه او نهى الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه

فى تقدير المفرد عند هم نظرا الى المال لان معنى قولنا زرنى فاكرمك ان تزرنى اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل

العصام الحكم ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى مجزوم بعد سقوط الفاء فتقول فى زرنى فاكرمك زرنى اكرمك

بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهى نحو لا تشتم فاضرب اى

لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فاغفر ولا تؤاخذنى فاهلك والحق

الكسائى بالامر الدعاء بلفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر

المقدر الا سد الاسد فتنجو او نفى والحقه ابن جنى فى شذ تنزال لانه فى حكم الامر فى الاطراد ولم يرض به

الجمهور سمى او نفى وهو فى حكم الاثبات فى استدعائه جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ما يكون منك اتيان

فتحديث منا او مجوز به ما يجرى مجراه نحو قلما تاتينى فتكرمنى وتوبا للمتخصص لا يستفزا به نفى فعد نحو لولا

انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاقا منى

بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى او استفهام

نحو هل عندك ماء فاشربه اى هل يكون منك ماء فشرب منى ولما كان مقصوده بيان

ما عليه ان مضمرة لا حصر المواضع التى يضمر فيها ان اكتفى فى التمثيل بالامر الذى هو اصل الاشياء واشنعه

ولم يسوف اشار بذلك المواضع على ما هو دابه فى هذه الرسالة والجازم خمس عشر كلمة اربعة منها حروف

تجزم فعلا واحدا وهى لم ولما بهما لنفى الماضى بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثابت كالاستغراق ازمنة الماضى من وقت

الانتفاء الى وقت التكلم وينفى المتوقع كثيرا او لام الطلب ولام الامر احتراز عن لام الجر والابتداء ولا النهى بها الطلب

اى طلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او تسويا فيدخل لام الدعاء والالتماس والالتجاء فاما كل منها الجزم لمناسبته

بان فى الاختصاص بالفعل وفى قلب معناه خواص واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا مضارعين

وان كانا ماضيين فمحلا وان ان يصح ما صحبا فلا الجزم لفظا الا فى احدهما سماها فتسمى كلم المجازات اى الجزاء على ما

فى القاموس فالمعنى كلم تقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الارادة الى الشرط فلا قلب فيها فتغلب الجزاء على الشرط

قاله الفاضل العصام وهى ان اى للشرط وتسمى به لانه شرطا لتحقق الثاني والجزاء مجازا طرف

الشرط من حيث انه يشى مع الاول اى الجزاء على الفعل فان لا اقتضاء ابيا بها وجعلها شيئا

واحد المقتضيين طول فى الكلام اخل الجزم لتخفيفه وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها

فى الابهام وحيثما الجزم به بلا ما وهى كائنة عن الاضافة لتضمنه مبهمة فيناسب ان الشرط لكن

المحتملة للوجود والعدم فى الابهام وحيث تضمنها معناه وان الجزم بلا ما بدونها وهى ان كافة للظروف

بدخولها لزيادة الابهام وذكره بدونها لثبت الجزم بها بالطريق الاولى واى كل من هذه الثلثة اى المكان

واذ ما وقال السيرافى ما حكى احد من النحاة انها اسم الاسبويه واصحابه وهى حرف عنده وعند غيره من كلمتين بل هى فعلى كان حيثما

فعلى وقال المبرد هى اذ الظرفية الحاق ما عن طلب الاضافة وتهيؤها للشرط كما تهياء حيث وجعلها بمعنى المستقبل

وجارته ذكره الفاضل العصام والمصنف اختار مذهب المبرد حيث قال للشرط وان اذا ما لا يجزم بها الا في الشعر لان

فى الاحتمال اذ هو للقطع المنافى للابهام الذاتى احتمل فى الامر المقطوع ان يقع خلاف ما يقع لعدم الكشف الا لنا

جاز تضمنها معنى ان والجزم بها الا قويا مع ما الكافة عن الاضافة كما فى حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود الابهام

كان هذه الثلاثة للزمان وهمها بمعنى ما هى والذا لم يذكره وهو ما قال بعض الكتب انه يلحق بالزمان وهو ما الزائدة لزيادة معنى الابهام

فالغلب الفصحاء الاستكراه تناسخ الشيئين ورقيل مركب من ام بمعنى الكيف وما الشرطية وقال الفاضل العصام

وكان المبرز انسيين بمحو انه مثل كلما وحيث وحيثما لسوء الفقاهة الكلية مثلها وقال السيد الخ

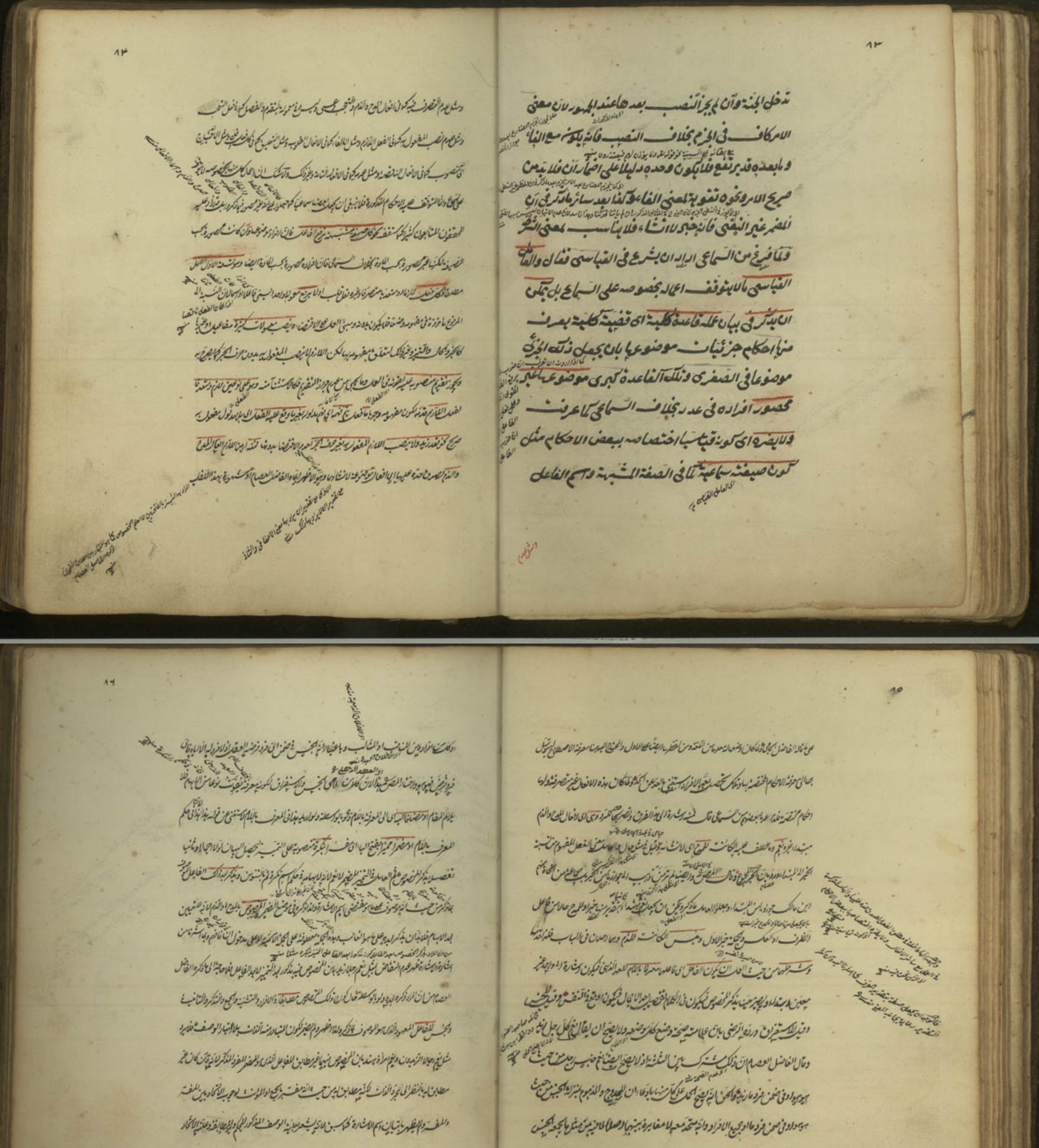
لذ يجيى الظرف زمان وسنة قرارة وما نك ما ابن جبد الله فينا فلا ظلم يخاف ولا افتقار ومن الى مع ما

وبعد ونها لا مرو يجوز اضمار ان خاصة لا كما لتها بهذا النوع فينجزم المضارع بها اى بان المضمرة بعد الا

لفظا بدون الفاء نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك فان المطلوب ربط الزيارة وفائدتها الاكرام

وهى الصلح للسببية له ويقصد ادا وها فقدر ان مع الفعل الماخوذ من زرنى فجعل الاكرام جزاء اليه ويجوز بعد

المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء بلفظ الخبر نحو غفر الله لك



٩٣

تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى
الامر كاف في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء
وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من
صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في ان
المضمر غير النفي فانه خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط
ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في القياسي فقال والعامل
القياسي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يمكن
ان يذكر في بيان عمله قاعدة كلية اي قضية كلية يعرف
منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي
موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير
محصور افراده في عدد بخلاف السماعي كما عرفت
ولا يضره اي كونه قياسيا اختصاصه ببعض الاحكام مثل
كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة واسم الفاعل



وهو كثير وعدم لزوم الاول الاول بالشيء في حكمه من كل وجه وخصها اي هذه الافعال باحكام خصيصة يعني الخاصة جواز الالغاء والمراد
بعدم الوجوب والامتناع ابطال عملها الاستقلالي مفعوليها لفظا ومحلا مع ضعفها لتخلفها اي تأخرها لكونها افعالا قلبية و
والاعمال لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها في الجملة بان يصح عملها فيهما حال
التوسط او تأخرت والتأخر يعني التقييد على الاول توسطت بين اسم الفاعل ومعموله كلفت بكرم حسب زيدا وبين معمول
ان لكان زيد احسب قائم وبين سوف ومعمولها كما سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني
زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو خلاف
القوى لما غير مذكوره هنا لعدم شيوعها الكاجاز وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب
البصري بل يجوز على ما في التسهيل وآخر زيد ايضا على ما فسرنا نحو مثال زيد ظني قائم غالب او زيد قائم ظني غالب
لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى ح كان لماخ
نوع التقدم لفظي ولما قوة لكونها افعالا نحو او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء ح اولى لعدم ال
التقدم اللفظي راسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما نحو في
المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيه الا لفظا لضعفه لتأخره عما قال الرضي ان معناه زيد قائم في ظني فالفعل
في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه لا معناه ظني زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره

الشيخ من التوجيه غير متمش في مثل هذا المثال لما اعترف به نفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره وانا اقول ان ما ذكره
الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيها آخر يذكره الرضي لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعله اختار
لامكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها اي ومن خصائصها جواز ان يكون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى تكلما وخطابا وغيبة نحو علمتني وعلمتك وعلمه قائما و
لا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحد ارادوا النفس
تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله
اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان
وقال بعض الكمل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة على ما فات
بخلاف افعال القلوب فان مفعوليها في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها
عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر ولعل الوجه المشهور فقد زيفه المحقق في الامتحان ومن اراد
الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدم وفقدته هذا الجواز حملا وجدها على النقيض او النظير فانهما نظيره في عدم
التأثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي من خصائصها جواز دخول ان المفتوحة على
معموليها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل

والسر فيه ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول
فهي اوفق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال ح مكتفية بمفعول
واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنصب الجملة عند التحقيق الا مفعولا واحدا
وهو مضمون الجملة واذا وجدته بحيث لا تحتاج الى المفعول الثاني ظ لا يخفى ولما حقق هذا التحقيق على
الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا
واما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا
على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان او لام الابتداء او لام القسم وان المكسورة اذا دخل في خبرها اللام الابتداء
الثابت ... دخول اللام اذ لولاها لفتحت فلم يكن تعليقا ووجه التعليق بالمذكورات انها تقع في
صدر الجملة ومنعا انتفيتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها فوجب التوفيق بينهما
فروعيت حقوق هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى اي عاملة معنى والعمل المعنوي
كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق
وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لانها ذات زوج تاع بمصالحها ولا فارغة
حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لانها عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا

ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا واشارة الى الفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني ان
الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد الوجهين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط
نعم خبر للتعليق بهذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اختيار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام
وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال
علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام
والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو
فانه زيد عندك او عمرو عندك فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا مردود
بانه لا يخفى على احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لا يقال مع
همزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ثم ان هذا المثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت
زيدا من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظي الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة
اليهما كما زعم البعض متمسكا بان الاستفهام يسري في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض
بان النفي ايضا يسري فيها مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما

كذا ذكره الفاضل العصام تدبر ورأيت ما زيد منطلق وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت ان زيدا ذاهب ووجدت
لزيد منطلق وقوله لقد علمت لتأتين منيتي وعلمت ان زيد القائم وتبع كل فعل قلبي يجري اي هذه الافعال نحو تكلمت
ان زيدا قائم ونسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك وتبع كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل وسألت
هل هو حاضر ومنه اي من الفعل الذي يطلب به العلم افعال الحواس الخمس الظاهرة نظرت اهو لين ام خشن
وابصرت ما زيد اكود وسمعت ان صوته كريه وشممت اهو طيب وذقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم نزلت
منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب في تجرد الدخول
على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية وفي تجرد عدم جواز حذفهما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو منويا
وفي تجويز قلة حذف احدهما فقط بها الا في خصائصها التي تعرض لكثرة حذفهما بها الا انها لعدم اختصاصها بافعال
القلوب لا مدخل لها فيه وهي الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من
هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعله زيدا وجعل زيد حقا لمن قال من جعل هذا حقا اي اعتقد اياه وترك
بمعنى صير نحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم واتخذ
كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى وجد كقوله والفى قولها كذبا ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل

ايضا الكنت اعده غير اثبات غنيا وحجا وارى المجهول اري وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا
وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا الحد نحو
حيث عده وما نسى لتسامح بهذا استفيد مما ذكره المصنف في بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث من المتعدي
متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم واري وانبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فالاولان اصلان في هذا القسم ولذا
خصهما بالذكر واما البواقي فمتعدية بها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما
بالباء قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وهذه اي الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول
وهو بمنزلة الفاعل في حقية التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت
بيته الحبيب زيدا كالاول مفعول باب اعطيت في كونه مباينا للثاني وجواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته
وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي
واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة حينئذ فافهم والاخيران اي الثاني والثالث كمفعولي
باب علمت في كون احدهما عين الاخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف
احدهما معيا وفي جواز دخولان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله مع الاكابر
او تاخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرا بكر افاضل ثم اي بعدما علمت اقسام الفعل

الى اللازم والمتعدي واقسام المتعدي الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقسام آخر وهو
انه لا بد لكل فعل من مرفوع كما مر فان تم به كلاما اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت
عليه بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل في الاصطلاح
فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثر
معنى فيه وموجدا اياه او لوجود التأثير في اكثره ويسمى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب
المفعول بدون حرف الجر مفعولا اي مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال
السابقة وان احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمام
بمرفوعه فالموصوف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة
على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكتف على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت
لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها
وقال الفاضل العصام لنقصان دلالة لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم و
والجزء والزمان الذي هو قيد لها وشيء منها لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالي
لا وضعي حتى يلزم كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطهما عن حكم الفاعل

والمفعول ولا بد خلوا اي الفعل الناقص الا على المبتدأ والخبر الاصلي لان وضعه ليعطي الخبر حكم معنا
كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما ونصب الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف
تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضائه معناه شيئين وهو اي الفعل الناقص
على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اي القرب من الحال وهو انواع المتبادر من اطلاق
الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت خبرها لاسمه في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا
فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا فانه مع ما الباطنها واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثاني وكذا آل ورجع وحال
واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة وتحول وارتد مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه الستة
ابن مالك البعض في هذا وما سياتي من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما
ذكروا الا زعموا حيث عدوا من اسماعيل وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد
يكون تامة متعدية بالى نقول صار الى الفقر وجاء قال في الامتحان بمعنى كان وقعد اذا كان اي
المذكورات من آل الى قعد بمعنى صار ولكونها ملحقة بصار قدمها على البواقي واخر الاخرين لقلة
مجيئهما ناقصين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملتها العرب فيهما ناقصتين

ماجاءت حاجتك وتقدمت كانها حرف فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفرا تجاوز انها الجيئ قولهم عند

الكيل جاء البر قفيزين فكان المصنف اختاره والصبح تقدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته على

ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى

انسب بما بعده لدلالته على جزء من اول النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده

وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة

باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة وآض وعاد يقال آض او عاد زيد من سفره

اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى في وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح

زيد اى مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة و

واما كونها ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح في الامتحان فينبغي ان تذكر في

جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى في كونهما طرفى

النهار واخر الاولين ليكونا في هذه المحل كالمسافر الذي هو في صدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب

لمعناهما الاصلي ولما فرغ من البسائط اراد الشروع في الماويات فقال وما زال من زال يزال نائم

ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لا تزول امير او ما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء او ما

ومابرح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما انفك من الانفعال وماونى بالياء من ونى في الامر يني بالكسر

اى ضعف يقال فلان لا يني يفعله اى لا يزال يفعله وما رام من رام يريم اى برح قال الدماميني نقلا

عن التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكادان يعرفهما من النحاة الا من عني باستقراء

النوادر كلها اى كل واحد من المذكورين من ما فتئ الى ما رام بمعنى ما زال لا ان ما فتئ يختص بالجحد على ما

في شرح الفتاح وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى ما زال زيد عالما استمرار دوام العلم له مذ زمان البلوغ

او المراهقة فلا يضر انتفاؤه في اول زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزم النفي في كونه ناقصا

وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية

وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه

وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام زيد جالسا وليس لنفي مضمون الجملة

حالا او مطلقا فيه مع اصالته وبساطته لعدم كماله في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم

التصرف وقد يتضمن الفعل التام بمعنى صار اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي

ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا

الى خبر منصوب وقد يكون بمعناه الاصلي حالا او خبرا بعد خبره او وصفا لهذا الخبر في المثال للتاكيد

والمبالغة كما في قولهم تلك عشرة كاملة كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون مضافا الى المنصوب

المذكور بعده كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر

بقوله اى صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا و

سكوته عن الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق

ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوي

الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب بعده حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون

حالا او تمييزا او مفعولا له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا كقوم التسعة

بهذا عشرة اى صار عشرة تامة ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي وكمل زيد عالما اى صار عالما

كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اى صار اميرا عادلا ولا يجوز تقديم اخبارها اى هذه الافعال التي هي ناقصة

على انفسها الا تقديم خبرها اى فعل ناقص في اوله لفظ ما من ما زال الى ما دام انما اذا دخل بها او على لفظ

على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معها لكن يجوز بالفصل بينه وبينها

نحو ما قائما اوان قائما كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها لشدة امتزاجها

معها وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد

ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وجيئ

ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدله ما بان النافية فانها كلا في اقتضاء الصدارة

بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بلا على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن

قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث افعال

الناقصة من ان العبرة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا بمجرد كونها للنفي الا يرى ان لم ولما

وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الا

الاصح واما ان بدل بلم او لن كما في لن نذكر على الانفيا حكمه بالمقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل او لما يزل او لن

يزال زيد اما في لم ولما فلانهما لا متزاجهما بالفعل حتى يغير ان معناه الى الماضي صار كالجزء منه

وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانحرفا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فلحمله على سوف الذي لا يمنع

تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي لا وهلا قال الدماميني

ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة لها لكثرتها

في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج فصار مبتذلا و

منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم من بحث المعمول المنصوب

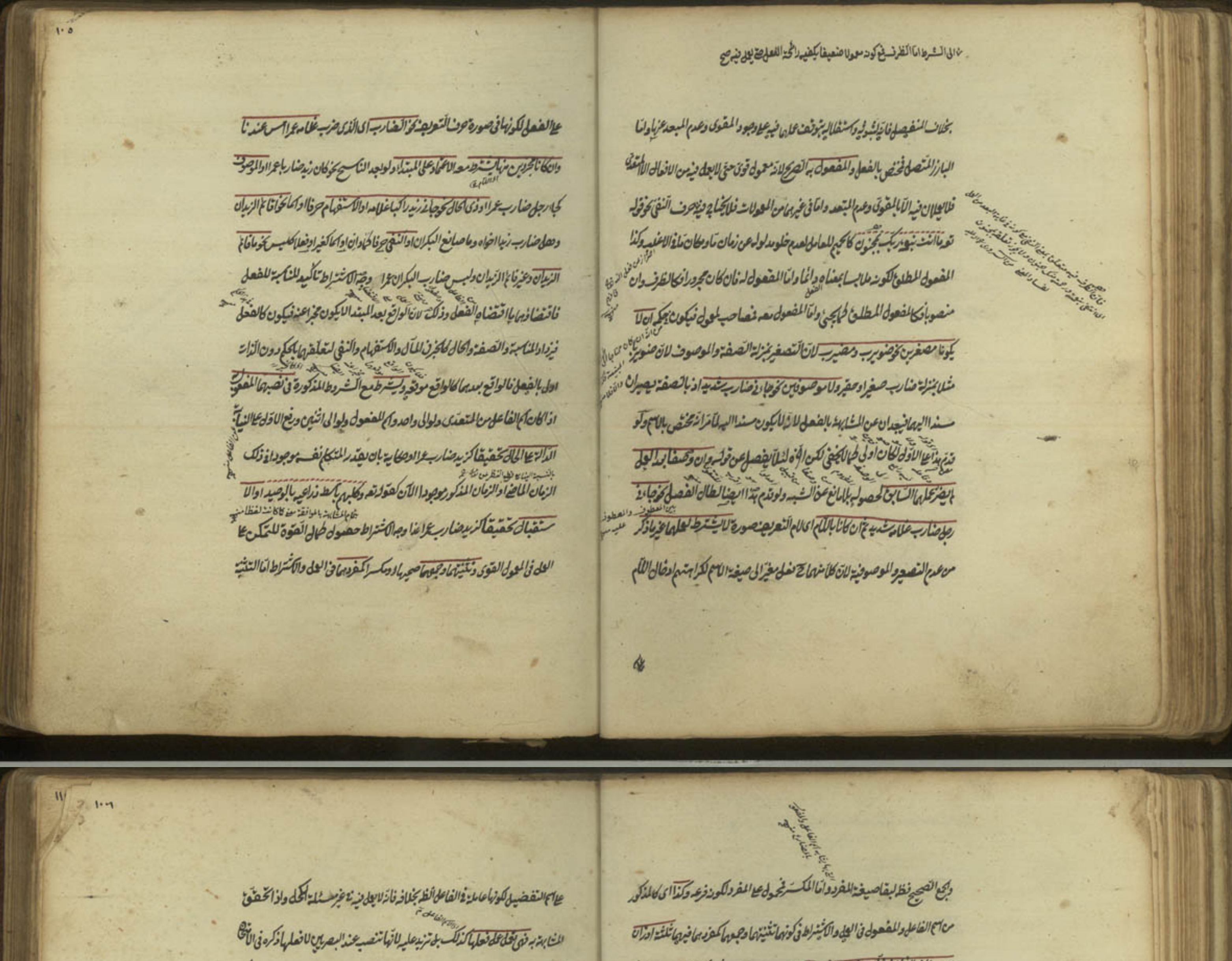
من قوله وامره كامر خبر المبتدا، والقسم الثاني من القسمين ما اى فعل الناقص يدل على معنى القرب
من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا كما في عسى
او مجزوما كما في كاد او مشروعا كما في صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة لغوية ولذا
لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب يسمى افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون
اخبارها اى ثمارها من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا في
صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح للايدلا
عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى في خبر الله
الفعل المضارع مع ان الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء
الذى فيه رمما ادخلتها الا غالبا كما في عسى حال زيد ان يخرج اودنا ان يخرج ليصح
الحمل فان ان يخرج حال زيد كما تنا ان يخرج او زيد كما تنا ذا الخروج وفيه من
المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى قصد لكان
وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان
المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعول

خبر لعسى بتضمنه معنى كان على اختياره وان نحوه نظر نقل
ربى ٣

وان لم يتوضح لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذى كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل
العصام بان مستغنا من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل
اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى تامة وارتضاه الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من ضره
تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب
بان يقتصر على المرفوع الذى كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له نحو عسى
ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصل الاشتمال الكلام
على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولما كان في هذا النوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول
وان بين الثانى ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل
العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وفيه يجوز في هذا الباب كما يجى وكاد في الاصل بمعنى
قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا ان كدلالته على الجزم فلا يناسب ان الدالة على
الرجاء قال الفاضل الجامى لدلالة ان على الاستقبال المنافى للحال ورده المحشى بان كاد لا يدل على الحال
ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لاستوى الاستعمالان فى اوشك مع كونه من القسم
الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد

ان يخرج وكرب بفتح الرا وكسرها والاولى افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كرب الشمس
اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد في وجهيه اى في كون خبره بلا ان وبها وهلهل بمعنى قارب فينبغى
ان يكون كرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع
فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا
شرع فيه واخذ بفتح العين في الاصل بمعنى شرع يقال اخذ فيه اى شرع وانشا بالهمزتين في الاصل بمعنى
اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن رد قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كانى كنت باللوم اغريه وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى
وجعل الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها
قول الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه
معناه فصار ناقصا واخبارها اى اخبار كل منها الفعل المضارع بلا ان مثل ما مر واوشك في الاصل
بمعنى اسرع وهو يناسب القرب وهو يستعمل استعمال عسى يعنى يستعمل بان تاما او ناقصا يقال
اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع واستعمال كاد اى يستعمل
بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها وان جاز تقديمها على

اسمائها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على نفسها
ولكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا
في الحرف والقياسى الثانى من التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في
الفاعل ومجيئه من المتعدى واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال
مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث
الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادى كالتعريفات
المذكورات والبحث عن الصيغة كما تركها البيضاوى مخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل
عمل فعله المعلوم لازما او متعديا لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على
الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل
في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو يعمل عمل فعله المجهول لا
لاشتقاقه منه وشرط عملهما في الفاعل اصلا او نائبه المنفصل بارزا او مضمرا لا في المتصل
مستترا فيهما او ظاهر تحت تصرفهما وانه اعتبارى محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتبارى
محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل



ـه الى الشرط اما الظرف فى كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل فى يعمل فيه صح

بخلاف المنفصل فانه لشوبه واستقلاله يتوقف عمله فيه على وجود المقوى وعدم المبعد عنه ولما

البارز المتصل فمختص بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول قوى حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدى

فلا يعمل فيه الا بالمقوى وعدم المبعد واما فى غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه بحرف النفى نحو قوله

تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالجيم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما فى الاغلب وكذا

المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف وان

منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجئ واما المفعول معه فمصاحب لمعمول فيكون بحكمه ان لا

يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا

مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاءنى ضارب شديد اذ بالصفة يصيران

مسند اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه لما مر انه مختص بالاسم وكو

قدم هذا على الاول لكان اولى لما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل عن قوله وان وصفا به العمل

بما يصح عملهما السابق لحصوله بالمانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل نحو جاءنى

رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام اى لام التعريف صورة لا يشترط لعملهما غير ما ذكر

من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام

على الفعل لكونها فى صورة حرف التعريف نحو الضارب اى الذى ضرب غلامه عمرا امس عندنا

وان كانا مجردين منها يشترط معه الاعتماد على المبتدا ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف

كجاءنى رجل ضارب عمرا او ذى الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او اسما نحو اقائم الزيدان

وهل ضارب زيد اخاه وما صانع البكران او النفى حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم

الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط تاكيد للمناسبة للفعل

فاقتضاؤهما اقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل

فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر فى المآل والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات

اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط المذكورة فى نصبهما المفعول

اذا كان اسم الفاعل من المتعدى ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة

الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى ذلك

الزمان الماضى او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد او الا

ستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على

العمل فى المعمول القوى وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كمفردهما فى العمل والاشتراط اما التثنية

والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اى كالمذكور

من اسم الفاعل والمفعول فى العمل والاشتراط فى كونهما تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما ثلثة اوزان

من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها

كحذر ولكن لا يشترط فى عمل هذه الثلثة فى المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض

من هذه الاشتراط فيهما اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلى قصدا بخلافها

هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب

فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده

الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف

تكون جابرة واجاب عنه المحشى بان الاصل فى افعل التفضيل الزيادة على الغير فلاحظ فيه الغير

بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة فى الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض

الكل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل

على ما هو الاصل فيه فلذلك الدلالة هى التى بعدته عنها لا الزيادة والرابع من التسعة الصفة

المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها

على اسم التفضيل لكونها عاملة فى الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه الا فى مسئلة الكحل واذا لحقوق

المشابهة به فهى تعمل عمل فعلها كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصريين لا فعلها اذ كره فى الا

بالشروط المعتبرة فى اسم الفاعل من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال

والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه اى معنى الحال والاستقبال لا يشترط فى عملها اى فى نصب

معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان نحو زيد حسن

وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر مع كونه عاملا فى الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما

سبق فى كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة فى وضعه وبه يحصل القوة فى العمل ولذا قدم عليه

ما سبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصنف انسب بمرامه

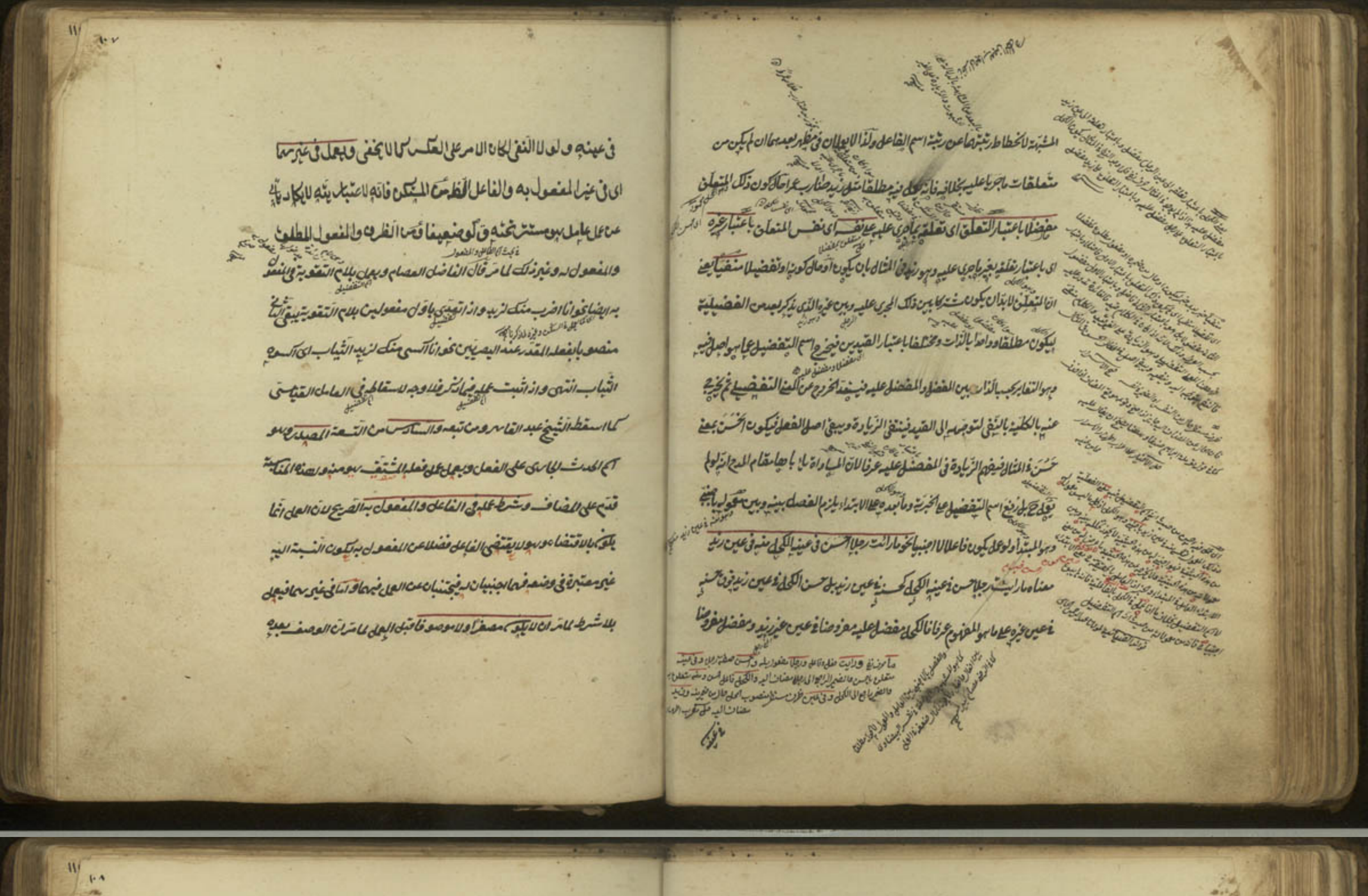
وهو كصيغة لا ينصب المفعول به القوى بالاتفاق واما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل

فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل

بان يكون اسم التفضيل فى المعنى وفى نفس الامر وصفا حقيقيا للمتعلق بكسر اللام وهو

الكحل فى المثال ما اى شئ وهو رجل فى المثال جرى اسم التفضيل فى اللفظ عليه اى على ذلك

الشئ بان يقع نعتا له او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عليه فيه كالصفة



لا يقتضي العمل السابق وذلك لان اذا انما يجئ لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر
والموصوف لا يقدر ان بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال
اعجبني ضربك زيدا او ضرب شديد زيد عمرا ولا مقترنا بدال الحال لانه لا يأول بان مع الفعل لان المضارع
اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن ولا معرفا
باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل واما عند البعض
فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المأول بشئ لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه فتامل من قال
ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا
بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا فيحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض
عمله فيهما في ما ذكرنا من الامثلة ومثاله عمل المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني
كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل
ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة
وعبيدهم قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اي صلت وحملت
على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر

نقلا عن الفارسي فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوفا
للضرورة اي اوجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله او بدلا بدل البعض من الكل وهو قوله
اولى المغيرة اي علمت انا مسمعا منهما عاجزا عن المقاومة على حذف المفعول الثاني بقرينة الحرف
او عرفت انا حالهم حال فسح منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك الطائفة اي الطائفة الاولى
من الجماعة المغيرة قوله وعبيدهم عطف تفسير واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا
ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله انني بالكسر استئنافا كانه قيل ما علمت منه بعد العلم به فاجاب انني
كررت عليه فاذا علم حال من هو عبيدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون
مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعول الفعل مقدر وهو اعني فالتقدير
فلم انكل عن الضرب لشخص اعني مسمعا او لمصدر آخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا
اي هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة فالشاعر يصف
نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة على اشيائهم كانوا بحيث لم يبق لهم
مجال لانكار بايديهم ولا عدوا ولا نوعا ولا تاكيد حال كونها مع الفعل او بدونه اي بدون الفعل
والفعل مراد غير لازم الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ ح يكون له لا للمصدر لعدم

صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامته بمقام اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر في شرح لب الالباب واختاره المص رحمه وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي ورده المص رحمه بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف فبعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل بل لقيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافي لان لولاه لما انتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول نحو سقيا تقديره زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة ولا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضرب زيدا وذلك لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر فيه معه لاضمر في مثناه وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان له في نفسه تثنية وجمعا ورده المص رحمه في الامتحان بالامر بنيه عليه ولا يتقدم معموله لتوقفها عليه عند

الجهول

المجيء وقد يعمل عاملا مقدرا ما في مثل قوله تعالى لا تاخذكم بهما رافة وقوله فلما بلغ معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها الكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمصنف رحمهم الله على ما يجيء في بحث المفعول فيه جواز تقديمه لو ظرفا اذ قد تقرر ان المأول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل لا تر فيد خل فيما لا يدخله الاجانب وقد تقرر انه مول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون والعكس التابع الاسم المضاف مطلقا قدم على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه وشرطها اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا من تنوينه قوله مقدرا بمعنى انه لو وجد فيه تنوين لجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لما فاته الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام وما يشبه وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المثنى ان حذفها في الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد تركيب العامل كتنوين المؤد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده منا انها نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشير به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرهما فانيا واعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لا لاجل الاضافة متعلق بكون

او التجريد هذا الكلام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد ما جلعها وينبغي ان يزيد او محولا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجيء ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد اولا كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة وهي اي الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وان اي حسب على نوعين معنوية مفيدة شيئا في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قدمها كان اي حسب شرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان لا يكون المضاف فيها غير صفة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا تخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لو تجرد شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله ومضارب عمرو

اى

احسن واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او ايا ان كان ذا اللام حذف للام وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من يسمى بذلك نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه او معرفة مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا كثير وقدم هذا على بيان الفائدة لان المقصد الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب مناب ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليها لتوقف وجودها على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا لم يقل اعم من وجه مع كونه احضر اشارة الى ان المضاف اليه بهذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان المضاف شاملا له ولغيره مع ما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام في غيره اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب وهو الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام زيد وراس عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كحفصة خاتمك لم يذكر ما بمعنى في

كضرب اليوم بل اوخل فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى
اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى
اللام ولا يحتاج في مثل شجر الاراك وطي رجل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان وتفيد
المعنوية تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما
امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام
لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد
فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم
مخاطبك دون غيره فيكون معرفة بهذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كا
لنكرة كحواله ولقد امر على اللئيم يسبني ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها فانها
لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله و
ومعدوده ومعلومه وان كانت اكثر منها ابهاما لكثرتها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او للاستغراق
ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف النكرة الى ضده واحد لتعرفت لكن جعل
لندوره في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف

اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امراة وقلت الشركاء فيه ورده المص بان الى
التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل
وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر
الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هو كضارب زيد وضارب زيدا في حصول
الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول
التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار واقيم المضاف مقامه وجعل
عاملا يجب انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به نفسه
اقيمت الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحسب انقطع نسبتها اليه وصحة
التقدير ليست بموجبة له بلا نزاع وحصول شيء لشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كما في الالفاظ
المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية
لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان الاضافة لما كانت مع وجود شرط العمل فيه للوزن لا للانفصال
والنسبة الى المفعول كما اشار اليه الفاضل الشيخ الا انابة مشابها بالحيثية المذكورة فلا يحق

القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد
النحرير بمثل هذا الامتحان الاذكياء بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموز الخفية واشارات الدقيقة ونكات
الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات
وكريم البلد ولا تفيد اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة
لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل فقد عرفت
انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ونحو هذا نحو عمرو ضارب
زيدا الان او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف
اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه اصله حسن وجهه وتجيء اللام بدله لكونه اخف
منه مخرجا ووصفا غير مظهر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور الدار اي
معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل وانما بحذف نائب وحده نحو الضاربا زيد والضاربو
زيد او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربو الفرس وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط
التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب الرجل مع عدم حمله فيكون مفعولا له الفعل ولـ
عليه جاز وهو اجراء لمحمولية على المختار والحسن الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف

اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو
الرجل الضارب غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه
واستتاره في المضاف والتاسع من المنصوبات التمييز الاسم المبهم التام باحد الخمسة الآتية اذ لولا هم لشبه
الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب تمام باحد
الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي
يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى
التمام استغنى ان لم يضف اليه نكرة اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون
لكفايتها في ازالة الابهام لعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بيانيتين اي
على التمييزية تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين
ما به التمام فقال وتمامه ثم كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا
من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال
اي كونه على حالة يمتنع اضافته معها الى شيء واتصافه به يكون باحد خمسة اشياء بان يدل
على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف من تمامه بنفسه

لا با آخره سوى حكم النكرة وذلك اى تمام بنفسه يكون فى الضمير المبهم فى الاكثر بان لا يكون له مرجع
اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءنى زيد فياله رجلا فلا يكون التميز عن المفرد بل عن النسبة كما فى مثل
يا لزيد رجلا وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كما فى افعل المدح والتعجب نحو ربه
رجلا لقيته اى لقيت رجلا اى رجل رد اعلى من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة
والتفخيم على ما لا يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله يا له مرا ما ما اجده ونحو نعم رجلا زيد
ولا يخفى ان التميز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين لما مر من اختصاص
ربه بالنكرة وفى اسم الاشارة لانه من المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على راى من
قال انه تميز عن اسم الاشارة لا حال وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو شاقيل ذهبا
واحد عشر رجلا فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا اى وكاين وكذا انما منع عنه
التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقهما له فى اصل الوضع لمن عد هذه الاربعة الاخيرة
من التمامى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا فى حاشيته ولما كان لتميز العدد
احكام مخصوصة اراد ان يذكرها فى هذا المقام توفية للمرام فقال وتميز ثلثة بلا تنوين غير منصرف
لكونها على التنصيص او فى حكمه والزائد عليها منتهيا الى عشرة بل عشرة لا ينصب بل

٭ لقيل نعم الرجل وكذا فى ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين صح

هو مجرور بالاضافة للتخفيف ومجموع واو معنى نحو ثلثة رهط وتميز يطابق المعدود العدد نحو ثلثة
رجال الا فى ثلثمائة الى تسعمائة فان التميز فيها مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد
معين وكان القياس مئين او مآت وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم تميزا
للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا الا نادرا او صفة وهو قاصر عن افادة الغرض من التميز وهو تعيين
الجنس لكونه للاعلام صفة ماخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد فى جمعه من اللام والتميز
نكرة لما عرفت واما الثانى فلعدم جواز وقوع جمع المونث السالم بعد الثلث واخواته لكونه خلافا
المعتاد والذى هو وقوع ما هو فى صورة جمع المذكر السالم بعدها اعنى عشرين واخواته ولانه يلزم
عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمات رجل مثلا ان يلى التميز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء
وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو ولية ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين
الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لا اغناء مفرد دال على الكثرة
عن لفظ الجمع ومميز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بل تسع وتسعين منصوب لتعذر
الاضافة اما فى مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو فى صورة نون الجمع ان لم يحذف او حذف
نون غيره ان حذف واما فى غيره فلكراهتهم جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة

عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منها على التعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان
اعراب الاولين يمنع الاتحاد مفرد دائما لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة فى الفضلة اولى
ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو
مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه
اطراد للباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد
فمحمول على البدل وحذف المميز اى ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومائتا رجل والف درهم والفا درهم وآلاف
درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز فى بعض هذين القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون
التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة
الى التميز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة
فى غيرهما اى القسمين اما فى الاول فلما مر من تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما
الذى هو شرط الاضافة المعنوية واما فى الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نون وحذفه واما
فى الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا
وحسنون وجوها فان التميز بعدها انما يكون عن نسبة فى شبه الجملة وهو اى شبه الجمع عشرون

وزائد الى تسعين بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معموله الاسم التام
عليه لضعفه فى العمل لكونه جامدا والتاسع من التسعة بمعنى الفعل ولما كان الظاهر من اضافة المعنى
الى الفعل كونه مظهر ما منه وهو لوالله وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجاز التسمية للدال
باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا
مشتق منه فى الحال بقرينة انه جعله قسما لكل منها وقد يراد به ما يشملها كما فى تعريف الفاعل يفهم
منه معنى فعل اصطلاحى اى معناه المطابقى كما فى اسماء الافعال او التضمنى كما فى اسماء عدل
عما ذكره الفاضل الجامى من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله
لكم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثانى اما داخل فى الفعل او شبهه عند ذلك
الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام الهمام من انه ما يستنبط من معنى الفعل
ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال وتراك وانما عده عاطلا واحدا من القياسي
مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد منه لدخوله فى ضابط كلى كما اشار اليه بقوله كل لفظ
الى آخره وبين فى التفصيل انه يعلل كذا التسهيل للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده
من القياسى كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب منه اسماء الافعال اصله اسماء معانى

الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف ايجازا
ذكره في الامتحان و هو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول اصح
لموافقة لضميري مسماه و يعمل ولانه يلزم رجوع الثانية ايضا الى اسم الفعل بتاويل الكلمة اذ لا يصح
رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء
العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد
الافراد من اول الوهلة ما اسم كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع لقلته ما كان بمعناه
كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي لم يقل ما وضع لمعنى الخ
لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف
الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو اضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت
انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم ويعمل اي اسم الفعل او ما كان الخ على دال
مسماه على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر
او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا اعلى ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان
ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما

بين في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تانيث الثانية كالاولى
وارجاعهما الى اسماء الافعال كما للخبيصي على ما سمعت من السيد العالي اما الفاعل فظ واما المنصوب فلضعفه في العمل
فان المراد بهنا عمله باعتبار معناه الفعلي و هو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل
فيه بهذا سو الملائم لقوله و يعمل على مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف و معموله
كلاهما لا يتقدم عليه فلضعفه غير ملائم له اصلا الا اذا كان و هو ما كان بمعنى الامر نحو رويد زيدا اي امهله وبله
زيدا اي اتركه و هلم زيدا اي احضره من الافعال و نحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم وحي الازما بمعنى اقبل
نحو هلم البناء واصله ها لم بهاء التنبيه عند البصرية و هل ام عند الكوفية و مفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال
كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا في بني تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا الى آخره كما ورد في الحديث
الشريف هلموا الى حوائجكم و هات شيئا اي اعطه و حيهل اصله حي هلا الثريد اي ائته وحي وحده
بمعنى اقبل و يعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد تركب مع هلا
الذي بمعنى اسرع و يكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد و بالباء نحو حيهلا
بزيد اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد و بله زيدا اي دعه و عليك زيدا
اي الزمه بكسر الهمزة و دونك عمرا اي خذه و تراك زيدا اي اتركه و غير ذلك من نحو امين بمعنى

بمعنى استجب و وراءك بمعنى تاخر و امامك بمعنى تقدم و اليك بمعنى تنح و غير ذلك و الثاني
ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر اي بعد و شتان زيد وعمرو اي افترقا و سرعان زيد و وشكان زيد
وعمرو اي قربا و غير ذلك مثل بطان بضم الباء و فتحها و سكون الطاء و فتح النون اشار بقوله
وغير ذلك في الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض تعليقاته انها كثيرة جدا
ما ذكره الخفي باوا الاعشر [illegible] ومنه اي من معنى الفعل
الظرف المستقر وقد مر تفسيره في حرف الجر و هو لضعفه في العمل في المفعول به القوي
بالاتفاق ولان عامله الذي ناب هو مناب كوجد لا يعمل فيه للزوم ولان في الفاعل لا بشرط
الاعتماد واما العكس فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكره في بيان شرط اسم الفاعل
والمفعول من الاشياء الخ وجه الاختراط ما تراه الموصول ليكون نائبا عن الفعل
الذي هو الاصل في العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة في العمل و هذا يدل
على انه هو العامل على ما هو راي المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتاج
اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه و مررت برجل
في كمه كتاب وجاءني زيد و على كتفه سيف واني الدار احد و ما في الدار احد وجاءني الذي في الدار

ابوه و يجوز في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدا مؤخرا كما في مثل اقائم زيد
واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا فاعله ضمير مستتر فيه اي في الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام
المحذوف و يعمل في غيرها اي المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف
فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في حكم الظرف ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه ماولا به
نحو مررت برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى هاشم و يشترط في عمله اي المنسوب ما يشترط فيه
اي في الاسم المفعول ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه و اسد علامة اي
مجترئ ولذا اي لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله
في قوله تعالى و هو الله في السموات اي المعبود فيهما اي يعبده من فيهما لا انه الكائن فيهما ومنه
اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا
وليت و لعل نحو ليت او لعل زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا اي اتمنى او ترجى يوم الجمعة عندنا
زيدا حال كونه مسرورا وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على تقييد خبره بها
اقول ليس هذا القطعي بل محتمل للامرين وانما لم يعمل و حروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها
يفهم منه معنى فعل كما قال و حروف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عدا هما ليس

بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لابد منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء نحو یا زید راکبا ای ادعوه

وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما کعمرو قاعدا او کانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا

وحرف التنبيه كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يا ولیح بانتبه وحرف النفي كما ولا نحو ما انت

بنعمة ربك بمجنون وما انت بذی علم كاملا وغيرها من مثل ما شانك قائما ای ما تصنع فهذه

المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل

كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل في المفعول المطلق

ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل في ضابط كلی فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسی

كما اسقطوا او العامل ما لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان

خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو

كونها صفة او تاكيدا او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين

اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم

باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قال بعض الكمل وقال المصنف والاشباه ان

هذا الرفع مثل الجر الجواری ورفع الملائكة اسجدوا على قراءة ابی جعفر للمشاكلة والاتباع ليس

بالكر

باعراب ولا بناء والتشبيه بالرفع والجر مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء

من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل الاول

رافع المبتدا والخبر ای ما يعمل فيهما محل الرفع لانه لدخول الاسناد في مفهومه كما يجيء يقتضی المسند اليه

والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه والثانی في كونه جزءا ثانيا وقد مر ان

مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظی اصلا

على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو

قال عن العامل اللفظی لكان اظهر واحصر ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد عن مقتضاه

الذی هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدا وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظی ويمكن ان

يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او الامكان منزلة الوجود كما يقال حصد

ضيق فلان فم البئر اذا احفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظی

وعدل الى المعنوی فكانه جرد عنه او المعنى التجريد عنهما اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة

اليه بل لا يمكن هذا وفی اكثر النسخ التجرد ای التعری والخلو وهو الاظهر والاولى او فق لما في تعريف

المبتدا او موافق لما في نسخ الجامی والمراد بالعامل اللفظی ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ

ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل

علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظی بالمعنى المذكور عليه اذ في

الاول قد ابطل التعليق عمله في اللفظ وعمله في المعنى ليس باصل وفي الثانی الباء زائدة

ملحق بالاصلية كذا فهم من الامتحان لاجل الاسناد اليه او اسناده الى شيء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة

فانه ليس بعامل فيل التجريد عدمی فعده مؤثرا ليس بمرضی لعدم صحة كون فاعل الوجودی عدميا

فلا يحسن تشبيه العدمی بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاول ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا

او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون

علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتباری فعده مؤثرا ليس بمرضی لعدم صحة كون فاعل

الوجودی الخارجی اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم والثانی رافع الفعل المضارع

وهو وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا

نحو جاءنی رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه المواقع وقوع المفرد

لا يجيء فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضی ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبنی الاصل فلا يكون

معمولا الا في الموضعين كما سيجيء وذلك الوقوع ای وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون

اذا

اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون فيه ناصب وجوازم اصلا فانه اذا لم يتجرد

عنهما يمتنع ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك

الوقوع لانه حينئذ يكون كالاسم فاعطى له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد

عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذی يضرب وفي مثل سيقوم

وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه فيهما واقع

موقعه لانه يقال الذی ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا او فلان الزيدان و

ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذی مع تقديره اسما غير الاعراب الذی مع تقديره

فعلا وعن الثانی بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده وصار السين كالجزء

وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند

اكثر الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات

في التفصی عنه لكن يرد عليهم ان التجرد على ما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب

كما في تعريف العامل المعنوی للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل

لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فجموع ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون وانما مجموع

ماذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ماذكروا فانه زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي

الثلثة الاخيرة من حروف الجر ولا النفي الجنس وماذا ما من كلم المجازات واثنان في القياسي اسم

التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال

اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال

القلوب ادخلها كلها في اول القياسي وهو الفعل وثلثة عشر منها اسما تسعة اسماء الافعال ادخلها

في تاسع القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسما احد ما عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها

كم وثالثها كذا ورابعها كاين ادخلها في الكلم التام وهو ثامن القياسي وستة منها حروف خمسة حروف

النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم

الباب الثاني الذي عهد جزء من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول او في

تحصيل ادراكها اعلم ان اى قبل الشروع في المقصد ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في

التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا

توجد بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت

فيه فهي على ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام اي لا يكون

له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو

اثنان الاول الحرف مطلقا عاملا اولا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما تجرد

عن حرف المضارعة لسببها صار المضارع شابها الكلم شابهة ثلثة على ما مر فاعرب ولما فيه

خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون

هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف

والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه

وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول الكلم مطلقا معربا او مبنيا حتى تحكم على اسماء

الافعال قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع

من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد

مسد الخبر كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل

اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض بنحو تواليف المبتداء حجا وقال الرضي

قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الكلم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها

من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قولهم تسمع

بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتداء لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة

المحل بافعال محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود

ارودا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية ثم يوجب كونها مصادر معربة

كسقيا ورعيا اذ لا موجب للبناء حتى كان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها وان

قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما

وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو

المختار عنده كما سبق ونائبه منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل

وهو ما يقع بين المبتداء والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو دخل عليهما عامل سمي به لفصله

بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان زيد هو القائم بالحرفية لدلالته على غير مستقل

وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دالا وتسميته بالضمير لكونه على صورته

خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان

هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغير

بتغير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر

الى الانواع والافراد فقال بعضهم وهو المازني انها حرف لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة

عليها فتكون مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول حينئذ مدخولها وقال الاكثرون وهو غيرهم هي اسم موصول

لا حرف بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من اعراب مع انه

ليس فيها بل في مدخولها فبين وجهه بقوله اعطي اعرابها اي اللام لما بعدها لما انتقل اي لانتقال

ما بعدها من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها في صورة الحرف فاصل جاءني

الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي معمول لكونه فاعل جاءني والثاني اي ضرب

غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع وانما

اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير الذي الى اللام وضرب الى ضارب و

قيل جاءني الضارب صار الاول اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان

في المعنى والحقيقة اسما والثاني اي ضرب في صورة الاسم اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى

فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع

فيه كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالاول

في الحقيقة للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس بمعمول ولا مضافا فتبين

هذا وبين مانقلناه آنفا من الرضى فافهم ولاتكن من الغافلين والثاني من الاثنين الفعل
المضارع المتصل به نون جمع المونث او نون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب لايخلو
عن الجازم او الناصب او الوقوع موقع الاسم والثالث من الاقسام الثلثة ماكان الاصل
فيه ان لايكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني وهو مايكون معمولا وانما يكون معمولا
وهو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم الثاني الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية
يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ بها
يعتبر الجزم في محل الماضي بل في محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب
في المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان ضربت اخ ونقتل بالنصب عطفا على ضربت
المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظا وان ضربت ونقتل بالجزم عطفا على
ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع
موقع اضربك المجزوم وفي غير هذين الموضعين لايكون الماضي معمولا لعدم مقتضى الاعراب
والثاني من الاثنين الجملة وهي على قسمين فعلية وهي اى الجملة الفعلية على ماهو صاحب
اللباب ومختار المص هو في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اى صريحا او تقديرا

بدون اداة الشرط او بها او معنى والمراد به مايفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة
بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال
لماكان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك مثال لماكان الفعل
فيه لفظا بها ولايخرج بعروضها عن الفعلية ولايستحق ان يعد قسما آخر من الجملة
والا لاستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية
او نحوها وخرج عن الاسمية مايعوض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة
فيكثر الاقسام جدا وهيهات زيد مثال لماكان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل ولما
وافاتهم التزيدان مثال لماكان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان
في الاسمية ان فسرت الاولى بماكان جزؤه الاول فعلا صريحا او تقديرا والثانية بماكان جزؤه
الاول اسما مطلقا كما هو راى الجمهور وهو المشهور وفي الدار زيد مثال لماكان الفعل
فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجه اياها في الفعلية لكون الظرف من معنى الفعل لا لكونها
مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها
وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العامل له

ولذا اشترط البصريون فيها الاعتماد والفعل لايحتاج اليه لاملفوظا ولامقدرا فلا اعتبار
بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها فلا مخالفة بين كلاميه في كتابه كما ظن واسمية
وهي الجملة المركبة من المبتدا والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم
فان اريد بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له اى للفظها من اعراب
لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مأولا به كما سيشير اليه بقوله اى بهذا اللفظ حتى يجوز وقوعها
اى الجملة التي اريد بها لفظها في كل ماموضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدا او
فاعلا او نائبه وغير ذلك المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية
اى هذا اللفظ ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ونحو ذلك اى مما ذكر من الجملة
التي اريد بها لفظها مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا لكن موقعه ليس موقع المفرد
بل يشارك اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله بحثه وكذا اى كما ذكر من الجملة
التي اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدري اما بواسطة ان
بالفتح والتشديد او ان بالفتح والسكون اما المصدرية التي صفة للا فرقتين كقولك
بلغني انك قائم اى قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا اى صومكم خير لكم ونحو اجلس مادام زيد

جالسا اى مدة دوام جلوسه او بغيرها اى بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التي اضيف اليها من
الجمل التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا
يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة
والاولى ربما تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضي ارادة تمام
الزمان على ماصرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع
التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اى يوم نفع صدق الصادقين
قال الفاضل العصام اختلفوا في ان المضاف اليه في مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق
على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمص هو صحح الثلثة في الامتحان و
والظاهر ان الجملة بلا تاويل كما اشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه
فيخالف ماذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل الاسم فلا يخالفه وفي كلامه في موضع آخر
اشارة اليه ايضا كما لايخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى
الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا و
وبينكم عليهم متعلق به اى عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله ءانذرتهم ام لم تنذرهم

مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان اى
ان الذين كفروا استواء وسيان عندهم في عدم الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة
الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى
الاستفهام لتحقق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهي عن معنييهما في قوله تعالى
استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد والتوصل
الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه الاشارة
وكقول المنذر حين رأى المعيدي واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتدأ
بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه
اليه بالتفسير الآتي ووجه العدول مثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع
الفعل لفقد عامله لفظا فليس بما نحن فيه بالمعيدي منسوب الى معيد تصغير
معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال استثقالا للجمع بياء التصغير خير من ان تراه
خبره وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته اى سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على
السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع في غير هذين

الموضعين اللذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى مصدري وذلك الغير هو الموضع
الذي اريد بها فيه معناها المطابقي لا يكون لها اى الواقع في ذلك الغير اعراب الا ان تقع اى الجملة
خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او خبر الباب ان نحو ان زيدا قام ابوه للجملة الفعلية
فتكون الجملة الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او خبر الباب
كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علمت زيدا عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب
اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا بكرا ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان
اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو جاءني زيد وهو
راكب فتكون الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع الجملة
جوابا لشرط جازم بعد الفاء الذي يجيء للربط فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه
وسيجيء تفصيل ما تؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان
او بعد اذا التي للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط لان معناها ينبئ عن
حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط

جازم

جازم مجزومة المحل لكونها جوابا لشرط ولو لا امتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا ويجيء
الفرق بين المحلي والتقديري او تقع صفة للنكرة لعدم صحة وقوعها صفة للمعرفة لكونها في حكم النكرة
لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب
ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما
اى المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه في تادية المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا
بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له
وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى في
تادية المراد الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه
يدل عليه التزاما او بيانا لا بدلا كما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لكونه او
اوضح منه واما الامثلة التي اوردها المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها
في هذه المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا الا تمثيلا لما هو تابع لما له محل
من الاعراب او تاكيدا للثانية اى الجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب وزيد ابوه قائم
ابوه قائم او بيانا لها اى للثانية لخفائها على رأي اى رأي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني

اللبيب في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال
في موضع آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان
كان اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال الجملة
بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال ليسهل ضبطه
وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذا الجملة اى من قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم
في تاويل المفرد فيكون له اعراب في كل موضع كالمفرد اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك
القسم ايضا اى كالجملة المطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري
وقسم من الجملة صرح بها مع ظهور مقسميتها البعد ماولا لئلا يتوهم من اول الامر ان هذا قسم من القسم
الاول منهما لا تكون في تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره فلا تكون معمولة في جميع
المواضع لاستقلالها بالافادة الا في خمسة مواضع خبر اى خبر كان ومفعول ثان وثالث وجواب
شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة لها محل من الاعراب ثم اى بعد ما علمت ما لا يكون
معمولا وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية اى بكونه تبعا
وهو بمعنى التابع وهو مشترك بين الواحد والجماعة النوع الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة

اربعة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم لما المرفوع فتسعة ثمانية منها اصالة اربعة اصول واربعة
ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدم لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها اشد امتزاجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة
الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل
لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة
لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدا وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته
بالنسبة الى المبتدا الذي لا نزاع في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب فغني عن البيان
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة
هذين الوجهين اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصالة
في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوائية في كونه محكوما عليه وهي غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى
وهو اي الفاعل ما مرفوع او محلا الجزئية المقسم المسند اي نسب بجزئية قوله او ما بمعناه اذ منه
ما ليس له نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا الا ان ما اسند اليه

بل في اصالته بالنسبة اليهما شبهة واما اصالته بالنسبة الى النائب ف...

بل

ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء تقدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن
الحاجب التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسماله كما مر المعلوم خرج
به النائب قيل ذكر المعلوم يغني عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات
على ان اغناء التاخر عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات والمصدر
واسم الفعل والظرف المستقر ومما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد
منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه
فلا بد من التقييم بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه الموصوف او
شبهه نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدى في المنع
لان الغرض من الحد معرفة المحدود لا اجزاء اعراب مخصوص وهو الرفع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور
قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية
العمل وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه
عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او
المنصوب بسلامته او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يبين

فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان
مثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة
نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيد اي بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما
لما مر انه جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه
اخصر وهو ظ واظهر فانه لا يتناول نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله
بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو
ما مرفوع ولو محلا اسند اي نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا التام خرج به ما اسند
اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد او مضروب الزيدان
ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او ماشي ابوه ولا يكونان اي الفاعل والنائب
الا اسمين او ما في تاويله اي الاسم المدلول عليه بالاسمين لكونهما مسندا اليهما ظ الا ان النائب قد
يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو
لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى

او مجموعا

او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى
عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل
في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدا وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب لاخذه حكم
المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب ولا اخذهما معا لكون النسبة ماخوذة في مفهوم
عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل منهما
من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى ومظهر
وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي هو قسم منهما ايضا اي كل منهما على قسمين مستتر اي منوي غير ملفوظ
حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم ملفوظيته لوجود اثار اللفظية من كونه فاعلا او مؤكدا
ومعطوفا عليه وغير ذلك وبارز متصل بقرينة ما سياتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير
مستقل فالمستتر ايضا اي كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه لا الى اسم ظاهر كما في جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر
والاول اي واجب الاستتار يكون في المتكلمين اي المتكلم وحده مطلقا ومع غيره كذلك وفي المخاطب
المفرد المذكر ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما

يجيء من غير الماضي فان كلا منهما يبرز في المتكلمين والمخاطب المفرد المذكر او مونثا من الماضي الذي
هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرز في متكلم ومخاطب المفرد المذكر مع كون كل
منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدا الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر
لينحط درجة عنهما فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي فزيد مزية وفضيلة فيما اتصل
به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية وفضيلة فيما ا
اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب
المفرد مذكرا او مونثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام
ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب
الاستتار لعدم امكانه لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم مع غيره وتضرب
للمخاطب المفرد المذكر وفي اسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل وصه ومه بمعنى اسكت واكفف
وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات
وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر فيجب الاستتار نحو زيد
افضل من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المستعار والمنسوب

وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول
وما بمعناه الظاهر وانما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها الى
البارز لان المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه لينحط درجة الفرع عن درجة
الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جائني ضارب او مضروب او اسد اي مجري او ناطق او هاشمي منسوب
الى هاشم او حسن ونحو في الدار زيد فان مبتدا مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله انما اعاد نحو هنا
ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على ما جاءني لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا
متعلقا بجاءني ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله
في زيد عدم جواز عمله في ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدا مؤخرا لجواز في الدار غلامه زيد والاضمار قبل
الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد يعمل فيما سيأتي مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد
في الدار غلامه والفرق بحكم قائم ويكون في تثنيتي اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مونثين وفي جمعهما
السالم مذكرا او مونثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وسيجيء في
كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مونثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على
ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في

في الصورة لكن لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التاويل البعيد
كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة
نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه
شرط العمل لظهوره كما سبق من مثال المفرد وفي عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احتراز عن كونهما
حرفي جر اذ ح لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا او ما خلا فانهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس ولا يكون في باب الاستثناء اي حال كون كل واحد من
عدا الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف
تصرف الافعال نحو جاءني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم زيدا او ليس الجائي منهم زيدا ولا يكون
الجائي منهم زيدا والتفصيل سيأتي في بحث الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب
المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المفرد و
وهند ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد وكذا
البواقي فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب او لا
تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير ح لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه

الفعل عطف على قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة
المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله في الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من
تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق
بقوله مطلقا كما بيّنا نحو زيد ضارب او مضروب او اسد ناطق او هاشمي او حسن او في الدار و
ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق
او هاشمي غلامه او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير ح لما مر آنفا واما البارز المتصل
ففي مثنى الافعال وهو اي البارز المتصل الذي في مثناها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم
مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما في المفرد والالف
علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة التثنية في كون
الفاعل في كل منها الالف ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها
اي الافعال المذكر وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله
ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته ولئلا
يلتبس بواو الاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذف الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم

لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما اسماً حقيقة ولايوجد في آخر الكلم واو قبلها
غير سواو ما قبلها مضموم لاستثقال الياء ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف
المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكن الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقي الميم
على اصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا في جمعها
اي الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربتن
وانما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه في المخرج فادغم
ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر من التثاني والجميع
ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كالغائب المفرد
والغائبة المفردة اذ ليس في صيغة علامة التثنية والجمع كالصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا
كان او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيهما التاء نحو ضربت ملتبسا
بحركات الثلث والمتكلم معه غيره في الماضي ايضا وهو اي البارز المتصل الذي فيه نا
الا متكلم وحده
نحو ضربنا ووجه الابراز فيه مر وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها
الياء عند الجمهور انما ابرز فيها لئلا تلتبس بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل

في مناسب للمذكر الاصل القوي لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه
فرع من حيث مجيئه للتانيث فناسب المؤنث الذي هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل
اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف
ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذي هو ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون
الاول اخف من الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء
للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين واضربي ولا تضربي واما المظهر الذي هو الفاعل او نائبه
فظاهر غني عن البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند اليه اي الى المظهر العامل يجب افراده اي العامل
والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج
عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها
فلو قال يجب افراده ان فعلا او موازنه والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم هكذا
كان ح
استفيد من كلامه في الامتحان في بحث النعت ووجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو ثني
او جمع او التاويل البعيد كما مر وفي الموازن المشابهة وغيبه اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما
الى المظهر كما سيجيء ولو كان المظهر مثنى او مجموعا فوجوب الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره ح لان الفعل

يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان المظهر
مؤنثا حقيقيا لا لفظيا كما سيجيء من الآدميين كان من غيرهم كما ناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعامله
فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تانيث عاملها بل يجوز الوجهان
كما سيجيء يجب تانيثه اي عامله ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل
المدح والذم والتعجب لا يجب تانيثه لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق به ما هو علامة
لغيره كنعم المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل
نحو ضربت هند او الهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين مفردا او مثنى متصلا
بعامله الذي هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال لما عامله موازنه وكذا اي يجب تانيث
العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الآدميين
ام لا او غير حقيقي لما مر من ايذان تانيث الفاعل من اول الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير
جمع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي من الآدميين ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم والشمس طلعت
او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وفي الاستدلال عن بها ولو قال واذا اسند الى غيرهما

الكان اظهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير ما كان مؤنثا
غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان
احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره وما كان مفهوم
الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا
وارجاع الضمير الى المظهر فساده اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس
مثال لغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال للحقيقي من غير الآدميين انما جاز التذكير فيهما
لقلة الاعتداد بتانيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف المضمر لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تانيث
عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد تانيثهما ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال لجمع المؤنث
الحقيقي من الآدميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تانيثه بتاويل الجماعة
التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات لان التانيث
الطارئ بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال ونحو جاء القاضي جاءت ح
اليوم امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من الآدميين المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه
مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف استدعائه تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن

منعتولا عن المذكر واما اذا كان مفعولا عنه كزيد اذا سميت به المراة يجب تانيث عامله ولو منفصلا
عنه لدفع الالتباس كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندوره والرجال جاءت او جاء امثال الضمير
جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت او جاء الرجال مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تانيث كونه بتاويل
الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي وسيجئ وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما ذكر
فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما
ومعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها قال والمؤنث في عرف النحاة ما اى اسم فيه اى
في آخره علامة التانيث بقرينة تفسيرها اذ المفسرة به لا تكون الا في الآخر والمراد به ما بعد الاصول
فيع نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليس بعلامة التانيث بل هى مقدرة فيها لفظا او تقديرا اى
ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها
في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو عقرب في الحد
اللفظي مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها
العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهما وانت بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن

وتاوتيه وهذه وهذى وكلتا وثنتان فلا يلزم كونها مذكرات قلت كون التاء نيث فيها بالصيغة ممنوع بل
التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد
تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها لا اسمى يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في هذا التعريف دورا
لتوقف معرفته على معرفة التانيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء
لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم وهى اى علامة التانيث التاء الموقوف
عليها حال كونها هاء ولو في الاصل فلا يخرج نحو تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل اى في حال
الافراد وخرج به تاء مثل مسلمات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التانيث
مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها نحو
شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب
الحاق التاء بصفات الكماء التي تقدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف
المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول للحقيقي والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمراء محتمل لهما وهذا
اى كون المؤنث بعلامة التانيث لفظا او تقديرا جار في غير ثلثة بالفتح والزائد عليها منتهيا الى
عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا بتانيث الجماعة ومؤنثها بحذفها اى التاء مع وجود تانيث

الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطي التاء له اولا
فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد منتهيا
الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على حاله الذى قبل التركيب
وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز اثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس
واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما لما لزمت الكلمة لعدم مفرديهما وكانت بدلا من لام
الكلمة بخلافها في الاخريين منهما كانت كجنس آخر وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض
والتاء العوض التاء ليس الا وانما حذف التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا
على النظير وتبعيدا عن النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثاني اى اثبت التاء في الجزء الثاني فقط
في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة تحقيقا للتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول
ابقاء له بحاله الذى قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاع المانع وهو اللبس والتانيث
اى المؤنث الحقيقي اى تانيث ما بازائه اى بازاء اسمائه ذكر من الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها
وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امراة

بازائها رجل وناقة بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اى الحقيقي يعني ما ليس
بازائه ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا
سمي لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كان في لفظه تقديرا
ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على
معرفتها ومعرفتها يعرف المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانها ولكن لما كان المكسر من
اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما اى جمع تغير للجمعية
فخرج نحو مصطفون لان تغيره بعد الجمعية للثقل صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير تقديريا
كفلك فان ضمته في مفرده كضمة قفل وفي جمعه كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد
ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه
الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو
المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير
الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال والاعتباري
كاساور واناعيم وكعباديد يقدر له عبديد وكما ظهر من تعريف المكسر ان السالم ما لم يتغير

صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسيمه فقال وجمع المذكر السالم قدم لما مر ان
للمذكر تقدما شرفا وزمانا ما اى جمع لحق في اصل الوضع آخر مفرده انما لم يقل آخره كما في الكافية
لانه يلزم ح ان لا يصدق الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر
مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل
المثنى والجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل ما
الاصل وما الدال على المفرد حقيقيا كمسلمين او اعتبارا كايامنين فان ايامن جمع ايمن وهو
جمع يمين من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث دلالتها على ثلثة منه مثلا ما خوذة
جملة معدودة واحدة مفرد لايامن مه فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره
المحشي في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة و
عشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء مكسور
ما قبلها للمجانسة ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل
انما لحق بهذه الحروف ليفيد الجموع او اللواحق وحدها اذ مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنس
ثابتة في غير الاضافة فان النون تحذف فيها لشبهها بالتنوين لا لقيامه مقامه وقد سبق

فعوله

تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم والعجب من الشارح الاول حيث
تبع الفاضل الجامي في شرح كلام المصنف على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون
ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع لحق آخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتبارا كصواحبات
مؤنثا او مذكرا نحو قوله نحو اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف وتاء
للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة
فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة
عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشيء كما هو الشائع في السنتهم على ما ذكره الفاضل العصام
نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما لحق في اصل الوضع آخر مفرده ولو اعتبارا كرجالان وانما
لم يقل آخره لمثل ما مر لكن ينقض الحد ح بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف او ياء
الحق كان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفرده الذي كان فيه كذا
ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم انتقض تعريفه بالمثنى
كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة
فيؤل الى ما ذكره الف او ياء مفتوح ما قبلها اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف

لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند
حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة
للتعادل انما لحق بهذه الحروف ليفيد الجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله في الوحدة
والجنس فقط ثابتة في غير الاضافة وفيها تحذف كما مر نحو مسلمان ومسلمين وكل جمع سواء كان واحده
مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير الجمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم
فيجب تذكير عامله ولا يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه
بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف
القياس والا فيجوز التأنيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى آمنت به بنوا
اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخيران في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون
او رجل قاعد ناصروه الاول مثال لما عامله الفعل والثاني لما عامله موازنه واذا اسند
اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر السالم يجب كونه اي العامل وارجاع الضمير الى الضمير بالجمع السابق
واللاحق جمعا مذكرا بان يتصل به الواو والضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا
او باتصاله به بعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما فان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل

فعله

رب يسر وتمم بالخير

وبان يكون جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل
مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاؤا
او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره فيجب ان عامله مفردا
مؤنثا ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا سالما
او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو والضمير هو المراد بالواجب
هنا الواجب المخير وهو الواحد المبهم من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا
عطف باو هنا وقال فيما سبق يجوز عطف بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل
بالمكسر ايضا لجريانه لكان اولى وغيرهما اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع
وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل
من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا اذا اسند الى ضميرها نائب لاسنده ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل
يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اي ضمائر الجموع المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان بتأنيث
الضمير او جمعا مؤنثا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير
جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل الذي لا يجري المؤنث لعدم اصالته في التذكير ولذا اذا كان

لايكون

فعلا فبالاتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل
فانه باتصال هذا الضمير به بعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو
لكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ثم جواز كونه جمعا مذكرا مكسرا
كالافراس ذهاب ولو قال او جمعا غيره اوى اذا كان صفة كالباب الالباب لكان اسلم واشمل نحو النساء
جاءت او جئن او جائية او جائيات او جوابه مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال
ما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل مثل الجواري جاءت او جئن الى آخره ومثال ما اسند الى
ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن الى آخره ومن غيره
مثل الثمرات جذت الى آخره والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات مثال
لما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير العاقل من الحيوان
نحو الافراس جاءت الى آخره والنوع الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدا اولما كان
مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم
اولا الى نوعين ويعرف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المستثنى
قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة او المأول به ولا ضارب زيد قائم فنحو تقدير

شخص ضارب زيد ثم المراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدا اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة الى آخره المسند اليه خرج به الخبر
الذي ليس بصفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدا واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة في المقسم
كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا ولو قال عن العوامل اللفظية
كالبيضاوي لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسما ان نحو ان زيدا قائم
وحق انك قائم الاول للاول والثاني للثاني ولا بدل اى الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه
والنوع الثاني الصفة اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشي اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان الواقعة
بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران وكذا متى
واين وكيف وايان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس
قائم الزيدان وهذه العبارة احسن عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام
والبيضاوي حيث بعد حرف النفي والاستفهام وقال المصنف في شرح لفظ الحرف حشو مخل وبيع
عمومهما كما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة هنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد به ما لا يكون

مستكنا فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتي ثم انه ينتقض التعريف منعا بنحو اقائم
ابواه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الى آخره مع انه ليس مبتدا بل
هو جزء الخبر فان الخبر ليس بمجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا
ومعنى وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل في المعنى
على المبتدا الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابوه وانما كونه زيدا قائم ابواه فلان الخبر
لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ في كلامهم زيد اقائم ابواه كما
جاء زيد اقام ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام
التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدا لا يغني عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها
خبرا يكون الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها في غير هذه الصورة واما ثانيا فلو جعلت مبتدا
يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبرا في محله ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما
اذا لم تجعل مبتدا بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثالثا فلانه اذا
جعلت مبتدا يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم تجعل بان حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى
والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما رابعا فلان كون المسند مبتدا

خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدا اضطراري بحيث لو وجد له وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه
مبتدا ولا خفاء في وجوده هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض
به لا لكون الخبر مقدما والمبتدا مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدا كذلك فبالنظر الى الاول
جعلت مبتدا لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدهما يغني عن الآخر
بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة للابتداء
وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدا اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف
مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل لكون الاستفهام والنفي
بالفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدا اي النوع
الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان النوع الثاني ليس الا واحدا يعني انه لا يجوز تعدده
لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز ثم ان كان في المعنى
محل الخبر الآتي يوتى بالواو والا فيثنى او يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان
او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل في المبتدا والاول له تقديمه على الخبر
لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم

ذكر البواقي فقال وشرطه اي شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة

والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام

لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر بما يمتنع السامع

عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اي قريبة من المعرفة في حصول

الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور

شرطوا التخصيص بشيء للافادة وهي قد توجد بدونه كالكوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراط

غيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد

فالموافق له ان يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انما اشار الى امكان التوفيق بين

كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط

فانهم لما راوا ان المبتدي لا يقوى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا

امثلة لا يتخلف عنها بقيد صفة كان او مضاف اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو افضل

منك افضل شيء فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق

فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا الانسان كذا يع قساو بهما بل ترك كذا مع كونه

اخص منه ويجوز حذفه اي المبتدا عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد

بقرينة السؤال والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدا وهو المجرد عن العوامل اللفظية تذكرها

ذكر في المبتدا او رافع المسند به اي الذي الحق الاسناد به غالبا للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد

بالخبر اشد منه بالمبتدا ذكره الفاضل العصام في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدا حال

كون ذلك المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم

الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخرين معناه ولكن النسبة في

الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو

اما جامد او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح

في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة

التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة المرفوعة بالالام

لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المحشي ينتقض التعريف ح منعا بمثل قائم

في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة

التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم في نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق

في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا

مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل

عليها بالنسبة الى المبتدا كما صرح به المحشي في الامتحان في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون

من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى نحو قائم

في زيد قائم ويجوز تعدده اي الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدا لجواز اجتماع الاعراض الغير

المتنافية في محل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفي الامتحان زيد قائم ضاحك

وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او

فعلية وقد عرفت ما هو المراد بهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفرد البوافق الركنان وليكون

اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى

المبتدا لانها من حيث هي لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم

اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا باياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا نحو

انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه واللفظ

في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي ان لم يكن خبرا عن ضمير الشان فانها اذا كانت خبرا عنه

لا يحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول

للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد لو ضمير لفظا لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيا

لقرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيا قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتدا اما جزء من الاول

نحو البر الكر بستين اي منه بقرينة ان بايع البر لا يشتري غيره كما في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك

لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واصله اي الاصل في الخبر والاول له ان لا يكون نكرة لكونه عمدة

للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدا عمدة للبيان ولذا كان اصله

التعريف وقد يكون معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب

تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما و

نحو الله الهنا تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما الجرية على خلاف مقتضى

علمه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قيام

قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو وان كان المبتدا بعد اما وجب دخول الفاء في خبره

في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو يجعل المتكلم

"الخبر والمبتدا"

وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر او في وقتها كقوله

اى الشأن فاما القتال لا قتال لديكم والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدأ فان لا لنفي الجنس فالمعنى
القتال المذكور منفي عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض المواكب او كعزورة
اضمار القول الذي هو مدخوله استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
اى فيقال لهم اكفرتم وان كان اى المبتدأ اسما موصولا بفعل او ظرف اى بجملة فعلية او ظرفية هي قسم
منهما تجوزا مجازا تسمية للكل باسم الجزء او موصوفا به اى بالموصول المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اى
بالفعل او الظرف او مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة الموصوفة
باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة
او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من
الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذي
يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفردا لكنه لما شابه الكل لا يخفى وجاز تركه
لعدم كونه جزاء في الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ
وكذا اى كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله
في خبره اذا دخل عليه اى على المبتدأ المذكور انّ وانّ ولكنّ بخلاف سائر نواسخ المبتدأ من نحو كان

نحو ليت ولعل وكانّ وما ولا او فعلا نحو علم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة
معنى الشرط الذي اعتبرته فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء
على خبره وانما جاز دخوله على خبر انّ المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى الجملة فكان وجودها
كالعدم وانّ المفتوحة وان كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق
والحق بهما ايضا لكن للاشتراك في جواز العطف على محل اسمهما ويدل على هذا الجواز القران الكريم وكلام
الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتي في المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه هنا اختصاص جواز
الدخول بخبر هذه الثلثة ومنع كان الدخول في سائر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب
ومن كلامه في الامتحان لجواز الدخول على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه تدافع ظ
فافهم نحو الذي يأتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام الاولى او الذي في الدار لئلا
يتوهم ان الترديد في الصلة دون التمثيل مثال للمبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان
والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما قرره الرضي لا حاجة الى هذا التاويل

فافهم ونحو رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال للنكرة الموصوفة باحدهما وغلام رجل يأتيني
او في الدار فله درهم مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام رجل
الذي او في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد
وكل رجل فله درهم مثال لكل مضاف الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اى المواضع المذكورة
لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز والمرفوع الخامس من التسعة اسم باب كان
اى نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان باب كان
لا يدخل الا على المبتدأ والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه بحاله وعلم من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه
ظهر ان الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او ما ولابد وفي
عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي كون
المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اى الحروف
المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اى حكمه كامر خبر المبتدأ في كونه واحدا
ومتعددا ومفردا وجملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط و
انتفاء الموانع فلا يرد ان انّ اين زيد ممتنع مع جواز اين زيد لكن لا يجوز تقديمه اى خبره على اسمه الا

باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه يعمل عمل الفرعي وتقدم المنصوب على المرفوع حطا لرتبته
عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معونة نحو قوله تعالى
ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان في الدار رجلا وقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك
لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر والسابع خبر لا التي لنفي الجنس اى لنفي الحكم عنه وهو ما اسند الى اسمها
لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبر باب ان لانها من نواسخها
لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على انّ وكثر حذفه لو علما ويجب في بني تميم ان دل
عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن من التسعة اسم ما ولا
المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه بعد دخولهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه كحكم المبتدأ لما مر والتاسع
المضارع الخالي عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم كما مر نحو يضرب
واما المنصوب فثلثة عشر اثنا عشر منها الحاقة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المفاعيل
المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمي به لصحة الاطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه
من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل الباقية قدمه لكونه عاملا بمعناه بخلاف غيره فانه من
متعلقات الفاعل وهو اسم ما اى معنى انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى

ويضربان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحروف صح

والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لا احتيج الى تكلف تقدير معناه

اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول

تسمية للدال باسم المدلول فعل فاعل عامل اى تام به بحيث يصح اسناده اليه موثرا فيه او لا

فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل تام مع انه عدة فى

الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا ليلايم ما فى الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوى ولم

يشترط كون الفاعل مذكورا كما فى العامل لئلا ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل او

مبنى للمفعول كاعجبنى ضربك ضربا على التقدير الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ

المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل فى مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله

فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول

لنسبة الوقوع الى المفعول لا النسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق

على مثل موتة المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل

المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر والحق نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل

مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه وما ذكره فى الامتحان من انه

يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد القاضى ليكون وجها لعدوله عن حد

ابن الحاجب لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا اختاره هنا

فانه مما يحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد

به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اللفظ

ان يراد به الاصطلاحى وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة

مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اى اضربوا فخرج به ما

لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتهما اندفع ما اورده فى الامتحان على حد ابن الحاجب

من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمى مع عدم القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان

لقصد العموم بمعناه صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما

فى معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربت ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت

ضربا او ضربة ضربة ذكره فى الامتحان وهذا ظاهر وان خفى على الفاضل الجامى حيث قال المراد به

اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير متمش فى النوع والعدد ومعمول المصدر

والمص هو محل مراد القاضى على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب ولا احتمال

لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله ههنا ثم انه خرج به مثل تاديبا فى مثل ضربته تاديبا لان

التاديب ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير

ذلك وكذا كراهتى فى مثل كرهت كراهتى اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك فى المدلولان

يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما يقصد بالمصدر بل يقصد تعلقه

به والمراد بالاسم المنصوب وان لم يصرح به بقرينة ان كلامه مسوق لبيان

المنصوب وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا للعامل ومنصوبا به بيان

جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة

فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت وضربة

شديدا اذ لم يسبق فى كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد فى كلام المص ثم ولذا عدل القاضى

عنه فى اللب هذا غاية ما تيسر لى فى هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربت ضربا

مثال لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم

ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال وقد يكون

العامل ملابسا بغير لفظه اى اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملايم للسابق ويكون

العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا او بابا نحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحى والتخصيص

به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل فى التعاريف والفعل بدله هنا

وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه

اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الا انها اما جوازا نحو

خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد ثم غلب فى

مثل ما سبق ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق او اسم ما فعله على عامله لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد

فلا لان حق المؤكد التاخر كذا فى الامتحان ولا يلزم اى المفعول المطلق لعامله كما يلزم الفاعل

حيث لا يجوز حذفه بلا نائب فى غير المصدر مع انهما سيان فى كونهما مقتضى النسبة التى هى داخلة فى

مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان العامل يدل وضعا

على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان

اللازم من نفى اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى ليفيد فائدة والا كان

ذكره عبثا والمنصوب الثانى المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدى

عليه ايضا بخلاف غيره وهو فى اللغة الذى الصق به الفعل وبه تلبس الفاعل وضميره عائد الى اللام

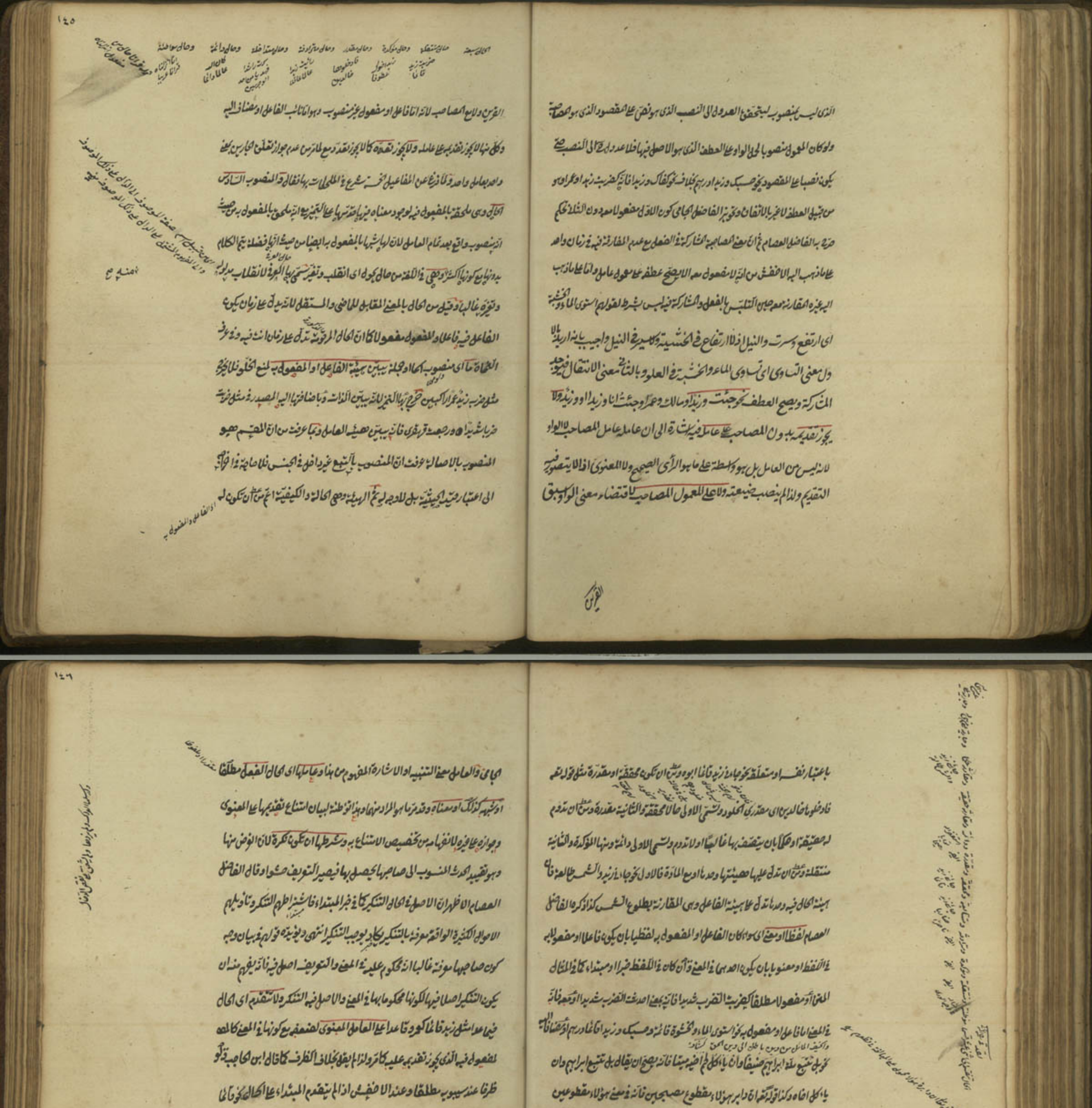
ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اي تعلق به حسا او عقلا وهو في هذا المعنى وان كان مجازا
لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة
التفسير فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط لشيء على زيد
لوجود التعلق به عقلا فعل الفاعل اي حدث القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب
ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جوابا في مثل اعطى زيد درهما اذ زيد فيه كلا يد فعل في الجنس حتى يحتاج
الى قوله فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه
عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والام بعد النفي نفيه
وهو على قسمين عام للازم والمتعدي وهو المجرور بالحرف سوى في واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول
مفعول فيه والثاني مفعول له لا به كما مر في بحث حرف الجر وخاص بالمتعدي وقد مر كيفية المتعدي
واللازم في بحث العامل القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس
اسم فعل والمصدر لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه
لشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه
مررت ويحذف مطلقا اي بقرينة نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها نحو فلان يعطي اي يفعل

الاعطاء

الاعطاء وهذا التكرار لما سبق في بحث العامل القياسي ويحذف فعله اي عامله من لفظه لقيام قرينة نحو زيدا لمن
قال من اضرب اي اضرب والمنصوب الثالث من ثلاثة عشر المفعول فيه مثل المفعول قدمه موافقا
للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل
وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون عامله اي ذلك الشيء فعلا او شبهه
او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله
مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر
واسلم ولو لا الاسم لا امكن التوجيه في فيه فانه بمعنى وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما
في المصدر او تضمنا كما في غيره سواء اتي فاعل العامل اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه
نحو مات زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فعل الله يوم الجمعة فانه وقوع الشهود والتفضيل فيه
ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة
يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى القسمين
اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لا كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا
على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعل مفعولا فيه

وتبعه المصنف كما مر في بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقديره في وقد مر شرط تقديره
في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر
ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقدم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى ويحذف مطلقا
بقرينة اولا ويحذف عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اي سرت والمنصوب الرابع
من ثلاثة عشر المفعول له مثل ما مر غير مرة قدمه لما مر من انه سبب الفعل ولانه يحذف اللام يشبه المفعول
المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اي شيء فعل لاجله اي وقع لاجل حصوله كقعدت عن
وجبنا مفعول له لقعدت
الحرب جبنا او تحصيله كضربت تاديبا او جوده به سائر الافاعيل مضمون عامله اي مدلوله الذي
هو الحدث تذكر ما ذكر انفا فلا يرد مثل وجدت التاديب الذي ضربت لاجله الحجب حتى يحتاج الى دفعه
بقيد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا
لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله
ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا او تركه مطلقا اختاره
على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك
تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اي ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل مع نائب الفاعل

كبه وله وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا
جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قراءة لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت
بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت منصوص فوجب الحمل عليه جميعا وفي الآية الكريمة اي الذي فعل الفعل
معه ذكره في الامتحان وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل
فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملحوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذ نوى ولم يلفظ والى الجواب
عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب في المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هي له وتقريره
ان هذا يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر
راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وهنا ليس
كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذي هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر
فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور اي المنصوب الذي ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة
لا خراج الى تقييد العامل بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز
حذف المفعول معه لا كالمذكور المذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو
لمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول الاعم من الفاعل والمفعول



ولا على ذي الحال ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور نحو مررت

او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل اكبا جائني

زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لا يكون

حينئذ فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه

بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا

اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم

حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه

منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الدماميني

في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو محضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها

في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق الآن او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جائني

مجردا عن الثياب ضاربه زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصنف رحمه الله ونقل عن

البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه من تمامه كالهمزة والتضعيف

فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا واستدل الاول بقوله تعالى

وما ارسلناك الا كافة للناس الا للناس كافة والمعنى عام يعتد به ولذا ضعف التمثيل به اذ المأول

بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل

بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة مأولة لا تصلح للاستدلال

لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة للناس من الكف فانها اذا عمتهم فقد

كفتهم ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لا تقرأن الحال

المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج واعترض بان كف

بمعنى جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل جمع جمعته فقد كفته ومنه حديث

الحوض رضي الله تعالى عنه ان رجلا كان به صلع فسأله كيف يتوضأ فقال كفه اي

اي اجعله جميعا ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع وقد يلزمه الجمع

وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر يأباه قوله نذيرا او

ونذيرا فانهم على انه عكس ان يقال ان الارسال ليس لانذار الناس كما لا يخفى فلا

فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فالتاء كما في حينئذ ركيكة لدلالتها

على الامتناع والا لا يدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم

ولانتهائها عليه على ما ذكره الرضي فلا يكون من الابهام فلو كان المراد بها افادة تا

كيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة فان الحال المحصورة

لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف

لا يمنع الاستدلال بالآية ولو كان صاحبها نكرة محضة اي غير مخصصة يجب

التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وحذرا لئلا تلتبس بالصفة

في ذي الحال المنصوب ثم عممت في سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا

يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه

ايضا مع انه لم يجب كما صرح به ويقيده قوله محضة وقيل لئلا تتخصص بالتقديم

تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها عنه وردبانها عنه ظرف

الزمان ولا يصح الاخبار به عن الجثة اذ الاول عدم الصحة في التقديم ثم واما

في التذييل الذي هو المراد هنا فلا فانهم لم يجوزوا جائني راكبا رجل ولكون اي

الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد ومن ثم كان الاصل ان يكون مفرد

كالخبر جزئية لانها في مقام الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه

في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كان الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها

بغيرها والحال مرتبطة بما قبلها فاذا وقعت جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها

وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع فاعله اذ الكلام في الجملة فلا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته

اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه واردا على الاصل في الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعليه نحو في الاستعمال

مع التجرد عن حرف النفي وكونه مثبت وامسك وجهه وقرأتم لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم

يأول بتقدير المبتدأ او جعل الواو في الاول للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا

لكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل لم يحتج في الثاني الى التأويل نحو

جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده في غيره اي المضارع المثبت من المضارع

النفي والماضي المثبت والنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد

واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط كما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة في الاستقلال

فصدرت بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء بها لوجود الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل

الحال اوعلى نحوها لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح

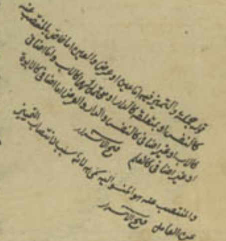
وللدلالة على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية الواو اما مع الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق

بذي الحال لانها لا تدل الا على الثبوت غير دالة على حصول الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها
في غاية القوة واما بدونه فلدلالتها على الرابط من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع
الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام
الضمير يربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به في المفرد هو النصب
ولهذا اكتفي في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يرتبط الحال بالعامل فا
فالتزمت فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما
ليس مشابهته بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط
من اول الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو او ولا يركب عمرو بالواو
وحده مثال المضارع المنفي او جاءنا ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو او وركب عمرو بالواو
وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو راكب به مع الواو او وعمرو راكب
بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر ولا الشرطية ايضا
لانها لا تقع حالا بلا ريب لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال فيرتبط بالمبتدأ لكونه
لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان تسئله يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون

فعلية

فعلية مثل اتيتك وان لم تأتني ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عامله
اي الحال بقرينة مقالية او حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر او لمن تهيا له او شرع فيه اي
سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد
فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون مما نحن فيه
كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضي المثبت لانه لم يذكره في وجوه لاثم التقريب
كما ذكره في الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه
لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب السابع
التمييز مصدر المصدر يعني الميز بفتح اليا او كسرها
من ثلاثة عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتعريف ويفتحها
ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام قدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف
المستثنى وهو ما اي نكرة يرفع الابهام لم يذكر المستقر كما ذكر ابن الحاجب والوضعي كما ذكر البيضاوي
لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رايت عينا جارية والتوابع غير داخلة في المقسم
كما عرفته حتى تخرج بقيد عن ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع
مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق في بحث الاسم المبهم التام او عن ذات مقدرة اشارة

الى تقسيم التمييز في نسبة كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب نفس زيد بالاضافة والتمييز فيه
عن النسبة الاضافية فانها مما انتصب عنه فيلي بالابدال ويحتمل فيها زيادة للابهام في المنسوب اليه وهو زيد
ولو ابدل لانعدم الابهام ويستغني عن التمييز على ان هذا المبدل منه وهو قد خلا بلا ريب اي
فيما ضاهاها اي شابه الجملة مما هو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ اشيئه والتمييز فيه فاعل
لمتعلقنا انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم
الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عن اضافة تحتمل الابهام اي
طيب ابيه او ابوته لم يذكر في الشرح المثال الذي يكون التمييز فيه فاعلا للمنتصب عنه اكتفاء
بما ذكر في الجملة ثم يذكر بعينها الامثلة التي ذكرها في الكافية بما ذكر فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما
والمصدر نحو عرض اضافي ودارا صاحبها عنهم اضافي فاتحق بالمتعلق وزيد حسنا وجها والمنتصب عنه
واسم التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما عرض عليه اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو
اعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما وجهادا وهذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن مقدر في فاعل
في المعنى حقيقة او مجازا اطلق اشتراكا لفظيا اذ هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على الحكم ونحو العبودية في قوله تعالى



وفجرنا الارض

وفجرنا الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل العامل لازما اي انفجرت عيونها كما في الجامي او
في حكمه بجعل العامل مجهولا اي فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول المص نحو والارض
مفجرة عيونا اشارة ما الى الثاني فافهم فلذا اي لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم على عامله
كالفاعل والمازني والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وشبهه اذ المأول بشيء لا يجب ان يكون
في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من التمييز وهو الابهام
اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج
الى التعريف فتدبر والمنصوب الثامن ما يطلق عليه في العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر باب
كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديده مطلقا بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا
لفظيا اقسامه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما
خاصة لا يكون لها او ما عليه الا بعد معرفته بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو المخرج
باعتبار الحكم او المراد عن متعدد دخل دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم
الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء
نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا واحدى اخواتها لم يقل الكفاء بذكرها في اثناء المباحث

بيد انه فاته بيد وطابعه الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لزيد
التوضيح فلا باس بالنقص وعدم التصريح ومنقطع وهو المذكور بعدها اى الا وعدى
اخويها حال كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني
القوم الا حمارا او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعلم
الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة في في الحكم بباب الا وانما في المتصل فكلاهما
بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة
قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احتراز عن سوى وسوى وغير اذ لا نصب بعدها بل جر
وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة
بيان للواقع للتاكيد بها اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لا اختلاف حكمه في كلام
موجب اى مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو
ويختار البدل تام اى مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب
الا قليلا كما سيجي قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة يجيئه
بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان البدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ

ورد بان المبدل منه ليس مطرحا بالكلية حتى يلزم ذلك وفرق بين نفس الشي وما في حكمه
وقيل ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم
ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس
الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو في
العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو جاءني القوم
الا زيدا او مقدما على المستثنى منه على خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الا سلوك به قدمه
عليه ليشارك فيه المعطوفان عليه لان المعطوف على المقيد بقيد يشاركه فيه ولذا لم
يعد كان في هذين كما اعاد فيما بعدهما فتنبه وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديم
على المتبوع نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن
فيعمل عملها نحو جاءني القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجي قدم ما هو واجب النصب
بعد الا لان المقصد الاصلي بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب
بالمفعولية او بكونه خبر ليس ولا يكون قد بين في مقام آخر وانما ذكر هنا لتتميم بحث
المستثنى والمنقطع وان بين في مقام آخر لكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله

في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب
او اذا كان بعد خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره
او الى بعض مضاف مقدر او مطلق نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اى خلا او عدا الجائي منهم او بعضهم
او بعض منهم زيدا او بها في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون اشبه
بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف
او التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب في الاكثر
اى المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه
مفعولا به ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وبعدهما
حال ان بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءني القوم ما خلا و
ما عدا زيدا اى خاليا او مجاوزا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو
الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزه زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد
ان يقدر الزمان في الحال فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في سافرت فيستغني عن
التزام حذف قد او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما او المستثنى بهما كالمفعولية

نحو جاءني القوم ليس او لا يكون زيدا اى ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل
من هذه الافعال لا يستعمل الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال الفاضل
العصام ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف
فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وح لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها
ولا الى توجيه التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا
الى هذه الامور رعاية لاصولها لما رأوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب
فيها لفظا بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان
المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة
اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر
والمستثنى منه مذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا زيد
ويعرب اى المستثنى على حسب العوامل اى اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان
العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت
الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك

وهذا في الموجب قليل نحو تحرك الفك الاسفل عند المضغ الا التمساح لانه لابد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مضافا اليه في نحو صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وبعد حاشا لكونها حرف جر في الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه الله تعالى عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرف جر في الاقل واصل غير ان يكون صفة لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا اكثر في الاستعمال ويحمل على خلاف الاصل مع قلته على الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لاشتراك كل منهما في مغايرة مابعده لما قبله ولما على اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ويعرب المحمول على الا اي نظير الاعراب في غير المحمول على الا في نحو مرفا في المعنى لكونه كما في الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به على التفصيل المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير

الوجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال وقد يحمل على غير في الصفة على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم دخول مابعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون مابعده صفة في الظاهر اللفظ والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجرى اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله تعالى لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع آله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني رجل الا زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرف لظهوره مما سبق كما سبق وقدم لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الاتي فانه

معمول الحرف واسم ما اي خبر باب كان كامر خبر المبتدا في كونه واحدا او متعددا او مفردا او جملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره لعدم مماثلة وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير وان كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثل هذا الكلام في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خيرا وهذا اضعف لضعف علة الاول ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان ووجه عدم التعريف مثل ما مر وقدمه لكونه معمول ما هو شبيه بالفعل التام وهي كالمبتدا الا في صحة وقوعه نكرة صرفة في نحو مع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا الضرورة لان كونه معمولا للباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يله فعل صريح والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس قدمه لان عاملها مشابه لان فيهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فانها صريحة

عليها نحو لا غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الخبر والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك اي لا باس والثاني عشر خبرما ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتدا والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احدى النواصب الاربع نحو لن يضرب واما المجرور من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حرف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه بشيء في السعة غيرها اي شيء سمع من العرب وحفظ اذ يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا

او صفة كقراءة ابن عامر رضي الله عنه زُيِّنَ للمشركين قتلُ اولادَهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء

وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله تُرِكَ يوماً نَفْسَكَ

وهواها سعيٌ في رداها وكقوله عليه الصلوة والسلام وهل انتم تاركو لي صاحبي والقسم نحو هذا

غلام والله زيدٍ ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم

من لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام

ثلثة جائزة في السعة وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير مضاف

وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها اي تسقي ندى

ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والثاني كقوله ولا عدمنا قهر وجد صبي اي قهر وجد

صبي بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح طالب

اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كان برذونَ ابا عصام زيدٍ اي كان برذون

زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي وقد يحذف المضاف بقرينة

فيعطى الاعراب للمضاف اليه لقيامه مقامه وهو اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس والغالب

نحو قوله تعالى واسئل القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس نحو قوله تعالى

يريد الاخرة بجر الاخرة على قراءة اي ثواب الاخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف

على حاله بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا

لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي

الاسد وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله او كرر مضاف الى مثل

المحذوف نحو يا تيم بالنصب تيم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور وبقي المضاف

على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني

تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظ

ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوءة عمر والتيم قوم عمر بن لجاء وعدي اخوانهم والبيت

لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير لا تتركوا عمر لكم او انتم اولاد الزنا مستحقون بالهجاء

لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي بعني مهاجاته اياي وان

لم يعطف ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف اي يعطى التنوين اياه عوضا عنه

اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس

غير منويا فيها المضاف اليه نحو وكلا آتينا وكذ نحو حينئذ ويومئذ اي كل واحد وحين اذ كان

كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي الجهات الست وقد سبقت في بحث الظرف

المجرد وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير منويا فيها اي في تلك المذكورات من الغاية وغيرها

المضاف اليه بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف مع التنوين نحو رب لجل كان قبل من قبله

وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا العدم علة البناء ح ولقلت الا فرلم يتعوض له بني للمضاف

في كل منها الشبه بالحرف في الاحتياج على الضم جبر النقصانه باقوى الحركات ولما المجزوم

من الاقسام الاربعة للمعول بالاصالة فعل مضارع دخله احدى الجوازم المذكورة

سابقا في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازات حرفا او اسما وقد مر

معناها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتدخل فيهما الان مبنى الجملة

على الاقتضاء كان الابتداء وكان واخواتها لا تدخل في الا وابلا تقتضاء مسندا اليه ومسندا

وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وهما

او الشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقد مر وجه التسمية بهما وفي التسهيل

انهما الجملتين وصوبه الفاضل العصام بشهادة الذوق وان الجزاء اسم المجموع

الجملة الثانية اذا كانت فعلية فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين وذا ابوذ

لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما الان

الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم وكو جوازا

فانهم لا ولى اي الشرط فقط مضارعا والثاني ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية بغير فاء يعني ان

كان مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع من الجزم صرح به في التسهيل وفي العبارة مسامحة

مسامحة والمراد ظ اذ لا احتمال لوجوده في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذ لا وجه

لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا

يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم

المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق

عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب لوجود

الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع والثاني بوجه نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب

ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثاني

ماضيا مستحسن لان فيه تاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب

ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان

ان يقبح عطف الماضي على المضارع الآن يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول
ماضيا والثاني مضارعا بلا فاء وهذا ابعد بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح به الرضي فانهم
جاز الجزم بها لفظا او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع والرفع في الثاني لضعف
التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليس في الاول لانه تابع له ولما شرط
مجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني زيد اتيته وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او
مضارعا انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف بالتصرف وكونه بمعنى
المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كائنا بمعنى المضارع
لا بمعنى نفي او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات يجيء فلا يجوز
دخول الفاء فيه تاثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق
المعنوي عن الرابط اللفظي ولا يمنع الجزم فيه لفظا او تقديرا البناء الاول والجزم الثاني
قبل دخول الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي ان تضرب اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب
لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا فان كان الجزاء
جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه الامثلة او جملة ماضية بتقدير

الباء اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سيأتي من الامرية
الى الدعائية او بتخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون وصفا للجملة بها وصفا بحال جزئها
كانه غير متصرفة على الاول اي غير متصرف جزئها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج
الى نفيه بل هو عدمه انما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلنا من التسهيل وانما خص
التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب
ما قبله او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق
ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقرونا لكن سقط من قلمه او من
قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وما اما اول الساقط او عبارة
عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضيها بمعناه انما لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير
او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم
ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا بد فيه اي حين اذ كان الجزاء ماضيا
بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة مصدرة
بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقرونا

بالسين او سوف او لن او ما ليكون نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال
والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل اليه الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى
ما نقلناه عن الفاضل العصام في وجه المنصوب الثانية كالجملة الامرية اي المنسوبة
الى الامر والنهيية اي المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية اي المنسوبة الى الدعاء
والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اي الجزاء لعدم تاثير الاداة فيه
لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج
الى الرابط اللفظي فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض
فالاسمية نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية وكقوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من
الله في شيء مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة وفان كنتم تحبون
ان تكره هوا شيئا وهو خير لكم مثال الغير المتصرف من الافعال المقاربة وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
مثال الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاؤه على المضي اذا كان شرطا الا قليلا
وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضي انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بامر استقبالي

وقال ابن مالك وقوعها دخل عليها ان وهو ماض بالمعنى صح

وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الي تشكرتك مأول بانه ان تظهر كونك محسنا الي كنت
شاكرا لك وان تعالى ثم تسترضع لها في مثال المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام
دينا فلن يقبل منه مثال المضارع المقترن بلن وكنحو ان ضربك زيد فاضربه مثال الامرية
او فلا تضربه مثال النهيية او فهل تضربه مثال الاستفهامية وان تكرمني فيرحمك الله مثال
الدعائية وان جئتني فليتك مكرم او فالا تنزل وان كان اي الجزاء مضارعا بغيرها اي بلا السين
وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم
تقلب معناه فضعف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى ما
مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث انها
خلصته للاستقبال اما في المثبت فظاهر واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح نحو ان
تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء
فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو
لا يخاف فيكون اسمية في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون
جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتفاعه

او فاضرب بها مع الرفع مثال للمثبت
او لا اضرب بالحذف مع الجزم صح صح

الرضي والمص ولان ما ذكره وجه الافضلية مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والصارف
عن الجزم هو الفاء كما مر ويعتبر الجزم في محل الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثاني من النوعين
الاظهر الانسب للاول الثاني لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في اللب ما تبع سابقه
في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف
هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف
اقسامه على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة
ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينته في
الامتحان ويحصر بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة على متبوعها في السعة واما في
الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام وعاملها
عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد وعطف البيان فلان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل وانسحب عليهما معا
صار الكل منسوبا اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عليه ايضا عليهما معا ليحصل
المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش

فلان

فخلاف الظ اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض
فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في البدل فلانه المبدل
في حكم المطروح فكان العامل باشر الثاني ووافقه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين
فخلاف الظ ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث على في البدل
نظير عامل المبدل منه وهو اللام ثم اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو
مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام وانما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود دون
المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما في العطف بالحروف فلان
كون الحرف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعده كما ذهب اليه الفارسي
وابن جني خلاف الظ والقياس وجعل حرف العطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم
لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق العامل واعرابها اي الخمسة كاعرابه اي متبوعها ولو محلا
او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا
اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف على مدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه

لان في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور
فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية بالجر فيه والجزم مجاز
المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا وهي تابع قائمة وهي
تابع صرح به غيره من المعمولات يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت
بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص
المفتاح على معنى ثابت في مدلول متبوعه وليدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل
الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل
تضمنا على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن
باعتبار اسناده الى فاعله الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع
بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه ولذا كان
وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه لجريان الاعراب
على ما يدل على حال المتعلق وللتمييز بينهما الاختلاف احكامهما ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان
النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد

ذي

في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست تضمنية ولا التزامية
ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان فيخرج بمطلقا اذ لا دلالة لكل منها مقيد بزمان النسبة
الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اي دلالة مطلقة
غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية
مواد ما فرده المص ثم بانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة ولذا قد يكون
في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية
على ان الظ على هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني ويجوز تعددها
لا مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد
الذهني لكن لا توصف الجملة الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
كما لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالرجل مثلك او غيرك
بالجملة لخلوها من التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع
صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدنا بها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون

الانشائية خبرا بلا تاويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية

غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدا ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب

وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة

للربط ولولاه لظننت في بادي الراي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب

اليه فوق توجهه اليها فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا يلغوه في ربط

الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو واتقوا يوما

لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوزا

مقربا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل

وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك فزيد الحسن

نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد بمعنى يوصف بلفظ يدل على معنى قائم

بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه

ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلهما فقال فالاول اي الوصف

بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منه في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى

في التعريف

في التعريف والتنكير حقيقة او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير

والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما

فالتبعية حاصلة وذكر الواو في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر او الا

في الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امراة صالحة والثاني اي الوصف بحال المتعلق في الاولين من

السبعة اي التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يحكم

وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم

فيحتاج الى انتظار شديد نحو جاءني رجال راكب غلامهما والزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة

هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين

في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال والمعرفة ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد

كابن الحاجب والبيضاوي قدمها لان بعض افرادها نوع النكرة لكونها اشرف وانفع

وكون مفهومها وجوديا محضا ما اي وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ملتبس بعينه

او بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهوم المعين من

غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل

موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير

الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان هذا لا يتناول المعرف

باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في

الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما قيل اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني والاحسن

ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه

فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع

ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع

ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن مالك الكامل في الاصول وجعل بعضهم

معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم

ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا

المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة

وان لم تكن داخلة في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعدل

عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام

العلامة

العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت

موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه

اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه

السيد السند في تصانيفه قال الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع بالاستقراء النوع الاول المضمرات

فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم

المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء

كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو راي المحققين من المتاخرين

لا بازاء القدر المشترك كما هو راي المتقدمين وقدمها لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم

لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في التكلم

ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام

بالنظر الى ما قبله والى الاعراب القسم الاول مرفوع محلا متصل قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في

الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وقد سبق في بحث الفاعل وا له

والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو وهي هما للتثنيين ولذا ذكره بعد المفردين

ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده
فقال هم هن انت بالفتح انت بالكسر انتما كما انتم انتن انا نحن انما بدأ بالغائب لانه الاسلوب
الترقي ومن بدأ بالمتكلم رعى اسلوب التنزيل والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل
ومجرور متصل لا يعرف بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا
فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير الضاربه فقيل مجرور باضافة اليه وقيل منصوب
مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام ثمانية كما جعلوا نحو ضربه ضربها ضربهما مثل هما
ضربهم ضربهن ضربك ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحوه الى آخره له لها لهما لهم
لهن لك لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم
اياهن اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني من الستة العلم وهو ما لا
يتناول غيره بوضع واحد جزئي تركه لما في الامتحان ان نحو اسامة غير داخل فيه الا ان يدعى
ان تناوله للافراد مجاز ونحو يحتمل عدم الوضع في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق ما قال ابن
الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديري كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام و
منع الصرف وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو اسامة وسبحان

على طريقة الشيخ على اى قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه
ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا والنوع الثالث من الستة
اسماء الاشارة ولم يأت الكلام على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية اى الحاضرة فيخرج المضمرات
وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس
مشاهد قدمها على الموصول وذي اللام لانها اعرف منهما لان معرفتهما بالقلب فقط بخلافها فانها
بالعين ايضا وهي مبتداء خبره محذوف ذا مبتدا خبره للمذكر المفرد اى للاشارة اليه ويمكن ان يجعل
ذا مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول ولمثناه
اى المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتداء مؤخر او ثان بتقدير منها كذا
وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا وتقلب الذال في المذكر تاء واذ العادة هي الفرق بينهما بها
ولذا جعل اصلا السائر ذكره الفاضل العصام وذي تقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء
التي هي علامة التانيث في تضربين فهي الاصل لكونها بازاء ذا وتي تقلب الالف ياء مبالغة في
الفرق وته وذه تقلب الالف هاء وسكونها في الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرها
بلا ياء وتهي وذهي بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه اى المؤنث تان وتين قال

في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا ولجمعهما اى المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء
لان الفه مجهول الاصل ولم يرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق
اوائلها اى اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار اختصاص
اما والا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما
للبعيد بخلاف فلا يجتمعان نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب
من التذكير والتانيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا
لاسم الاشارة لتباينهما او لعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع
الظاهر مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام
على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة واذا هذا فيقال في المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي
المؤنث المفرد ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي الجمع المذكر ذاكم وفي المؤنث ذاكن انما
تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم اصالته في الحرفية
وكذا اى مثل ما ذكر او لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل باخره البواقي من ذان و
الى اولاء نحو ذانك الى آخره وتانك الى آخره واولئك الى آخره فيصير خمسة وعشرين

اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب
فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء افرادهما مطلقا والجمع بينهما
اي حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر نحو هاذاك ويقال اي
يقول العرب تلك في تي واولالك في اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين في الاولى
وقصر الهمزة في الثانية وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف
من المآثر لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن
وذانك وتانك مشددتين اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات الاربع للبعيد لان
زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى فقيل التشديد عوض عن الالف المحذوف من المفرد وارتضاه
الرضي واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغي ح ان تكونا للمتوسط كما بالتخفيف
ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل منه غير المبرد صيغ
التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول لا يقدر في افادة حرف واحد فلذتين كالالف
واللام في لفظ الله واختصاص افادة البعد باللام ثم وقال المبرد الاصل ذان او تان لك جعل
اللام نونا وادغم ورده ايضا لان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وههنا ليس كذلك

اقول فكك ممنوع لوجود مثل اصراد وادمع على انه انما يحصل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع
ان فيه مزية الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء
الساكنين ولا ساكن ههنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون
فسلم وغير مفيد وان اراد لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل لبيد على انه يمكن ان يدغم
اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضي وارتضاه الدماميني ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم
يصح هذان بالتشديد مع ما كما لا يصح ماذلك وقد جاء اقول يجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع
الهاء مع البدل وان لم يجتمع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين
نون التثنية والف باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانك وتانك بابدال النون
ياء وانما ترى بالفتح وههنا بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية انما منصوبا او مجرورا بمن اوالى
لا غيره وههنا وهنا بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك فللمكان الحقيقي
خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثلاثة للقريب وما سواه للبعيد والنوع الرابع من الانواع
الستة للمعرفة الموصول بغيره وهو معنى الكسر اما الموصول به غيره فمعنى الحرف ذكره الفاضل
العصام وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزءا الا بجزئية وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدى للاستلزام

الذي

الدور بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزءا في الاستعمال واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة
الافراد تحصل بالتعداد فذمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لكماء الاشارة
في كونه من المبهمات ولا بد له اى للموصول في جزئيته من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار
اى موهو وبمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة
للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في المفرد
فضلا من المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الجزئية غير معلومة له
لا تصح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان النكرة
الموصوفة بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا بين ان يكون موصولا او موصوفا في مثل
قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظ واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع
لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص
لكنه ليس بوضعي والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور
وقال الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله كمثل
الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع

اغلب وان تغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه فيها اى الجملة ضمير عائد الى الموصول للربط
به حقه الضمير بالذكر لغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل او ظلفه اى الضمير قال الدماميني
في شرحه المراد به الظاهر كقوله ايا رب ليلى في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اى في رحمته لكن
قال ابو على منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة اولى فظهر من هذا انه في
الاصح ان العائد كعائد المبتدا كذا في التسهيل ثم قال الفاضل العصام والاصل كون الضمير
غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب
نحو قول على رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة وكوانت الذي قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه
بما بعدهما او مشبها به فلا يجوز الا الغيبة كقولك الذي قال انا او انت اذ في الذي قلنا اغناء عن الاخبار بانا او انت
وكوانا كالذي ذهب الماتين واما اذا وجد ضميران جاز المطابقة بكل منهما على خلاف الآخر كقولك انا
الذي قلت وضرب زيدا ويجوز حذفه اى الضمير كثيرا لو مفعولا وقليلا لو مبتدا او مجرورا عند قرينة
اذا لاحظ فيه بدونها الا منسيا ولا يجوز هنا لو مفعولا لكونه جزءا من الصلة وهو اى الموصول
الذي هو للواحد المذكر واللام الاولى حرف تعريف بالاجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة كوصفها
بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعه اوصافا وشيء منها لا يكون معرفة بدون اداة

التعريف

التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال
الساكنة التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا مما لا يجب بمناسبة فضلا
عن شاهد ثم القياس فيه الكتابة بلامين لان الاولى ليست بجزء منه للزومها له ولمثناه اى الواحد اللذان رفعا
واللذين نصبا وجرا وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان والجمع المذكر وفيه
في التسهيل بالعاقل الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتي كالذي هي للواحدة المونث ولمثناه
اى الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها المونث اللواتي وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معا
واللاتي بالهمزة والياء واللائي بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف الياء
اكتفاء بالكسر واللوائي بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان هذا اللواتي
جمع الجمع وذا عطف على الذي الواقع بعد ما الكائنة للاستفهام كقولك ماذا صنعت اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى
جوابه ليوافق السؤال وكونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شيء فالنصب اولى
فيه ليطابق السؤال ايضا في كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن لذى العلم لانه يتحول
وما في الغالب لغيره ولصفات ذى العلم وللمبهم امره ويستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كذا ذكره الفاضل العصام واى للمذكر واية للمؤنث والالف واللام اى مجموعهما على ما شرح

المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول
ال كما هو ذكره في الامتحان لكن هذا في الف الطاسوي ولعله تشبث في احد الوضعين على احد الرايين وفي الآخر
على الآخر الكائنة في اي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي المذكر او التي في المؤنث والنوع الخامس من الستة
المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة
من ماهيته مدخولها اما فرد او افراد نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس كما
اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اى جنسه خير من المراة اى جنسها او من حيث
وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين الآية
او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا
عهد والمعرف بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون لم يذكروه
لزعمهم انه داخل في المعرف باللام اذ اصل يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمصنف سلك مسلكهم لكونه تكلفا
والنوع السادس من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات او بالواسطة مما يصح الاضافة اليه
ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف
بالنداء وما ذا اضافة معنوية الا ما هو متوغل في الابهام كمثل وغير وقد سبق اللفظية لا تفيد تعريفا

نحو

نحو غلام زيد او زيد غلامه وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع الثالث من الخمسة
العطف بالحروف اى المعطوف باحدها وقد مر كونه بالواسطة لا استقلالا لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه
مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجيء ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال
بها كما سيجيء في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف
ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم على راى والتاكيدات الواردة بالفاء او ثم لمجرد التدريج والارتقاء
نحو بالله فبالله ووالله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب
صفة نحويا في م كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثرا لكلا المقتضيين
ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للآخر محال لم يقل به احد وهي اى تلك العشرة ولهذا احسن ما عدها
هنا وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف لزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء للجمع مع الترتيب
بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم للترتيب معها وحتى كثم معها ايضا لكنها فيه اقل وهي فيه
ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه

فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو
مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك
واو واما وام لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة
والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان حينئذ للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة
لازمة للهمزة وكونها مقدرا يليها احد المستويين والآخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما
لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب
عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو ازيد عندك
ام عمرو ولا لنفي ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب
كما في زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول وللاثبات
لا بعده على آخر ولكن في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا
وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد
لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اى العطف بالحروف وامتنع العطف على الضمير المرفوع المتصل

بارزا

بارزا او مستترا احتراز من المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما يجب تاكيده بمنفصل
ويقبح تركه بمعنى ان شرط العطف عليه التاكيد به فالجزاء شرط لشرطه بناء على ان الشرط اذا كان علة
غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يفسر
الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده باولا
كذا حققه الفاضل العصام وطالما توهم من قوله يجب الى آخره جواز كون التاكيد متاخرا عن العطف مع انه ليس
كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل المتصل
كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة
ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا
وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فيجوز تركه
اى التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه حينئذ يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف
وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به
حتى يترك الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه استحسان فكيف
يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حروفا من التاكيد لا يكفي كان

ماذكر في التأكيد مما لا يغني انتهى فالوجه انهم اشترطوا الفصل بالتأكيد او غيره ليحصل
به التفصي في التابع بالبعيد من متبوعه ونعارض قربه استقلاله على متبوعه الذي
هو غير مستقل ذهي سبب استقباح حكم العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيد فائدة اخرى
وهي ابانة استقلال المتبوع بسبب الحقيقة فيكون النص بانفصاله بغيره فلو
قال واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي
لكان اظهر وانسب وانهد تدبّر وانما جاز التأكيد والبيان له بلا فصل لكونهما
غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المرتبة
وانما جاز الابدال عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف لكونه متبوعا
غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم العيب المرتبة المذكورة نحو ضربت اليوم
وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون
اعادة الجار اعيد الخافض حرفا او اسما لانه علامة شدة الاتصال بينهما لكون
الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى كالفعل والفاعل المتصل كما ناكرا مر
فلانه توهم العطف على بعض حروف الكلمة ثم يعني التعديل بل لزم اعادة

الجار

الجار نحو مررت بك وبزيد وجره بالاول والثاني كما العدم معنى بدليل قولك المال
بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو
كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصريين في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة
الاضطرار وجوّزه الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالمسموع و
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة
له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يكون سببه باحدهما فيتغير الوجه
به ايضا كيا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب
لزوم تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم يجرد مفقود
في المعطوف وسبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا معرفة موجود في عمرو
لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا عمرو الا بالرفع ذاهب
على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم او قائما
لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوّه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه
العائد الى اسم ما او يجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عاملين واحد

بالاتفاق لان قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعمول كضرب زيد عمرا
وبكر خالدا وتتبعه حيث صرح بجوازه ولم يخف كابن الحاجب والبيضاوي
بعضهم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا
لا يقوى ان يقام مقامهما اظهر كالقاضي ما لم يظهره غير مساعد دفعا لتوهم الد
الغلط وجعل العطف في حكم الغير لعدها اعني الحال اعتمد على صحة الابتداء
المحذوف بخلف بارد لا يرضى كما في الاشباه الا عند تقدم الجار الذي هو
اصلح سواء ولي المجرور العاطف اولا على رأي وهو رأي الكسائي و
والفراء والزجاج والمروي عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المغني نحو
في الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به
تفرعه على الرفع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
بل مثال المثنى ايضا اذ تفرعه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان تفرعه
على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقسيم المجرور كما وقع في عبارة الكثر فيقع
لمثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول ثم ان مثل

التردد

الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين
جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم
ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزى هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم الشنتمري
وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل
ان في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكره في متنه والثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسب الى
ابن حاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز
بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب وان استلفاني التعليل
والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف
مقدر يدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل والثالث التأكيد والافصح التوكيد
كذا في مختار الصحاح وهو في اللغة التقرير فتوهم ان البدل بالاتصاف بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة
مثله لانه قد يكون العاطف في اللفظ لما ترى فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل
العصام لو اخّر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد رعى ذلك
في ذلك الفاضل المحشي ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدل صريحا على ما يدل

جنس التأكيد اكتفى به لانه اسمه عليه ثم ان ذلك التقوية قد يكون هو المقصود الكلي
وقد يجعل قرينة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فظهر عدم الاختصاص
بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان الكاشفة والصفة
الايضاح لا التقرير فلا يلزمه ومن التوكيد به مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقرير جزء
المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليها وهو قسمان لفظي يسمى به لانه يقرر لفظه
كمعناه بخلاف المعنوي طرابجي وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما في
الحرف الاخير او مرادفه في الضمير المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسما او فعلا
او حرفا او مركبات قال المصنف رح ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن
حاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلق لا الى التكرير الذي هو
التأكيد الاصطلاحي او تخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم
عدم اختصاص بالفاظ محصورة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد
او حسن حسن وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم في جواب اقام زيد
وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء

بالفاظ

لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد
النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو دراهم ورجال
وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد
بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها و
الزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه وكلاهما
للمذكر وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني الرجلان كلاهما والمرأتان
كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة
كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة
بالصاد المهملة او...
كلها بمعنى الجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية
جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا
ما يفترق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصور الا في ذي اجزاء و
واذا لم يتبع انفراديهما لم يكن في التأكيد بها فائدة وهذه الثلاثة لعدم ظهور دلالتها على معنى

فاعل بدل
الجمعية الاتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل
العصام لا الجمع لظهوره لانه عليه يقال تبعها ذات ظلفها او ترببه في معنى فقوله ولا يتقدم
هذه الثلاثة عليه اي اجمع اذا اجتمعت معه ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصد لما في الفصيح
وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني
الى الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفسيرية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا للبس
بالفاعلية في المستكن وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويبطله انهما بالمعنى المذكور
لا يكونان الا تأكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس ثم ان المراد بهما ذلك المعنى
فيهما تأكيدان او غيره فيهما فاعلان فانهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للمحل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التأكيد
وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان في غير التأكيد الا مبتدأ فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه
او عينه وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين بيانه
حكمهما ومع وجود الاختصار في الكلام ثم بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان

ذوات

ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها
وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل بيان
الحكم ببيان الذات ولا يقتضي للفصل بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل وفي اللغة الخلف
والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان على ما في الكافية
وهو ما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامي حيث قال اي يقصد النسبة
اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيء في مثل جاءني
زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبته الى
الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل هي مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة
من ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في البدل
الغلط او حال نسبته من التقرر والتمكن في الذهن كما في البواقي وخروج البدل من المنسوب شيء
نحو ضيعني زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة منسوبه الى شيء وما اختاره المص عم من قوله بالنسبة
مما صوبه الفاضل العصام دونه اي المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب قيل

يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصد المتكلم ابتداء يبدو له فيعوض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما
مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق
القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ابهام الغلط
وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدء بدا نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت
ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل ونسيان المقصد وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك
ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان
لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والكلام
لا يصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يفرقون عنهما والا وساط
يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان وينقض التعريف بصفة اي وهذا وابهذا في
يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا قال الفاضل
العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اي بدل هو الكل من الكل وهو المبدل ان صدقا
اي البدل والمبدل منه الكلان على شيء واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك
وبدل البعض اي بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج

نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر
ان كان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على
الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اي نفس السامع بعد
ذكر الاول وهو المبدل منه وتتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد
ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد والثوب وغيرهما
وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في
جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اي بدل مسبب عنه
ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره فيشمل اقسام الثلثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر
من الغلط ما هو الصريح ومع انه لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الى آخره ان رجع ضميره الى بدل الغلط
مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم كما اعترف به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة
المثال بقي القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي فانها
شاملة لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رأيت رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه
ببل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه

نعريفا وتنكيرا كما في الوصف كجاءني رجل غلام زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما
فيهما انما وجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصد انقص من غيره
من كل وجه نحو قوله نحو بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من
الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى وانقص دلالة من الظاهر فلو ابدل
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصد انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي
لتغاير مدلوليهما ابدا مثالها اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح
متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة
الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية
عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان له فجميع ما ذكرنا من المعمولات على ما ذكرنا
ثلثون وانما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره خمسة وعشرون زاد في المرفوع اسم باب
كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر
بعد المجرور المجزوم

الباب الثالث في الاعراب

تذكر ما سبق وهو في الاصطلاح

شيء حركة او حرفا او حذفا جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكر كلمة في تعريف العامل فلا نقض
بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط
كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمان ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب
حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلون او تقول مسلمين مؤمنين
مصلين وكذا التثنية وملحقاتها والكلمات الست المضافة فلمان ومسلمين مثلا مترادفان في اصل الوضع
الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكونهما اسمي
دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل لطهما دال على المعاني الموجبة للاعراب ويتعدد
الدلالة في بعضها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب بالحركة صفة
هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه
يختلف به اي بسببه صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخرا
عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد والجاري كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون على ما هو
المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها فاكتفى بها للاعراب بمعنيان عام وهو ما اقتضاه العامل مطلقا
بتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري

او في نفسه فحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعامل

وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم

ان يكون المعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر للاصطلاحي والا ينتقض التعريف بجزء المحلي

الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور

بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحل

المذكور من الحد ومع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام

ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته ليكون المانع عن ظهور

نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقدير بين ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة

اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود

لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا المحلي به ولو اريد بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسيره

او محل عليه اولم يعتبر فيه قيد الواسطة واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنها

واما النقض بالواسطة فمدفوع بان المتبادر من الباء السببية القريبة وهي من البعيدة لكن يأباه ما نقلنا

وتعريفه للعامل وكذا اي للاعراب مطلقا متداخلة اي يدخل اقسام بعضها في اقسام الآخر لان هذه تقسيمات

منعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والانفصال بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الحاصلة من تقسيم

وهذا كتقسيم الاقسام تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما اما معرب او مبني

التقسيم الاول منها تقسيم بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه فنقول هو اي الاعراب اما حركة وهي الاصل في

خفتها وكونها ادل على المقصود لذا قدمها او حرف وهي ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن

يكون اعراب المعرب يقتضي ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدهما للجزم

ولذا اخرهما والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة

لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة

واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين

والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع اي

مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة وهو ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيم بحسب المحل

فهو اي المحل الذي بحسبه هذا التقسيم اما معرب او ملابس بالحركات المحضة لا مع الحذف او بالحروف المحضة

لا معه او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات المحضة اما تام الاعراب

ملتبس او معرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث غير تابع بعضها البعض في بعض الاحوال

بالضمة رفعا اي مرفوعا او حالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة

يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة

اخرى فاوجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله فهو اي تام الاعراب مما بالحركة المحضة الاسم المفرد

لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن

السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص المنصرف فانه لا يحتاج الى علة وبيانه

وما يخرج منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجيء احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن كل

الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجيء

نحو جاءني رجل ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او ناقص الاعراب بالحركتين فقط

وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالضمة رفعا وبالفتحة

نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد و

مررت باحمد وسيجيء ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي

الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله

واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو اي ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل

نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجيء نحو جاءني مسلمات

ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني وهو ما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات

المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلثة في الاحوال الثلث على ما هو الاصل كما في الاعراب

بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اي تام الاعراب مما بالحروف المحضة

الاسماء الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا

كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجيء المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف

لكنهما ليسا بتامي الاعراب واعراب المكبر بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ المصغر بالحركة لا

بالحروف نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها

فان آخرها غير ثابتة في حال الافراد سماعا

ثابتة في حال الاضافة كما علمنا بخلاف دم ويد فانه نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فشبهت

حيث ليس بحرف زائد فيها المراد بالحرف عدم التلفظ في القلب في نحو

الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فانقلب الى هيهنا

بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لم يرد الاخر

وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا

اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف فتنافيا ولما لزم التحريك

في التصغير بسبب سكون ياء عاد الى اصل الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو

رفعا هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في الكافية

والقلب والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده

للجمعية والتغير في كرتين وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد كغفي الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه

وعشرون واخواتها اي نظائرها من ثلثين الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون رجلا و

ورايت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا

وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا

وكذا كلتا بلا تنوين وكلا بلا اضافة قال الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر

لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما

ومررت بمسلمين واثنين وكليهما وجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة

واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس مع الاصول الثلث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق

بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرا في نحو ضربا ويضربان والواو لكونه

اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتح ما قبلها فيها وكسر في الجمع لذلك

بجزمه

هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم يتمحض للاعراب فتمحض الحركة فلزم الجر وايضا لم يمكن الحاق التنوين

الدال على التمكن لعدم التقاء الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني

سقطت بالاضافة علما بالشبهين وكسرت في التثنية وفتحت في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد ثبت في العلامة الاولى

بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخوته ظاهر لانه كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فراد اللفظ مثنى

المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الحق بالاصل الاخف جانب اللفظ والى المظهر الفرع جانب المعنى مع

ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم

النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف لا يكون الا تام الاعراب وهو اي الثالث قسم

لانه محذوف اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره ضمير مرفوع بارز

الا اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في عرفهم ما ليس آخره حرف علة

رفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى ان ليس المراد بهما علم القافية

والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب

القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور الذي لم يتصل بآخره ضمير ان كان آخره حرف علة

واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الآخر الفا

وجزمه بحذف الآخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو

ولن يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما بالحرف مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اي

الرابع الفعل المضارع الذي اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون الذي هو لجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل به

لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتي فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير المرفوع لما عد

جزءا بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه

بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب

يناسبه في جريه اصلهما وكونهما علامتي الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه في

الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي

ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الى آخره فالمجموع اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم

بحسب المحل تسعة ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان

منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام

اخر لا بد من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال والمراد في الاصطلاح بالمنصرف سمي به لكونه صرفا في الكمية ولذلك

المكن او لرجوعه عن الاتيان على الفعل بالمشابهة او لتغيره بدخول الجر والتنوين او للازدياد به قدر لا صالة

ولكون مفهومه وجوديا ما اي اسم دخله الجر بالكسر لتبادره للاصالة كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل

وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف كي به لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب

بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه القبول فيكون ذلك واسطة بينهما كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر

بالكسر قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين للتمكن لانه شابه الفرعيتين

اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة ولكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر

والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجري عليها الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب

بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وهي لا تتيسر الا بالتفصيل الآتي بل الجميع دون الفعل منها

بحيث جاء الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح به في الامتحان

ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع المعرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاحكام

في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو

ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور

نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد

جاء في الشعر فصال الاعشار والبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس

ومخمس ومسدس وسداس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بلا كلام بل المسموع مع
ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده
في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا في فعال في العشرة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع
لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس ونحوهما
ايضا وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرير والاصل تكرير اللفظ ايضا فاصل جاءني
القوم احاد وموحد جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقي و أُخَر جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه
في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد
منها علم انه معدول من احد ما فقيل انه معدول عما معه من لموافقة المعدول للمعدول عنه في التنكير
وقيل عما مع اللام لموافقته للموصوف افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب الى كونه
معدولا عما مع الاضافة لا توجب التنوين او البناء او اضافة مثلها كامر وليس في اكثر شيء من ذلك
وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرض ما في الاصل
المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاء في الرجل والرجل الآخر وجاء في رجل ورجل آخر
لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا مذكورا اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل بالاولين فرض

فقيل

المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احد الصورتين منعت تلك الالفاظ او مثلث حال كونها
صفات اذ لو كانت اعلاما للمذكور صرفت على الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله لكن
ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو لا ثاث لم تنصرف بالاتفاق للتأنيث
مع العلمية لكنها لا تكون حينئذ مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ
العارض صار اصليا في المعدول لا اعتباره في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع وبصع حال كونها جموعا فانه
جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالى فهو معدول عن احدهما او جموع
شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل
التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا يفره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاصح لانه بتقدير جميعهم حيث
لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملائمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملائمة تقديرها وقيل التعريف
الوضعي وهو التعريف بلا ادات فهو شبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيده بالصفات كما
في الاول وانما قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كاسبوع ونحو عمر وزفر وجل
اسم نجم من المختص وقزح اسم جبل من المزدلفة حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري
والعلم ولعلم نكرة اعلاما بان نكرت لا نصرفت لبقائها على سبب واحد وانه في قيس وهو

ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه
باداة السور الكلي في قوله وهو كل علم على وزن اي بهيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم
الا منقولا عن الفعل او العجمي كضرب مجهولا وشمر مشددا للعين علم الفرس الحجاج معناه في الاصل
اسرع في المشي وبيع منقولا من البيع وانقطع واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي
معلومة ومجهولة وكذا فوعل مجهولا او في محل اوله اي الوزن او مجاز بالحلول احدى زوائد المضارع الخ
لها نوع اختصاص به وهي حروف اتين حال كونه في الوزن غير قابل للتاء المتحركة للتأنيث لانا
لو جعلناه بحرجه عن كونه وزن الفعل لا ختصاصها بالاسم ثم لما كان معها غير
منصرف للعلمية والتأنيث كيعملة وادملة اذا سمي بهما فيدخل في حده كل علم فيه
تاء التأنيث لا على وزن الفعل كما لا يخفى نحو يزيد وتغلب ويشكر واحمد والسبب العلمية ووزن
الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن افعل موضوعا
للتفضيل والصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف
والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل
والصفة ليس له احتمال التاء بل عدمه قطعي اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث

الثاني

الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير عربي في الاصل استعمل في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا
او اسم جنس نقل على فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان يكون علمية في العجمية وما وقع
من التعميم للحقيقي والحكمي في جمع بين الحقيقة والمجاز بلا قرينة لزوما والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول
دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان وجه
الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب
والتغيير فيكون كاللفظ العربي فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو اي والحال ان ذلك الاعجمي زائد حروفه على
الاحرف الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل على الامام راوي نافع
لجودة قراءته فدعاه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم بها شاهدان للزائد على الثلاثة الاول للثاني والثاني للاول
وشتر وسقر فتوح منصرف اعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتأنيث المعنوي بدليل
اعتبار ههنا في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند وهذا للزمخشري وقد زيفوه بان التأنيث امر حقيقي
وله علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اتفاقي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التأنيث
في نحو هند واعتبار العجمة في نحو نوح واعتباره في نحو ماه للتقوية لا الاستقلال السببية وانه لم يسمع قط
منع الصرف في نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التأنيث لان

اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة
اذ لا علامة لها حتى ليسد مسدها شئ فلا وجب للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد
والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثر ونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب
طولا مؤديا الى القلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو جعفر بخلاف الرباعي وهذا السيبويه واكثر النحاة و
ارتضاه الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما انما
يقعه وقلعه وانما يظهر الثمرة في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذا الرضي
وكل مؤنث علم اولا بالالف مقصورة كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لا لما قبلها والتسمية
بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار الشبه فافهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين للزوالها
الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل وحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية ورده المص
بانه ان ارادوا عموم السلب في التاء فهو ممنوع لما اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم وكذا الالف
نحو ذكرى وغزاء وان ارادوا مجئ التاء للوزن مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل
والممدودة في افعل الصفة الا ان يقال من موانع عدم تغير الصفة والكثرة ولكن ليس بقوى الالف ينفع
الهمزة قلب التاء ها وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الهمزة فالحكم للغالب

والنادر

والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا نحو فاطمة
وحمزة او تقديرا انما شرط فيه العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها
وضعت فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهو اى وكذلك العلم الذى فيه التاء
تقديرا زائدا حرفه على الاحرف الثلثة علم المؤنث اولا نحو زينب او هو متحرك الاوسط حال كونه علم المؤنث
نحو قدم اسم امراة وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط ضعف التاء
المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شئ في اللفظ مقامها قلو بالوسط والحرف الرابع قائم
مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عقيرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع
بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز مثل حبلوى والجمزى وان لم يكن مؤثرة في الثلاثي الساكن
الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما في سماه تانيث كما في
الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث وقيل لسلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد
السببين ومزاحمتها التأثيره ورده المصنف رحمه بانه لا طائل له اما اولا فلان تاثير العلل ليس
للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها
الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظاهر واما ثالثا فلان الانصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور

بدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته لا الخفة والمقاومة سيان في الحالين ولو كمى
اى بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التانيث حيث لا يقوى به الا القائم مقامه بالذات فلو كمى
بالزائد على الثلثة منع لو تانيثه اصليا والا فمنصرف في كل حال ككل مكسر بغير تاء فان تانيثه بتاويل
الجماعة ولا يلزم بجواز تانيثه بالجمع فمثل كلاب اذا كمى به مذكر صرف ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط
يجوز صرفه لضعف تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال ليتحقق
الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم ليأس من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان
مركب من اسمين في الاصل لان نحو النجم وبصرى علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته
فكانهما لا تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتابط شرا على المحكيات فلا يظهر
فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل واحترز به عن مثل عبد الله وضاربه
زيدا لانهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت في المضاف الصرف فلا تؤثر في المضاف اليه
المنع لانه غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر الا حرارة والماء الا برودة ولا التي صوتا
في الاصل مثل سيبويه فانه مبنى او محكي بناؤه ولا متضمنا لمعنى الحرف في الاصل عاطفا او جارا كخمسة
عشر وجاري بيت بيت علمين لانهما محكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة

هذين

هذين القيدين كما اصاب في زيادة اسمين لكن لا بدين ان يزيد ولا معربا فيقول العلمية احترازا عن مثل صوما
ناطق وزيد ان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا
ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر
واشمل والمنع والتانيث اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما سيجئ وسبب المنع العلمية
والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان في الاخر لا اصليتان ولذا كانتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما
بالفي التانيث قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين علما ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق
المشابهة بهما او وصفا لا يدخله التاء لامرين كتحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب الالف والنون والعلمية
وسكران مثال لوصف له مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال لوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها
والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع حاليا او اصليا كحضاجر تحقيقيا او تقديريا كسراويل على
وزن فعالل او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه الف بعدها حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها
ساكن ونحو في الاصل لجوار فانه غير منصرف على الاصح وتمثل دواب وجه الاشتراط اختصاصها
بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية في البعض ولذا كمى منتهى الجموع فيقوى الجمعية بل يقل
بلا ها ولا يا احترازا عن مثل فرازنة ومدائني بناء على ان المتبادر كونه على وزنه احدهما بدون اتصالهما

وهو الظاهر من المثال بناء على ان المختار عندهم كون التاء في مثل فرازنة جزأ خيرجي بانفصاله على الوزن المعتبر فلا حاجة

الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان نحو مساجد ومصابيح دون التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على

ان المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن

بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له

وزن عروضي ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه اى لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال

الكسر والتنوين لا ترى من توبيخه لضرورة الشعر بان يخل بالوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله

صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * والثاني كقوله * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك

ما كررته يتضوع * او للتناسب اى ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف نحو سلاسلا على قراءة

نافع والكسائي صرف ليناسب اغلالا بعده ونحو قواريرا ليناسب قطيرا بعده وكل ما لا ينصرف اذا

اضيف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف حقيقة وجد فيه السببان او لا لدخول الكسر عليه وعدم

دخول التنوين للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاكرم مثال قدمه على المثال الاول لئلا

يقع الفصل بين المثال والممثل واخر مثال الاول ولا مي الى لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم الثالث

منها تقسيم بحسب النوع وهو اى الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب هما مشتركان بين

اوله: ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا *

اوله: هنيئا لارباب النعيم نعيمهم * وللعاشق المسكين ما يتجرع *

الاسم والفعل غير مختص لكل منهما بكل منهما لكن معناهما في الاسم على الفاعلية والمفعولية وفي الفعل

ما يشبههما فمعناهما المشترك على الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص

بالاسم لا يوجد في غيره معناه على الاضافة وجزم مختص بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع

اى علامة هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة

من الحركة والحرف واما عارا اى من جملة نفس الاصناف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف

وهو ظاهر اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو اى واو جمع المذكر السالم والاسماء الستة في الاسم والف اى الف

التثنية في الاسم ونون اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في الفعل وعلامة النصب فتحة

فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم الذي هو الجمع المؤنث السالم والف في الاسماء الستة السابقة

وياء اى ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة

في غير المنصرف وياء اى ياء التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة من

من آخر المضارع الصحيح الذي لم يتصل بآخره ضمير وحذف الآخر من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر

وحذف النون المذكورة والتقسيم الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيم بحسب الصفة وهو اى

الاعراب بحسبها ثلثة لفظي يظهر في اللفظ اى لفظ ما له الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور

وتقديري ومحلي فلنذكر الاخير بيانا حتى يعلم ان ما عدا هما لفظي لانحصار الاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث

لان من مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة لما سكن آخره لمجرد التخفيف او للادغام

فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم مالك يوم الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع

حركة آخره بحركة غيره اعرابية او لا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر

الدال على قراءة الحسن البصري ونحو بازيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب بالجر الجواري في خرب اذ ليس

حركة آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدماميني فيكون القسمة بالجر للشكلة

اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال الآخر بالسكون والثاني بالمحكي

للاشتراك في اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه

غير الاعراب الحقيقي اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كالمحلي ولا يكون التقديري الا في المعرب الاصطلاحي

كاللفظي وذلك التقديري في سبعة مواضع وجعلها البيضاوي ثمانية والمصنف نقصها وجعلها

ستة بان ادخل في الثاني ما جعله رابعا وجعل العاكس مشتملا على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا

وزاد الخامس والسابع فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد آخره الف وان حذفت لا

لالتقاء الساكنين لا لمجرد الخفة فهو منوي لا منسي فيكون كالملفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه

في الاحوال الثلث تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه

ونصبه تقديري لوجود ذلك الالف في تثنيته العالين وجزمه بحذف ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو

يخشى ويخش الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني ما اى اسم معرب مطلقا اضيف

الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده

في اللفظ نحو سلماى وسلمي وبمسلمي بالتشديد فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم

القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فالاول تقديره كما في الاول اى نحو جاءني

مسلمي اصله مسلموي قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره اى غير جمع المذكر السالم فالكل اى كل اعرابه تقديري

سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر

اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده

في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافهما ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور

اذ الاضافة الى المضمر لا يوجبه نحو غلامك وغلامه نحو غلامي دابي ورجالي ومسلماتي والموضع الثالث

اى اسم معرب مطلقا في آخره اعراب محكي اى حركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب مجاز بالكون آخر لسبب

باعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا للزوم

اشتغال الاخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في اللب
حال كونه اما جملة في الاصل منقولة في الحال الى العلمية نحو تأبط شرا فانه
الصحيح انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قيل العلمية او مفرد اى قول
القوم الحجازي واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب
كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا اذكره منصوبا اعادا بان السؤال
عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال ضربت زيدا ونحو دعني
عن تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية لمن قال الك تمرتان وكذا اى كالمذكور في
كون اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالاخر على مركب جزؤه الثاني معمول في الاصل لما الا اعراب له اصلا فلا يمكن
اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد اعلاما فان كلا منها معمولا
في الاصل لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو
مضروب غلامه علمين من العلم المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل فان اعراب الجزء
الاول اى الاعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال لكونه جزء الكل زيد بل للمجموع على ما هو
المختار عنده كما حقق في الامتحان منهما اى من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه لفظي لظهوره

في لفظ

في لفظ ما له الاعراب وان كان في وسط لكونه محل له اعراب في الاصل ولمانع في آخره وذلك اولى من اهدار
الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له بحسب العامل فان رافعا فرفع وان كان ناصبا
فمنصوب وان جارا فمجرور والثاني مشغول باعراب الحكاية اى باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب
المذكور مع انه الآخر او ما في آخره بناء ويحكى والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما
فانها اذا لم يكن على ما يكون جزءا مبنيين كما يجيء واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديري على الاشهر لانتفاء
موجب البناء الذي سيأتي وتعذر ظهور الاعراب في لفظ لمانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل
العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الامتحان والموضع الرابع ما اى اسم او فعل معرب في آخره الاول ترك في
كلمة الاولى ياء مكسورة ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون
اعرابه لفظيا كما في يد فان كان كذلك المعرب اسما فرفعه وجره تقديري للزوم تسكين الياء المذكورة
لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها القاضي وقاضي وقاضي البلد
وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان تقديري لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة
ان لم يلحق بآخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون محليا وان غيره يكون
لفظيا في الاحوال الثلث نحو يرميان ويرمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا الى آخره نحو يرمي هو وترمي

انت ادهي وارمي انا ونرمي نحن والخامس منها فعل آخره واو مضموم ما قبلها اذ لو لم يوجد كم كذلك
فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا اى كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها تقديري لمثل ما مر
من استثقال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحق بآخره ضمير مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا
كما مر نحو يغزو هو وتغزو انت ادهي واغزو انا ونغزو نحن والسادس منها اسم معرب اعرابه بالحروف ملاق
لساكن بعده اى كلمة في اولها همزة وصل تغير للساكن فانها تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكنان
فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفرد المكبرة المضافة الى
غير ياء المتكلم فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم
ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا
نحو مصطفون ومصطفين بفتح النون في النصب والجر فتحرك الواو دفعا للساكنين بالضمة
للجنس والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره في اللفظ نحو
جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورأيت مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما
وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان اى الواو والياء للساكنين فيكون اعرابه تقديريا
في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربو القوم ورأيت ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وان كان

ذلك

ذلك الاسم تثنية فرفعه تقديري لحذف الالف للساكنين وفي النصب وجره لتحرك الياء للساكنين بالكسر
للجنس فيكون اعرابه فيهما لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورأيت غلامي ابنك ومررت بغلامي
ابنك بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف اى الذي وقف عليه
نائب الفاعل بالاسكان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحروف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون
فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة اولا او كان في آخره تاء
التأنيث فاعرابه في الاحوال الثلث اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلث مثال
لغير المنون وضاربة كذلك مثال لما في آخره التاء وضاربات مثال لما للمنون بغير التمكن وان كان منونا
بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بها اى حال كونه بلا تاء التأنيث او بلا هاء منقلبة عنها فرفعه وجره
تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف فيكون لفظيا لاقتضائه فتح
ما قبله الذي هو النصب نحو زيد فانه يقال جاءني زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورأيت زيدا بالالف
واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في نفس لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما
الاسم الاول او الآخر بدل الثاني الكلم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محكي لما عرفت انه لو اشتغل
بمحكي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة الى

الى ان النصب للمجرور فقط لا الرفع اى الجار لان الجار آلة ووسيلة فى افضاء معنى العامل الى المعمول

فهى اذا من جملة فلا يكون من جملة المعمول كذا فى الامتحان وكذا الجملة فى ضرب زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع

المحل على الفاعلية او منصوبه على المفعولية فى الاول والنائبية فى الثانى والثانى نوعا المبنى

العارض الذى يتوارد عليه المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التقديرى انما يكون

فيما يستحق الاعراب فى نفسه ولكن فى آخره مانع والمحلى فيما لا يستحق فالمانع فى نفسه والاول معنى

كون الاعراب محليا ومقدرا فى النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب لتوارد المعانى المقتضية

عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن فى نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا

لكونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا

ويبقى مجرد المحلية والاستحقاق فسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا كما يا زيد

وادعو زيدا وزيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقولهم وافتقار موسى فانه بخلاف المبنى الاصلى

فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعانى عليه لعدم دلالته على المعنى المستقل بالمطابقة

وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور فقروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه

محليا انه فى محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلى قد يكون فى ما لا انهم اتفقوا على ان التابع يقولوا المعرب

ان زيدا فى مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما كونه تابعا شرا على فالثانى

انه معرب اعرابه تقديرى لكون المانع فى الآخر فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالمعلية

المانع فى يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع فى نفس اللفظ

لا فى الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما فى الباب ان ذلك المانع اوجب فى الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلى

باعتبار المانع الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقى الثانى صار الاعراب تقديريا كونه تابعا شرا على الصحيح

اى جاء هنا كلامه وهو المبنى عارضا او اصليا بالاستخدام ما اى كلمة كان حركته وسكونه اى حركة آخره وسكونه

لا بعامل اى لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل فى البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجئ

وبما ذكرنا لا يرد ان الكلمة المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشرى

وهو كونها معربة موقوفة صرح به فى الامتحان لان حركتها وسكونها بعامل لو دخل عليها ملتبسا بخلاف المعرب

فانه ليس كذلك وهو من اعرابه اى اوضحه اظهره فالمعرب محل اظهار المعانى لانه محل المظهر اعنى الاعراب

ومحل الشئ محل لوصف فهو اى المعرب مطلقا ولما كان هذا التفصيل المسبوق معطوفا بالفاء لان مرتبته بعد

مرتبة الاجمال ما كلمة كان حركته وسكونه اى حركة آخره وسكونه بعامل اى بسببه بواسطة او بدونها فيشمل

مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشئ على ما يشوه تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شموله بهذين التعريفين

للمبنى والمعرب بالحروف مع انهما مذكوران فى الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما بالحروف بعدم جعل اله

التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره فى الاقسام وانه لو اراد الشمول بهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما لصدق

المبنى على المعرب بالحرف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده يحصل صفة له وهى الدلالة ولا دلالة له

فى المبنى حتى يراد به هذه الصفة كما فى المعرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريفى ابن الحاجب لعدم حصول الغرض

الاصلى من التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات

حتى يعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيدانه مع اختلالهما فى نفسهما لانه اطلق المركب

واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التى توجب البناء

وهى مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمعنى الاصل الحرف والماضى والامر

بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط

بهما بالوقوف على الاستعمال فى الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريفى

الجمهور وهما ما لا يختلف آخره بعامل وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم المبنى

واثره المترتب عليه من حيث هو مبنى وليس كذلك اذ الحكم واثره المترتب على بنائه ثبات آخره على

هيئة مخصوصة ولذا وقع المطرزى بما وقع المص عليه به بعد تعريف المعرب بالاختلاف والمبنى مطلقا

ولم يظهر لنا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول الامر على نوعين مبنى الاصل اى مبنى هو الاصل والمبنى العارض

اى مبنى هو العارض والاول اربعة الحرف قدمه لكن له فى الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضى فانه

قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كالامر والماضى قدمه لكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين

قيد للاحتراز عنه عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كالامر والجملة من حيث هى اخرها عن الجميع لكون

بنائها مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد جزئيها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعانى المقتضية

عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابقى واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهى مفقودة

فيها ايضا كما لا يخفى والثانى ايضا على نوعين لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا

وهو اى المبنى اللازم المضمرات وجه البناء الاكتفاء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة

على المعانى الخفية عن دلالة الاعراب عليها التى هى الغرض منه وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به فى

الامتحان فى بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف فى الاحتياج الى الغير وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب

والفصل واسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهى لعدم استقلالها معنى حرف لكن لم يوضع

لها حرف كما فصل الرضى وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه وقيل لاحتياجها

الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق

والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير
اى واية لانهما معربان ما لم يحذف صدر صلتهما لالتزام فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد
كم رجل وكم غشرك لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجئ ان الاضافة فيها الكلا
اضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى
محذوف منوى فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
وينبغى ان يستثنى منهما من الاسماء الاشارات تثنيتهما لان الحق عنده كونهما معربة وبين وجهه في الامتحان
بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا الطريقة واحدة من الاعراب ويدل على
اعراب الجزء الاول من المثنى مع بنائه في غيره كما سيجئ واسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبنى الاصل اعنى الماضى
والامر في المعنى او الفعل الذى الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب كان بمعنى التضجر واوه بمعنى التوجع
واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات
من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم لكان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار
بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث نحو قطام
اسم امرأة فقيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبنى الاصل

ورده المحشى بان جهتى المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة
كما سيجئ فان قيل لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا
ولانه لم يرض به الرضى حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل
في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية انتهى اى بلا
داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية
اليها كخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذه الثلثة
العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف اللفظين في معنى لا يكون
احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع
صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف
عند اهل الحجاز تقييد للاخير وهو معرب عند بنى تميم الا ما في آخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
لانهم للامالة لا يكتفى في ذوات الراء والمصحح لها كسرة فالتزموا بناءها وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في حكم
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرق مختلفة وقال المحشى
وفيه ان هذا يقتضى اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل

والحكاية عن الصوت بنفسه فقصدوا غاية المشابهة فمنعوا عن الاعراب لئلا تنقص وتحريك الآخر نحو غاق
في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري كذا ذكره في الامتحان فعد هذا القسم من المبنى ليس كما ينبغى
او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع التشديد او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير
قال بعض النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضى وارى انه الحق لدخوله في حد كذا في الامتحان
فلا وجه لعد هذا القسم قسما من المبنى على حدة فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا في قسم ثالث
للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كاخ عند الاعجاب ووى للتندم واه
للتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا لك دخل في القسم الاول
وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها
علة للتصويب على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في نظم التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض المركبات
اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد
بناء جزئيه وهما الكلمتان وهو اى ذلك البعض كل كلمتين في الاصل او في الحال فيشمل سيبويه واشباهه ليس
احدهما عاملة في الاخرى في الاصل سواء كان الاولى محلا لها اعراب او لا احترازا عن مثل تأبط شرا ومثل
عبد الله ومثل من زيد وان زيدا اعلاما اذ ليس منها المحكى اعرابه تقديرا وينبغى ان يقول كخمسة عشر فى بعض

وان ضموا ما ذكره الحجازيون للفا ما ذكروا الكفاية ان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الآن يضم
ما ذكرنا والحصر للاصل دون الضمير والاصوات وهو اى الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكى به صوت اى
لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او الجمادات كغاق
والحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما بشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت
الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما شابه به صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية بالآخر
القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع
فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه حينئذ لم ينحصر المبنيات فيما ذكر والتعليل بانه اسم لا صوت
بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام
الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات
والتعليل بانه يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثانى نفس ما صوت والداخل في الاول
حكايته ثم قالوا في سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار
مذهب الزمخشرى اى كون غير المركب معربا بالقوة ويدل عليه جواز التقاء الساكنين في نحو زيد مع امتناعه
في نحو ابن وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت ما فيه من الجهتين والذى عندى انها لما تقرر او تعذر

للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يعقولهم لاسوشيين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل

حيوان ناطق علمين لما قربل لو قال لفظ الجايين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان

جعل المجموع اسما دالا على معنى واحد وان كان الثاني صوتا مبنيا اى الجزآن واما الاول فلانه ليس محلا

للاعراب لكونه جزا حقيقيا من الكلم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب

وهذا اسلوك مسلك الغير والا فقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبني قبل الحكاية وبعدها معرب باجرا

تقديرها وكسر الثاني عند الوصل لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول للخفة

نحو سيبويه معناه قبل العلمية رائحة التفاح وهو التفاح او الزايج اياه اى الواجد ريحه كني امام النحاة

عمرو بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني الاول على الفتح

لما مر ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلدة بالشام مركب من بعل الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد

من بكه اى رحمه او من بك عنقه اى دقها وحضرموت اسم بلد وقبيلة وهما كانا في الاصل جعلا اسما واحدا

وعلى السكون ان كان آخره حرف علة لثقل الحركة عليها من حيث هي حركة وان فتح نحو معدي كرب و ﴿وكانت﴾

اعرب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هو المجموع لا الثاني

فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه وآخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا على اللغة الفصيحة

متعلق

متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاعراب فيه لفظا او تقديرا على حسب العامل وقيل يجوز في

معدي كرب فتح الياء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة فيجري مع منع

الصرف على رأى ان قدرانه اسم مؤنث لما اذا قلنا ان كرب للكرية وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك

ومررت ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلث ومع الصرف على رأى آخر ان قدرانه

اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلث ويبنى

الثاني ايضا على رأى تشبيها له بخمسة عشر ووجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس بإضافي

بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الاصل على

ان التشبيه بخمسة عشر ووقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا

كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر وان لم يجعلا اى الكلمتان اسما واحدا ولكن

تضمن الثاني حرفا عاطفا او جارا فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا اى اللفظان او الجزآن قيل اما

الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال المحقق

وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء فيما

سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك

في الاول تشبيها له بالمضاف صيغ
بسقط تنوينه بالتركيب فيجري
صح صح

الجمهور على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون ان كان آخرهما حرف علة كما مر نحو احد عشر واحدى

عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادي عشر وحادية عشرة والزائد عليهما منتهيا الى تسع عشرة

وتاسعة عشرة يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول

او الواحد فقط وهو الثاني والتضمن في الاول ظاهر لا في الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس

ان يكون المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر

واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد

من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه

ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد ونحوهو اى فلان جاري بيت بيت

اى ملاصقا بيتي وبيته او بيت منه منتهيا الى بيت مني او ملاصق بيت في يعني به الجار القريب ونحو بين بين

اى وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشيء بين بين اى بين الجيد وبين الردي اشار بهذا الى ان هذا

الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى لفظ بني اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول و﴿اثنين﴾

وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض

بمثل خمسة عشر لا يخفى وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحدا وهم الذين يقولون باعراب هذان

واللذان

واللذان وان حذف النون للايجاز المطلوب وايناس الحذف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني في منزلة

منزلة نون اثنان فكما لا يبقى اثنان مع النون لا يبقى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثني عشرك وجواز

ثلثة عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكنايات

لان بعضها معرب ككفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا البيان كضمير الغائب اما بوفيها الانها على

معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين

وكونه غير انها بمعنى المكنى به وهو اى ذلك البعض كم وكذا لعنيين محتاجين الى التمييز ففرقوا بين تمييزهما

في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله يكون للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على مميز

العدد الاوسط فانه خير الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم نحو كم رجلا ويكون للخبرية عن العدد

سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما

بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه والجر به فمميز العدد المضاف بعضه مفرد و

بعضه مجموع فحمل عليها دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة

بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها او كذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا نحو خرجت يوما كذا كناية

عن يوم الجمعة مثلا وينصب ما بعده على التمييز لما مر في كم الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل ذا دخل

عليها الكاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا على اصلها بنائها نحو عندي كذا درهما

قال في الامتحان وينبغي وقلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون آخره نون ساكنة لا التنوين

ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت كلمات الثاء ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان للحديث اى

للكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التي هي عدت

من حيث الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى الاستفهام كمن وما وغيرهما وجه البناء فيه ظاهر اى واية فانهما معربان

ما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس بمبني والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم

صحته في مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر قال المصنف ذكرها لشبهها بالظرف

في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة و

ولما ذكر الكاف وما عطف عليه من قبيل ذكر الشيء في باب يناسبه نحو امس بني لتضمنه معنى

حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن وقط

بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف

اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي فعله مثل ما

رأيته قط اى ابدا وبناء المخففة لكونه وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن

حرف

معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لا في استغراق النفي وعوض بفتح

العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي فعله نحو لا

اراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض

العائضين اى دهر الداهرين والداهر ما يقع على وجه الارض ومذ ومنذ وبناؤهما لوا نفرضهما ايا هما

حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بني الثاني على الضم ولاجتماع الساكنين و

بني الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا التقى الساكن بضم آخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل

انه لو حقر به بعض على منيذ وجمع على امناذ فلما احتيج الى التحريك على دال اصله كمذ اليوم قد تم على

منذ لا مر وقيل ان بناءه لكونه وضعه وضع الحرف ومذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو شبع

هذا الشبه ان منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ

في الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يليق الحروف ولاستبعاد نحو ذلك فلا يخفى على من له

ادنى استعداد واذ بني للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مضمونها

وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله واذا بني لما مر

ولكونه وضعه وضع الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى علته الاولى الضم ولما قال الفاضل العصام

العصام في شرح التلخيص وهو لو وقع غيره بجميع يكون وقوع الثاني مع الاول معنية المسبب مع

السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى

ان الزمان مدلولها وانه ظرف بمعنى حين ورد بهم ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه

مبني على المبالغة وقال سيبويه انما يكون مثل لو محمول الى انه شرط في الماضي او في عدم الحالي او في عدم

الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنا ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى

الجملة في القول بالظرفية ولعل ميل المصنف الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء ما مر ومتى استفهاما

او شرطا للزمان واني استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما انبائها وايان استفهاما

للزمان وكيف استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنها اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف

انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثر او وجه

البناء فيه ما مر في اذا ولدي بالف مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه عند وهو معرب بالاتفاق

ثم قال الف يعامل معاملة الف على والى يثبت مع الظاهر وينقلب ياء مع الضمير على البناء وحكى سيبويه عن قوم

لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصورا الاصل لا الف سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام

وضم الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء

بكسر النون

بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد فيلتقي الالتقاء بفتحه او كسره او كسر النون او حذفه اشار

اليه بقوله لد بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد

بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المصنف تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان

الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الآخر دون

الوسط والقول بان الآخر فيهما شيء والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لا ينسى ثم بفتح ذلك في

لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن جرائهم على ذلك حذف

النون في لد بلا علة انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه ورده الرضي بان الوضع

انما يصح وضع الحرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مبنيا لشابهته الحرف فالوضع وضع الحروف لا

يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الا صل على ما يحصل بالتصريف

فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضي لاستلزامها الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل

العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقديرهم

اذا لم يذكر كما قدره الرضي والكاف الذي بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل

البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى فوق نحو من عليه وعن بمعنى الجانب نحو من عن يمين الكعبة صفة

للثلثة الاخيرة والقرينة على اكثرها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم من
النوعين اربعة اقسام الاول ما هو مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو
عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظروف كثير كقوله نحو وطالما ضربناه الاشغال وفي الظرف
قليل كقوله وكنت قبلا الكاد اغص بالماء الفرات وفي المعنى في الحالين واحد قال بعض المحذوف منوى
في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان منسيا لكان في
الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غيره نحو قبل وبعد وكذا
فوق ومقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون ومن وعل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين
وشمال ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى
الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات والآن عطف على ما ولو قدمه لكان اولى والظاهر وجه البناء فيه
شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف
التعريف والظاهرة زائدة وعده من غير اللازم مبني على رأى من قال انه قد يعرب [illegible] لا بقوله كانها
ملاان لم يتغيرا والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه ورد بان هذا
ليس بقوي لاحتمال كون الكسر بنائيا الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه

ان هذا

ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودي بحرف النداء
لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا اللهم بلا تعسف بخلاف تعريف ابن
الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه به المعرفة قبل النداء او بعده فانه يبنى على ما يرفع به ذلك المنادى في غير صورة
النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الشامل للالف التثنية
وواو الجمع انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب
الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامالي وهو المشهور واستبعده بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في
كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة والا لبني النكرة المفرد قدم قال والاشبه عندي ان بناءه
لتضمنه معنى الامر كتعال واجب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف
ولا المعمول لبس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بني على ما يرفع به للفرق بين حركة المنادى
المعرب وبين حركة المبني وحروفهما كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع لما اشار
اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة او الندبة هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الفا
مناف لضم ما قبله دون المثنى والجمع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف اولا نحو يا زيداناه
ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة ح لوجود الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله

الف ٣

لغير معين لان الامر خطاب لمعين
والمعمول لغيره صح صح

وان لحق باخره الف يبنى على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال بهناك
به ولو غير لحوق الالف بناؤهما ايضا على ما يرفع به ليبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف
الاعراب فح لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا يا ولا لام
للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال للمعرفة
قبل النداء والمبني على الضم ولم يلحق باخره الف ولا يا ولا لام ويا رجلان مثال للمعرفة بعده والمبني على
الالف بلا الف ولا لام ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما ويا هذا وفي ايراد المثالين
الاخيرين تنبيه على انه ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك
اليه قوله وان كان المنادى مضافا او شابها به اراد به ما اتصل به شيء من تمامه معمولا له او نعتا له
جملة او ظرفا او معطوفا عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد او نكرة ينصب على انه مفعول به اي يبقى
على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل لا يعدل عنه الا بالضم وغيره
لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة
فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب
لفظا او تقديرا فكلا بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا خيرا ما يضرني مبنيا على

الفتح

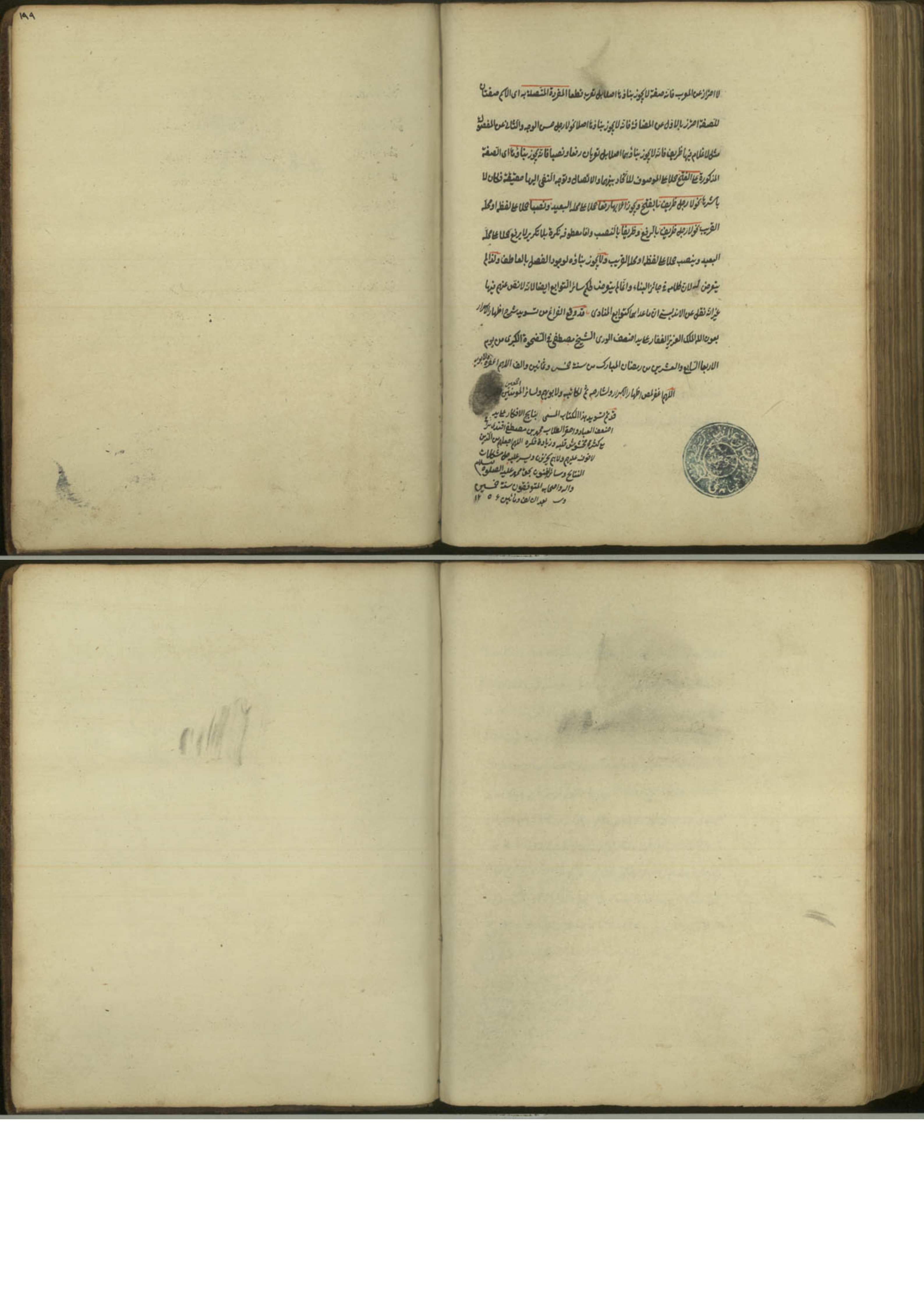
الفتح لان كلا منهما لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح
فاصل يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله حذف فعلا انشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم انيب
عنه حرف النداء ليدل عليه فيتاكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدة نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد مثال لشبه المضاف
وما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ويا خلاما من ذات عرق
بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة و
ثلثين عددا او علما لكلا يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين بان اريد من يأتي اي رجل كان وان لحق باخره
اي اخر المنادى المفرد المعرفة الف مذكور بني على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيدا وان اتصل باوله
لام مذكور يجب جره لانها لام الجر للتخصيص ودلالته على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام
مفتوحة حملا على الكاف ولو عطف بغير يا نحو يا للكهولة وللشباب تكسر في المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا
لكونها اشهر وانما اعرب مع الضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة
او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل الا نوبه وما لم يجر الحكم الآتي في التوابع
كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد عين التابع الجارية هذا الحكم وصرح بالتقييد

فيما هو كنا يه اليه فقال والبدل من المنادى المبنى على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه الخالى عن اللام
اذ الحكم الآتى لا يجرى في غيره حكم اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقا
وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشره كل منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد
المعرفة والثانى نحو يا زيد وعمرو وكذلك نحو يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا او
وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا في النكرة انما لم يتعرض هنا البيان حكم غير هما من
التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنية في كونها تابعة لمحل متبوعها
دون لفظه وقولهم ترفع حملا على اللفظ ليس كما ينبغى اذ يلزم ح ان لا يكون اعراب التابع من جنس
اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع
في العاقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كما في الجوارى صرح به في الامتحان
فلا وجه لتخصيص هذا البيان بتابع المنادى المبنى كما لا يخفى على الذكى وحروف النداء مبتداء خبره مجموع
يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو
وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد للبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعى يا الله ويا رب والاخر

وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعى يستعمله استقصارا لنفسه واستبعادا
لها من المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل اقتضى لا برهان فان الداعى يقول يا قريب
غير بعيد وبانه هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منتصب البعيد كذا في التسهيل وشرحه
للدماميني فظهر ان لا اختصاص له للبعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا لوجوده فيهما وقدم
الاول على الثلاثة لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده وآ وآى بالمد هما للبعيد ايضا كما في التسهيل واى
بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته ليا في كونه على حرفين والهمزة للقريب ووا اخره من الا ان
اى عنده كون المندوب من المنادى كما صرح به في الامتحان وهو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها خلاف
يا فانه يعمها وغيرها كما سبق والثالث اسم لا التى لنفى الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا
بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها
لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها غير مكررة اذ حكم المكرر سيجئ نحو لا رجل في الدار
ولا رجلين فيها ولا مسلمين ولا مسلمات انما بنى لتضمنه معنى الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وبنى على
ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ذكره الرضى واورد هذا مخالف
لما ذكره في المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الى آخره فلا بد من بيان الفرق فتح الكلامات ولعله

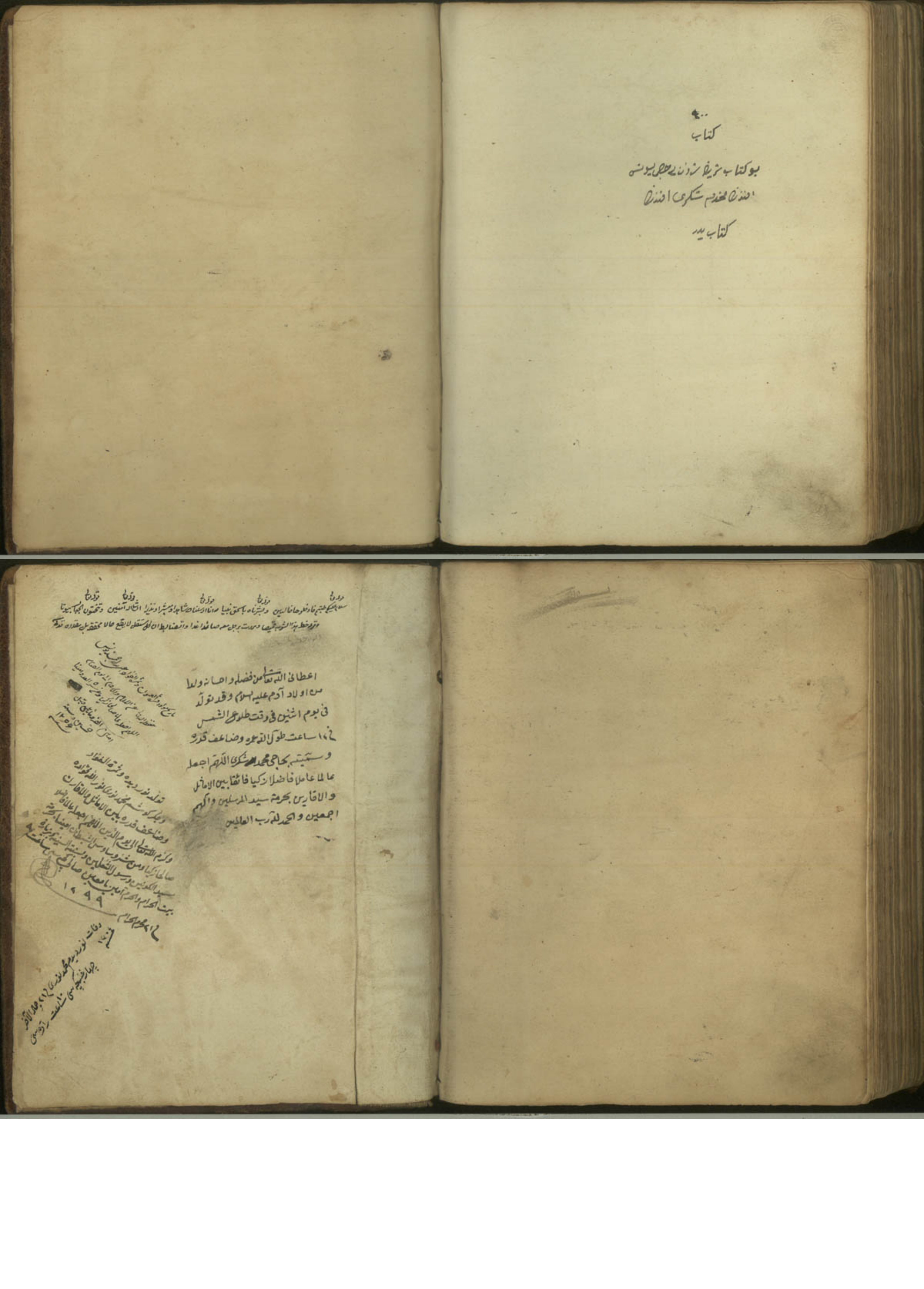
ان لا عامل ضعيف وقد يعزل عنه قبل حركة معمول المبنى موافقا للحركة المحلى وهو النصب ليكون امارة ومذكرا لم
ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا يعزل اصلا فلا يظن بالعزل فح يحتاج الى التذكير هذا ما
سنح لى على العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع المضارع المتصل به نون جمع المؤنث
بنى به لكون الاخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا على الماضى او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بنى بها
لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى في
الحقيقة وبنى على الضم في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسرة في الواحدة المخاطبة ليدل على الياء
المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره في الامتحان قال بعض الكمل يبنى مع الثانى على الفتح ان لم يقع بينهما
مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر التجريد فيه وبالقبول
احق لان هذا الفصل لا يغير كونها بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل اشد لا ان يكون آخر
مثل ضربا فتح جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول نحو ليضربن للغائبة وتضربن للمخاطبة ومثال
الثانى نحو هل يضربن بفتح الياء او ضمها وهل تضربن بفتح الياء او ضمها او كسرها والنون فيهما
خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها وما يجوز اعرابها عند وجود شروطها
وان كان بناؤها غير لازم لانتفاء عنده عدم احدها واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة

والى اذ المضافة اليها فانها اى الظروف المذكورة يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة
او بها على الفتح لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا
ولم يجب لعدم لزوم الاكتساب وكذلك في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة مثل وغير مع الاضافة
الى ما والى ان المصدرية مع مدخولهما والى ان المشددة كذلك مثل قيامى ومثل ما قام زيد وان يقوم
وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول وانك تقول واسم لا عطف على الظروف المكررة صفة لا
المتصلة بها المفردة النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم غير المكررة والمفصول عنها والمضاف وشبهه
والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح
على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال
لانه جواب ابغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثانى عطفا على لفظ
الاول او محل القريب منونا لا اعرابه ورفعه عطفا محل البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب
ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثانى على الاصل المذكور
وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز في امثاله اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله في كون لا مكررة متصلا
بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امراة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف او اسم لا المبنى صفة لكم



لا احتراز عن المعرب فانه صفة لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا المفردة المتصلة به اى الاسم صفتان
للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه والثانى عن المفصول
مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعربان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اى الصفة
المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليهما حقيقة فكان لا
باشرها نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله
القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا يرفع حملا على محله
البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم
يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء، واما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نقل عنهم فيها
غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عداهما كتوابع المنادى . قد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار
بعون الله الملك العزيز الغفار على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى فى الضحوة الكبرى من يوم
الاربعاء التاسع والعشرين من رمضان المبارك من سنة خمس وثمانين والف اللهم اغفر له ولابويه
اللهم اغفر لمصنف اظهار الاسرار ولشارحه ثم للكاتب ولابويهم ولسائر المؤمنين اجمعين

قد تم تسويد هذا الكتاب المسمى بنتايج الافكار على يد
اضعف العباد واحقر الطلاب محمد بن مصطفى افندى [illegible]
مع كثرة تخشوش قلبه وزيادة فكره اللهم اجعلهم من الذين
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ويسر عليه حل مشكلات
النتايج وسائر الفنون بحق محمد عليه الصلوة والسلام
واله واصحابه المتوفقون سنة خمس
وست بعد الالف ومائتين ١٢٥٦


كتاب
بو كتاب شريف شه ذاته حاجى يونس
افندى مخدوم شكرى افندى
كتاب يدر
اعطانى الله تعالى من فضله واحسانه ولدا
من اولاد آدم عليه السلام وقد تولّد
فى يوم اثنين فى وقت طلوع الشمس
فى ١١ ساعت طول الله عمره وضاعف قدره
وسمّيته بحاجى محمد شكرى اللهم اجعله
عالما عاملا فاضلا زكيا فائقا بين الاماثل
والاقارين بحرمة سيد المرسلين واكرم
اجمعين والحمد لله رب العالمين

يا اللهن بر كتابه مع مطالعه بو قيشي جقارت
محمد ومصطفى دكه اسلم [illegible] يا الله حسن

الله

بو كتابين كاتبنى يا خدا روز محشرده ايله آتشدن جدا
كل كرم واردا

قال النبي عم من قرأ هذا الدعاء
قبل الدرس يكون عالما ومن ترك
يكون كافرا الدعا هذا اللهم اخرجنا
من ظلمات الوهم واكرمنا بنور
الفهم اللهم افتح لي ابواب علمك
وييسر خزائن فضلك برحمتك يا ارحم الراحمين

تمت

